



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

النحو والصرف

# حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأثره على المعنى في كتابي الكشاف للزمخشري ت ٥٣٨هـ ، والتبيان للعكبري ت ٦١٦هـ

(جمع ودراسة)

رسالة علمية لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

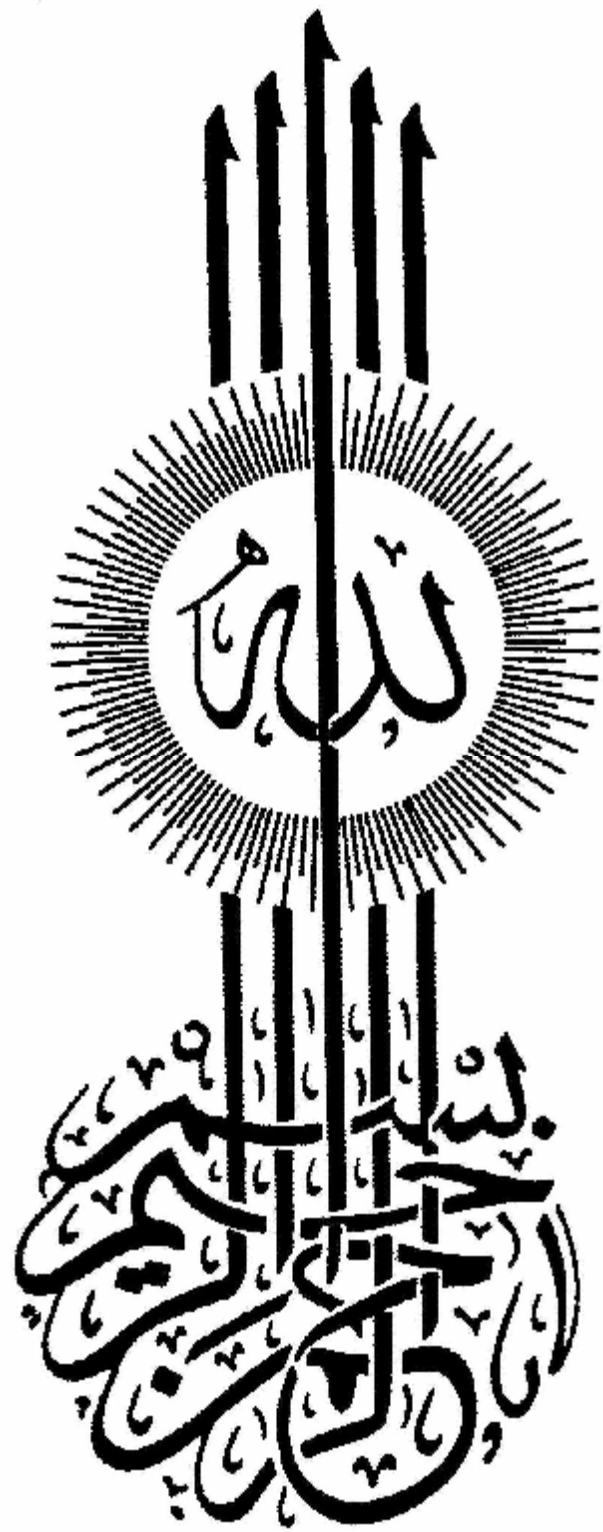
ياسر بن عبد العزيز بن عوض السلمي

(٤٣٠٨٠٢١٥)

إشراف

أ.د. رياض بن حسن الخوام

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م



### ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأثره على المعنى في كتابي الكشف للزمخشري والتبيان للعكبري ، جمع ودراسة .  
الباحث : ياسر بن عبد العزيز بن عوض السلمي .  
الدرجة : الماجستير .

موضوع الرسالة : جمع مواضع هذه الظاهرة في الكتابين ودراسة أثرها على المعنى والصنعة النحوية من خلال عرضها على كتب النحاة والمفسرين .  
هدف الرسالة : معرفة مدى شيوع هذا الحذف في القرآن ، وبيان أثره على المعنى والأحكام الشرعية والمباحث الأصولية ، واستثماره من قبل المذاهب الفقهية والنحوية ، ووضع ضوابط ينتظم بها القول بتقدير المضاف من عدمه .  
مكونات الرسالة : وقد انتظم هذا البحث على النحو الآتي :

- ١- التمهيد : ذكر فيه الباحث ترجمة للزمخشري والعكبري ثم أتبعها بمقدمات عن الحذف وأدلته وتنظير حذف المضاف في كتب النحاة ، واستثماره من قبل المفسرين والفقهاء والأصوليين .
- ٢- الفصل الأول : حذف المضاف عمدة وفيه ثلاثة مباحث فيها سبع مسائل .
- ٣- الفصل الثاني : حذف المضاف فضلة ، وفيه أربعة مباحث فيها أربع عشرة مسألة .
- ٤- الملاحق : جمع الباحث فيها كل مواضع حذف المضاف في الكتابين ووضعها في جداول لكل كتاب .
- ٥- الخاتمة ، وقد ذكر فيها النتائج والضوابط لتقدير المضاف .

المنهج : الوصفي .

نتائج الرسالة : وقد انتهى الباحث إلى جملة من النتائج منها :

- ١- شيوع هذا الحذف في القرآن وفصيح البيان .
- ٢- ظهر أثر هذا الحذف على عدد من العلوم كالتفسير والنحو وعلوم البيان والأحكام الفقهية والمباحث الأصولية والمذاهب العقدية .
- ٣- أحصى الباحث للزمخشري أكثر من مئتي موضع والعكبري كذلك .
- ٤- وضع الباحث بعض الضوابط التي اهتدى إليها لتقدير هذا المضاف وعدم تقديره .

## ABSTRACT

**Title of the Study:** Elision of Adjunct and Additive of Governed Noun in its Place, and its Effect on the Two Books of Al-Kashaf for Al-Zomokhsri & Al-Tibian for Al-Akabari.

**Researcher:** Yasir Abdul Aziz Awad Al-Sulami

**Degree:** Master

**Theme of the Study:** Collecting the places of this Phenomenon in both books, and study its effect on meaning and grammatical structure via displaying them on the books of grammarians and commentators.

**Aim of the study:** This study aimed to identify the how common this elision in the Holy Quran, and identifying its effect on the meaning and legal, as well as on fundamentalism searches. Also, it aimed to its investment by the juristic and grammatical doctrines, and to attempt put regulations for that.

### **Contents of the study: This study has**

- 1- Preface: It has the autobiography of for Al-Zomokhsri and Al-Akabar, introduction about elision and additive, their evidnces, clarification of elision of adjunct in the books of grammarians, and its using by commentators and juristic.
- 2- The first chapter is about the elision of the adjunct intentionally, and it has three searches, which have seven themes.
- 3- The second chapter is about elision of the adjunct in preferring way, and it has four searches, which have fourteen themes.
- 4- Indexes: It has all the places of Elision of adjunct in both books, and they have been put on both books.
- 5- Conclusion: It has the most important results and recommendations of the study.

### **Approach of the study:** The Analytical approach

### **Results of the study:** The study reached to the following results:

- 1- The widespread of this elision in the Holy Quran, and the figures of speech.
- 2- The effect of such elision has been appeared on a number of sciences such as exegesis syntax and figures of speech, as well as the juristic rules..
- 3- The resrecaher calculated for Al-Zomokhsri about two hundred places and Al-Akabari too.
- 4- The resrecaher put some regulations for evaluating the adjunct

## شكر وتقدير

إذا كان شكرى نعمة الله نعمة  
فكيف بلوغ الشكر إلا بفضلله  
إذا مسّ بالسّراء عمّ سرورها  
وما منها إلا له فيه نعمة

عليّ له في مثلها يجب الشّكر  
وإن طالت الأيام وأتصل العمر  
وإن مسّ بالضّراء أعقبها الأجر  
تضيق بها الأوهام والبرّ والبحر<sup>(١)</sup>

إلى والدي العزيزين نفعني الله بصحبتهما في الدارين

إلى زوجتي الحبيبة

إلى بنتي فرح

إلى إخوتي الأحبة

إلى من أفدت منه حرفاً في طريق العلم

أهدي هذا العمل

(١) محمود الوراق ، في الصناعتين ١ / ٢٣٢

## المقدمة

أستفتح بحمدك يا من أضفى علي النعم ، وسبق له علي الفضل والكرم ،  
وأبعد عني الوجع والسقم ، وعلمني ما لم أكن أعلم ، وكان فضله علي  
عظيماً .

أحمدك يا رب وأستعين بك ، وأستمطر رحمتك ، ومفتاح علمك ،  
وبركات توفيقك ، وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا محمد ، وعلى آله وصحبه  
وسلم .

وبعد :

لما من الله علي بإنهاء الدراسة المنهجية لمرحلة الماجستير في هذه الجامعة  
المباركة التي أشرف بالانتساب إليها ، تابعت البحث عن موضوع يكون بداية لي في  
طريق البحث العلمي اللغوي فرحت منذ أيام الدراسة المنهجية أنقب عن موضوع  
يعود علي بالنفع العلمي ، بصحبة شيخي وأستاذي أ.د. رياض بن حسن الخوام  
جزاه الله خيراً ، وكنت راغباً في الكتابة في شيء يتعلق بأشرف الكلام وأجل  
العلوم وهو القرآن الكريم .

فقد ملأ هذا الكتاب سمع العالم وبصره فشغل الناس به ، فهو كتاب  
لا تنفى عجائبه ولا تنقضي غرائبه ولا يخلق على كثرة الرد ، وما زال العلماء  
يستخرجون نفائسه وكنوزه .

ولكن مع كثرة العلماء والباحثين وتأخري عنهم زمنًا وعلماً وجدت أني كلما هممت بكتابة موضوع ما ، أجد غيري قد سبق إليه ، وكدت أصدق تلك المقولة : " ما ترك الأول للآخر شيئاً " .

حتى هاتفني شيخي أ.د. رياض الخوام ذات يوم فأراد أن يبلوني فأصبر على مشقة البحث أم أنثني عند بنيات الطريق ، فأخبرته أني سأكتب في أي موضوع يتصل بكتاب الله ، فأشار علي بالقراءة والبحث في " حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأثره على المعنى في القرآن الكريم " ففرحت بذلك ، وتذكرت ما كنا ندرسه في مادة النحو في المرحلة الجامعية في باب الإضافة ، وما أشار إليه ابن مالك في الألفية بقوله :

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذفاً

ويضاف إلى ذلك أني تذكرت ما كنت أستشكله ويعسر علي فهمه عند قراءتي للقرآن ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ ، ففي هذه المواضع وغيرها كنت أستشكل إجراء الآية على ما هي عليه من دون تقدير ، وهذا مما دفعني لأتقب عن مثلها في كتاب الله ، وأحاول أن أقرأ كلام المفسرين عن هذه الظاهرة وكلام معربي القرآن أيضا ، فألفيتهم متفقيين على وجود هذه الظاهرة في القرآن الكريم ، وسأورد شيئاً من كلامهم فيما بعد .

### أهمية الموضوع وأهدافه :

لما جاءني فكرة هذا الموضوع ، كان هذا السؤال هو أول سؤال ، ما أهمية هذا الموضوع ؟ وما الفائدة المرجوة من هذه الدراسة ؟ وما الذي يجنيه الباحث والمطلع على هذا الموضوع ؟ فبدالي ما يأتي :

١- أن هذه الدراسة مرتبطة بالكشف عن معاني القرآن الكريم ، وتوضيح مدلولاته ، وعلاقتها بالأحكام الشرعية وما تحدثه من تغير في الدلالة حين يختلف التقدير ، أو حين يمنع بعض العلماء ، ومن ذلك ما هديت إليه بفضل الله حين اطلعت على أحد كتب أصول الفقه وهو كتاب "البحر المحيط في أصول الفقه" للزركشي ، في مسألة لها اتصال مباشر ببحثي ، وهي مسألة "المقتضى ، هل هو عام أم لا؟" وذلك في بداية حديثه رحمه الله عن هذه المسألة ، فبدأ بتعريف المقتضى والمقتضي ، فقال المقتضي هو " اللفظ الطالب للإضمار ، فلا يستقيم إلا بإضمار شيء " ، وثنى بذكر المقتضى بأنه " هو المضممر نفسه " ، وسأل "هل يقدر المضممر عاما أم يكتفى بخاص منه؟" ، ونقل بعد ذلك كلاما لأبي إسحاق الشيرازي شيخ الشافعية في اللمع في أصول الفقه مفاده أن " الخطاب الذي يفتقر إلى الإضمار لا يجوز دعوى العموم في إضماره " واستشهد بآية وهي قوله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾ ، وقال بأن العموم فيها " يفتقر إلى إضمار ، فبعضهم يضممر (وقت إحرام الحج



أشهر..)، وبعضهم يضم (وقت أفعال الحج أشهر) إلى أن قال " والحمل على العموم لا يجوز بل يحمل على ما يدل الدليل أنه مراد به لأن العموم من صفات النطق فلا يجوز دعواه في المعاني<sup>(١)</sup>.

فحين ننظر في كلام الشيرازي وكلام الزركشي حول المقتضى، نرى كيف يؤثر تقدير المضاف على المعنى، والمقتضى في بعض صورته إنما هو تقدير لمضاف، وساق الزركشي شواهد أخرى تبين كيف يؤثر هذا التقدير على الحكم الشرعي، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام (رفع عن أمي الخطأ والسيان) وبين نزاع العلماء حول معنى هذا الحديث؛ "إذ المقتضى أن المرفوع ليس الخطأ ولا السيان، بل إما الحكم وإما الإثم أو هما معا، فيضم إثم الخطأ وإثم السيان أو حكم الخطأ وحكم السيان"<sup>(٢)</sup>. مثال ذلك حين يسهو الإمام فيزيد شيئاً أو ينسى شيئاً من الأركان أو الواجبات، فإن قدرت إثم السيان فهذا واضح، ولكن الحكم باق، وهو وجوب سجود السهو، ولها نظائر.

وكذلك ساق الزركشي شواهد أخرى مثل قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

(١) اللمع في أصول الفقه ٢٠ / ١

(٢) البحر المحيط ٤٥٤ / ٣

الْمَيْتَةُ ﴿١﴾ ، وسأل "هل يؤخذ التحريم على عمومه؟ وهل التحليل والتحريم يتعلق بالأفعال أم بالأعيان؟" والحكم التكليفي إنما يتعلق بالأفعال لا بالذوات ، فيكون التقدير: حرم عليكم أكل الميتة أو بيعها أو استعمالها إلى غير تلك التقديرات التي لها ما ينفىها أو ما يثبتها.

وأخلص من ذلك كله إلى أن هذا المضاف المقدر له أثر على المعنى في أي القرآن الكريم ، وسيكون لي معها وقفات أثناء البحث إن شاء الله .

٢- أفدت بفضل الله من البحث في هذا الموضوع فوائد عديدة ، منها :  
الاطلاع على كتب المفسرين والمعربين والإفادة من طرقهم في تناول الآيات بالتحليل والاستدلال .

٣- معرفة مدى شيوع هذه الظاهرة في كتاب الله ، كلام العرب - أعني حذف المضاف - ففي أثناء قراءتي الأولى حول هذا الموضوع وجدت كلاماً لأبي الفتح ابن جني حول هذه الظاهرة يقول " وكذلك حذف المضاف قد كثر؛ حتى إن في القرآن - وهو أفصح الكلام - منه أكثر من مائة موضع، بل ثلاثمائة موضع، وفي الشعر منه ما لا أحصيه" <sup>(١)</sup> و دفعني هذا للكشف عن

(١) الخصائص ٢ / ٤٥٤

هذه الظاهرة الواسعة في اللغة ، وتساءلت هل ذكر هذه الظاهرة أحد قبل ابن جني من النحاة فذهبت إلى كتاب سيبويه فوجدت كلاماً يؤيد ما ذكره ابن جني ويقويه وذلك في الباب الذي عقده تحت عنوان : (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ) واستشهد لذلك بشواهد منها قوله تعالى : ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ فقال فيها : إنما يريد أهل القرية ، وقوله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ فقال فيها : وإنما هو : ولكن البر بر من آمن بالله ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ فلم يشبهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به " (١) .

وساق أبياتا من الشعر تؤيد ما ذكره ، فإذا كان سيبويه شيخ النحاة يدل على وجودها بهذه الآيات والأبيات فهذا مما يعضد هذا الموضوع ويقويه ويدفعني إلى التنقيب عن مواضعه في كتاب الله وكشف المعاني وتوضيحها .

٤ - دفعني هذا الموضوع إلى القراءة والاطلاع في علوم ومعارف في غير

(١) الكتاب ١/ ٢٠٨

تخصي ، كما سيظهر ذلك في هذا البحث ، فقد ألجأني إلى القراءة في كتب العقيدة ، وأصول الفقه ، والفقه ، والتفسير والمعاني ، وغيرها .

### أما أسباب اختيار الموضوع فهي :

- ١- أنه مرتبط بالكتاب العزيز ، وشرف للباحث أن يتصل بسبب من كلام الله سبحانه وتعالى ، وهو أجل الكلام فصاحة وبيانا.
- ٢- أن ظاهرة حذف المضاف شائعة في كلام الفصحاء ، ولم يسبق أن كُتِبَ فيها رسالة نحوية - فيما أعلم - ، ووجدت من أشار إليها ولم يتتبع هذه الظاهرة في القرآن . مثل د. علي أبو المكارم في رسالته " الحذف والتقدير في النحو العربي " في سياق حديثه عن أثر العامل ، وكذلك د. جميل ظفر في كتابه " النحو القرآني قواعد وشواهد " وتحدث عنها حديثاً عاماً لا يتجاوز الصفحتين ، وحين ذهبت إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات أفادني المركز بوجود رسالة واحدة في جامعة الأزهر بعنوان " أساليب حذف المضاف في القرآن الكريم " في قسم البلاغة وليست من قسم النحو والصرف ، ولم أستطع الحصول عليها.

٣- ارتباط هذا الموضوع بالكشاف والتبيان فهما كتابان مفيدان جداً؛ فالزنجشري عَلم في اللغة قبل أن يكون علماً في التفسير ، وهو مع ذلك نحوي بلاغي ، والموضوع له جانبان صناعي ومعنوي ، والزنجشري - كما ذكر د. محمد القرشي في رسالته "تعقبات أبي حيان النحوية لـ جـار الله الزنجشري في البحر المحيط" - يميل إلى الإعراب الذي يخدم المعنى وإن كان مرجوحاً من حيث الصناعة النحوية ؛ لذلك كان كشافه خليقاً بأن أجعله كشافاً عن "حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأثره على المعنى" ، وأما كتاب التبيان للعكبري فهو من أشهر كتب الإعراب التي تلت الزنجشري ، وجعلته مع الكشاف ميداناً للدراسة حتى أوضح وأبين وجود هذه الظاهرة في كتب الإعراب وكتب التفسير.

### الإشكالية التي يحاول البحث عن الإجابة عنها:

ما أثر هذه المسألة على التركيب والمعنى ؟ وما هي المواضع التي يقدر فيها المضاف المحذوف؟ وما هي المواضع التي لا يجوز أن يقدر فيها؟  
وما أثرها على التفسير؟ وهل هناك ضوابط يمكن أن أضعها لتقدير هذا المحذوف؟ حيث إنني قد اطلعت على كتاب بدائع الفوائد للعلامة ابن القيم فوجدت فيه كلاماً حول موضوعي هذا ، وذلك أثناء حديثه عن الإخبار

بالرحمة وهي مؤنثة بقريب وهو مذكر مثل قول الحق تبارك وتعالى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ حيث قدر بعضهم إن مكان رحمة الله قريب من المحسنين فذكر قولهم بأن: "قريبا في الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف فكأنه قال إن مكان الرحمة قريب من المحسنين ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره " ثم ذكر العلامة ابن القيم رحمه الله حديثا عن النبي عليه الصلاة والسلام وعقب عليه قائلا " ومنه قول النبي ﷺ وقد أخذ بيديه ذهبا وحريرا فقال: "هذان حرام على ذكور أمتي" (١) فقال حرام بالافراد والمخبر عنه مثنى كأنه قال استعمال هذين حرام " ثم ضعف - رحمه الله - هذا القول قائلا "وهذا المسلك ضعيف جدا لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقا وإلا لالتبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت الأدلة".

وهذا الكلام الذي ذكره العلامة ابن القيم يثير إشكالات فلماذا لا يصح ادعاؤه مطلقا؟ وما الإشكال الذي يحصل عند ادعاء حصوله مطلقا؟ فكأنه يجب على ذلك بقوله " إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأمورا به ومنهيا عنه ومخبرا إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرج عنه

(١) مسند الإمام أحمد ح: ٧٥٠، ٢/١٤٦

تعلق الأمر والنهي والخبرية .

فيقول الملحد في قوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ أي معرفة حج البيت و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ أي معرفة الصيام وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة وإنما يضمّر المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة<sup>(١)</sup> .

### خطة البحث :

واقضى الاستقراء أن تكون خطة البحث على النحو الآتي :

- ١ - المقدمة .
- ٢ - التمهيد، وفيه :
  - الترجمة للزمخشري وكشافه بإيجاز .
  - الترجمة للعكبري وتبيانه بإيجاز .
  - الحذف في العربية .
  - ظاهرة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

(١) بدائع الفوائد ٣ / ٢٤

- صور حذف المضاف .
- أحكام المضاف بعد حذفه .
- أنواعه .
- أثر هذه الظاهرة على الأبواب النحوية ، والمسائل العقدية ، والمباحث الأصولية ، والأحكام الفقهية ، وغيرها .
- ٣- الفصل الأول : حذف المضاف عمدةً ، وفيه ثلاثة مباحث :
  - حذفه إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية المجردة من النواسخ .
  - حذفه إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية المنسوخة .
  - حذفه إذا كان فاعلاً .
- ٤- الفصل الثاني : حذف المضاف فضلةً ، وفيه أربعة مباحث :
  - حذفه مفعولاً به .
  - حذفه مفعولاً له .
  - حذفه تابعاً .
  - حذفه مجروراً بحرف .
- ٥- الخاتمة (سأذكر فيها النتائج التي توصلت إليها والتوصيات).



٦- الملاحق ، وقد جمعت فيها مواضع حذف المضاف في الكشف والبيان ، ووضعتها في جداول لكل كتاب .

٧- المصادر والمراجع .

٨- الفهارس العامة .

### **ومنهجى في دراسة المسائل التي انتخبناها لتكون ميداناً للدراسة :**

١- سأذكر نص الآية ، وأعقبها بقول الزمخشري وقول العكبري .

٢- سأعرض ما قالاه فيها على أقوال المعربين والمفسرين والنحويين ، ثم أقوم بتقديم ملخص لكثرة الأقوال وتشعبها .

٣- سأحاول الترجيح في نهاية كل مسألة .

٤- سأرتب الآيات في المبحث الواحد حسب ورودها في المصحف ، وهو ما سار الكشاف والبيان .

٥- سأرتب الآيات في الفصول والمباحث حسب اختيار الزمخشري والعكبري لإعرابها وإن لم يكن الراجح لدي ، فإن اختلفا قدمت قول الزمخشري وجعلتها فيه .

٦- سأنتهج في دراستي بإذن الله المنهج الوصفي .

٧- سألتزم بذكر رقم الحديث في كتب السنة عند تخريجه .

٨- سأترجم لغير المشهورين ممن أذكر له قولاً .

وقد مكثت في هذا البحث مذ كان فكرة حتى استوى على سوقه ثلاثين شهراً، أقرأ وأكتب، أمحو وأثبت، أدقق وأراجع، يسير معي حيث سرت، يرد على ذهني حين أفتح القرآن فأمر على عدد من تلكم المواضع التي أبحثها، أو يغلب على ظني أن لها صلةً بموضوعي، أو حين أسمع حديثاً عن المصطفى عليه الصلاة والسلام فيه من الأساليب ما يتخرج على حذف المضاف، حتى أصبح لدي شيء من الفراسة التي تشجعني على الحكم والتمييز بين النصوص والجمل التي يصح أن أقدر فيها أو التي لا يصح .

ومما يصعب على مبتدئٍ في طلب العلم مثلي أن يحكّم بين أقوال أهل العلم الذين سبقوا بفضلهم وعلمهم، ومحاولاً الترجيح فيما بينها، ويزداد الأمر حين يكون ما ترجح لديه مخالفاً لجماهيرهم أهل الفضل والسبق؛ لكنه ما قاد إليه اجتهاده القاصر، وغلب على ظنه، راجياً من الله التوفيق والصواب، وحسبه أنه تلمس طريق العلم، يحدو بحذاء ذلك القائل :

لَقَدْ مَضَيْتُ وِرَاءَ الرَّكْبِ ذَا عَرَجٍ	مُؤَمَّلًا جَبَرَ مَا لَاقَيْتُ مِنْ عَرَجٍ
فَإِنْ لَحِقْتُ بِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا سَبَقُوا	فَكَمْ لِرَبِّ الْوَرَى فِي النَّاسِ مِنْ فَرَجٍ
وَإِنْ ظَلَلْتُ بِقَفْرِ الْأَرْضِ مَنْقَطَعًا	فَمَا عَلَى أَعْرَجٍ فِي النَّاسِ مِنْ حَرَجٍ

ولا يسعني إلا أن أزجي الشاءَ أعظمه، والشكرَ أجزلَه، إلى الشكور - جل في

علاه- على ما يسر وأعان وتفضل وتكرم، سبحانه لا أحصي ثناءً عليه .  
وأُثني بالشكر الوافر والثناء العاطر لبابي إلى الجنة، والديّ الكريمين ،  
سائلًا الله عز وجل أن يمتعني بهما في الدنيا والآخرة .  
وأشكر شيخي وأستاذي النحويّ الضليع الأستاذ الدكتور رياض بن  
حسن الخوام الحموي، الذي ساندني مذ كنت في المرحلة الجامعية، وحبّب إليّ  
الإعراب ودلّني على طريقه، فجزاه الله عني وعن طلاب العلم خيرًا .  
وأشكر جامعتي الحبيبة جامعة أم القرى ممثلةً في عميد كلية اللغة العربية  
أ.د. صالح الزهراني، ورئيس قسم الدراسات العليا العربية الرجلَ الفاضل  
الدكتور محمد الدغريري، والدكتور عبدالله اللحyani .  
ولا أنسى أن أشكر كلّ من ساندني وساعدني في بحثي هذا، وأخص منهم  
زوجتي العزيزة، وأشكر الأخلاء الكرام الدكتور خالد بن عيد، والدكتور  
عبد الله مصطفى والأستاذ عبدالله بن عمر .

حُرّر في بيت الله الحرام

ليلة الجمعة ٢٤ / ٥ / ١٤٣٤ هـ

## التمهيد

وفيه :

- ١- الترجمة للزمخشري وكشافه بإيجاز.
- ٢- الترجمة للعكبري وتبينه بإيجاز .
- ٣- ظاهرة الحذف وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في العربية.
- ٤- صور حذف المضاف .
- ٥- أنواعه .
- ٦- أحكامه .
- ٧- أثر هذه الظاهرة على بعض الأبواب النحوية ، والمباحث الأصولية ،  
والأحكام الفقهية ، والمذاهب العقدية.

أولاً : الترجمة للزمخشري وكشافه :

### الزمخشري

اسمه ونسبه :

هو العلامة كبير المعتزلة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي النحوي لقبه جار الله ولقب بذلك لأنه جاور بمكة زماناً وصنف فيها التصانيف وينسب إلى بلدة (زمخشر) قرية من قرى خوارزم القريبة منها في العراق<sup>(١)</sup>.

مولده :

ولد في رجب سنة سبع وستين وأربع مئة بزمخشر .

نشأته وحياته :

نشأ الزمخشري بزمخشر وتلقى فيها بعض علومه ، ثم رحل إلى بخارى لطلب العلم ، ثم ورد بغداد وناظر بها وسمع من علمائها ثم انطلق إلى البيت العتيق وجاور به زماناً ، ولقي فيه أمير مكة الشريف أبا الحسن علي بن عيسى بن حمزة الحسيني ، فأكرمه وعرف قدره وأفاد منه ، ومكث فيها سنتين

(١) ينظر معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٧ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩

مشتغلا بالتأليف والتصنيف والتدريس، وتحلق حوله الطلاب وتنادى إليه طلاب العلم من أقطار العالم الإسلامي، وبعدها عاوده الحنين إلى مسقط رأسه فغادر مكة إلى بلدة، وما إن فارق مكة حتى ندم على هذا القرار الذي اتخذته حين استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير<sup>(١)</sup>.

فلما وصل إلى بلده ضعف في نفسه الشوق إليها وأنشد أبياتا منها:

أبتاع بالفوز الشقاوة خاسراً      وأستبدل الدنيا الدنية بالأخرى؟  
إذا خطرت بالبال ذكرى إناختي      على حرم الله استفزتني الذكرى  
وضاقت به نفسه وحمله الشوق إلى بيت الله فعاد إلى مكة ومكث بها ثلاث  
سنين ألف بها أشهر مؤلفاته الكشاف ومكث على عادته يعلم الناس ويصنف  
حتى عاوده الحنين إلى وطنه فعاد إليها ومكث بها حتى وفاته سنة ثمان وثلاثين  
وخمسة مئة<sup>(٢)</sup>.

شيوخه:

١ - أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني ت ٥٠٧هـ، ولعله كان  
أحبهم إليه وأقربهم إلى قلبه ومن ذلك قوله في رثائه:

(١) ينظر السابق

(٢) السابق

وقائلة ما هذه الدرر التي تساقط من عينك سمطين سمطين

فقلت هو الدر الذي كان قد حشا أبو مضر أذني تساقط من عيني .

٢- وسمع الحديث من شيخ الإسلام أبي منصور الحارثي ت ٥١٢هـ .

٣- أبو السعد الشقاني .

٤- أبو الحسن علي بن المظفر النيسابوري ت ٤٤٢هـ، وأخذ عنه الأدب .

٥- قرأ في مكة على عبد الله بن طلحة اليابري ت ٥٤٣هـ كتاب سيبويه .

٦- قرأ على أبي منصور الجواليقي ت ٥٤٠هـ بعض كتب اللغة<sup>(١)</sup> .

تلاميذه :

تذكر كتب التراجم أن الزمخشري كلما دخل بلدة اجتمع عليه أهل العلم وطلابه فيها ودرسوا عليه فلقد كان علامة في الأدب والأنساب . وذكر أهل

التراجم أسماء بعضهم منهم :

١- أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويل بطبرستان .

٢- أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز بأبيورد .

٣- أبو سعد أحمد بن محمود الشاشي . بسمرقند .

٤- الشريف أبو الحسن علي بن عيسى بن حمزة الحسيني .

(١) ينظر معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٧، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨-٢٧٠

٥- محمد بن أبي القاسم بن بايجوك الخوارزمي ت ٥٦٢هـ<sup>(١)</sup>.

اعتزاله :

عرف الزمخشري باعتزاله وتعصبه لمذهبه العقدي ، وهذا ظاهر بيّن في كتابه الكشف ، فلا يكاد يدع فرصة لتوضيح مذهبه وللدفاع عنه ومهاجمة خصومه إلا اتخذها وتوسع فيها ، ويظهر أن سبب ذلك نشأته في بلدته زمخشر وخوارزم التي انتشر فيها هذا المذهب وهاج وماج ، فنشأ الزمخشري في هذه البيئة وتعلم على أيدي علمائها الذين نصرّوا هذا المذهب ، ومنهم شيخه أبو مضر الذي أشرت إليه آنفاً<sup>(٢)</sup> .

مؤلفاته :

برع الزمخشري في فنون اللغة والأدب والأنساب وغيرها فكان من المبدعين في التصانيف حتى إنك لتجد كثيرا ممن جاء بعده ينقل عنه ، وقد عد منها ياقوت الحموي تسعة وأربعين كتابا<sup>(٣)</sup> منها :

١- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، المشهور بالكشاف .

(١) ينظر الأنساب للسمعاني ٦/ ٣١٥، إنباه الرواة ٣/ ٢٦٩ ، معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٧ .

(٢) السابق

(٣) معجم الأدباء ٦/ ٢٦٩١ .



- ٢- الفائق في غريب الحديث .
- ٣- نكت الاعراب في غريب الاعراب (في غريب إعراب القرآن) .
- ٤- الأنموذج في النحو .
- ٥- المفصل في النحو أيضا .
- ٦- المفرد والمؤلف .
- ٧- صميم العربية .
- ٨- أساس البلاغة في اللغة .
- ٩- جواهر اللغة .
- ١٠- مقدمة الأدب في اللغة .
- ١١- القسطاس في العروض .
- ١٢- حاشية على المفصل .
- ١٣- شرح كتاب سيبويه .
- ١٤- الأمالي في النحو .

### كتاب الكشاف

هذا الكتاب من أجل كتب أبي القاسم الزمخشري وأكثرها شهرة ،  
وامتدح المؤلف نفسه كتابه هذا وافتخر به قائلا:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد      وليس فيها لعمري مثل كشافي  
إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته      فالجهل كالداء والكشاف كالشافي<sup>(١)</sup>  
سبب تأليف الكتاب :

ذكر الزمخشري في مقدمة كتابه سبب تأليفه له ، أن بعض أصفیائه وطلابه  
سأله أن يكتب لهم تفسيرا يجمع ما يجدونه عنده من براعة في الاستنباط  
والاستدلال التي طاروا بها فرحا ، واستشفعوا في سبيل ذلك بعظماء العدل  
والتوحيد كما يصفهم فلم يجد من ذلك بدا ، فهاهو يقول عن سبب ذلك :  
" ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية<sup>(٢)</sup> ، الجامعين  
بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إلى في تفسير آية فأبرزت لهم  
بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب واستطبروا  
شوقا إلى مصنف يضم أطرافا من ذلك حتى اجتمعوا إلى مقترحين أن أملى

(١) في مقدمة الكشاف ٣ / ١

(٢) يعني بهم المعتزلة.

عليهم (الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) فاستعفيت، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد<sup>(١)</sup> فعزم حين جاور بمكة ولقي فيها الشريف علي بن حمزة الحسيني، فأعانه الله وانتهى من تأليفه في مدة تقارب مدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

#### قيمة الكتاب العلمية :

يعد الكشاف للزمخشري ذا قيمة علمية كبيرة في التفسير عامة وفي العلوم العربية من نحو وصرف ولغة ودلالة خاصة، والذين انتقدوا الزمخشري في كشافه وحملوا عليه كثيراً يسلمون له ببراعته في اللغة والبيان ويعدون تفسيره مرجعاً مهماً من مراجع التفسير التي عنيت بالجانب اللغوي وبلاغة النص القرآني.

١- فنجد الإمام ابن المنير المالكي وهو من أشد الذين حملوا على الزمخشري وردوا عليه، فمع تعقبه للزمخشري في كثير من المواضع في

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

"الانتصاف من الكشاف" فإنه متى ما وجد الزمخشري قد أحسن في تعليل أو تخريج فإنه لا يسعه إلا أن يُشيد به ويُثني عليه<sup>(١)</sup>.

٢- ولقد ذكر ابن خلدون رحمه الله في المقدمة شهادته للكشاف بأنه أفضل الكتب المؤلفة في التفسير من حيث معرفة اللغة والإعراب والبلاغة "إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة، فصار ذلك للمحققين من أهل السنة انحرافاً عنه وتحذيراً للجمهور من مكامنه مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة وإذا كان الناظر فيه واقفاً مع ذلك على المذاهب السنيّة محسناً للحجاج عنها فلا جرم أنه مأمون من غوائله فلتغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان"<sup>(٢)</sup>.

٣- واعتمد صاحب البحر المحيط أبو حيان على الكشاف وأخذ كثيراً منه مع تسليمه له في مواضع وهجومه وتخطئه له في مواضع أخرى وصرح أبو حيان بأنه اعتمد في كتابه على مصادر من أجلها: المحرر الوجيز لابن

(١) في تعليقه على كلام الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ

عَلَيْهِ﴾ الروم ٢٧، وغيرها.

(٢) المقدمة ١/٥٥٦، مأخوذ من أصل الكتاب وهو مقدمة تاريخ ابن خلدون.

عطية، والكشاف للزمخشري وقد ذكر سبب اعتياده عليها أنه "لَمَّا كَانَ كِتَابَاهُمَا فِي التَّفْسِيرِ قَدْ أَنْجَدَا وَأَغَارَا، وَأَشْرَقَا فِي سَمَاءِ هَذَا الْعِلْمِ بَدْرَيْنِ وَأَنَارَا، وَتَنَزَّلَا مِنَ الْكُتُبِ التَّفْسِيرِيَّةِ مَنَزَلَةَ الْإِنْسَانِ مِنَ الْعَيْنِ، وَالذَّهَبِ الْإِبْرِيْزِ مِنَ الْعَيْنِ، وَبَيْتِيَّةِ الدَّرِّ مِنَ اللَّالِي، وَبَيْتِيَّةِ الْقَدْرِ مِنَ اللَّيَالِي، فَعَكَفَ النَّاسُ شَرْقًا وَغَرْبًا عَلَيْهِمَا، وَثَنُوا أَعِنَّةَ الْإِعْتِنَاءِ إِلَيْهِمَا. وَكَانَ فِيهِمَا عَلَى جَلَالَتِهِمَا مَجَالٌ لِإِنْتِقَادِ ذَوِي التَّبَرُّيزِ، وَمَسْرُوحٍ لِلتَّخْيِيلِ فِيهِمَا وَالتَّمْيِيزِ، ثَنِيَتْ إِلَيْهِمَا عَنَانَ الْإِنْتِقَادِ، وَحَلَّتْ مَا تَحْيَلُ النَّاسُ فِيهِمَا مِنَ الْإِعْتِقَادِ<sup>(١)</sup>، وَيَصِفُهَا بِأَنَّ "كِتَابَ ابْنِ عَطِيَّةَ أَنْقَلُ وَأَجْمَعُ وَأَخْلَصُ، وَكِتَابَ الزَّمْخَشَرِيِّ الْأَخْصُ وَأَغْوَصُ، إِلَّا أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ قَائِلٌ بِالطَّفْرَةِ، وَمُقْتَصِرٌ مِنَ الذُّوَابَةِ عَلَى الْوُفْرَةِ، فَرُبَّمَا سَنَحَ لَهُ أَبِي الْمَقَادَةِ فَأَعْجَزَهُ اغْتِيَاصُهُ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ لِتَأْيِيهِ اقْتِنَاصُهُ، فَتَرَكَهُ عَقْلًا لِمَنْ يَصْطَادُهُ، وَعَقْلًا لِمَنْ يَرْتَادُهُ، وَرُبَّمَا نَاقَضَ هَذَا الْمُنْتَزِعَ، فَتَنَى الْعِنَانَ إِلَى الْوَاضِحِ، وَالسَّهْلِ اللَّائِحِ، وَأَجَالَ فِيهِ كَلَامًا، وَرَمَى نَحْوَ غَرَضِهِ سَهَامًا، هَذَا مَعَ مَا فِي كِتَابِهِ مِنْ نُصْرَةٍ مَذْهَبِهِ، وَتَقْحُمِ مُرْتَكِبِهِ، وَتَجَشُّمِ حَمَلِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، وَنَسْبَةِ ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَمُعْتَفَرٌ إِسَاءَتِهِ لِإِحْسَانِهِ، وَمَصْفُوحٌ عَنْ سَقَطِهِ فِي بَعْضِ لِإِصَابَتِهِ فِي أَكْثَرِ تَبْيَانِهِ"<sup>(٢)</sup>.

(١) البحر ١ / ٢٠

(٢) المصدر السابق

وكتاب أبي حيان من الكتب التي تعد مرجعا ومصدرا أصيلا في معرفة الإعراب وأوجه القراءات .

وقد نوقش الكتاب والمؤلف وتعقبا تعقبات كثيرة بالرد والتخطئة في مسائل العقيدة ، وغيرها من المسائل في الإعراب والبيان وغيرها .

فقد انتقده العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين عند إيراده لتفسير الزمخشري لقوله تعالى ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا .. الآية ﴾ <sup>(١)</sup> ، إذ يقول الزمخشري : " المعنى وَلَوْ لَزِمَ آيَاتِنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ، فَذَكَرَ الْمَشِيئَةَ وَالْمُرَادُ مَا هِيَ تَابِعَةٌ لَهُ وَمُسَبَّبَةٌ عَنْهُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَلَوْ لَزِمَهَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ، قَالَ : أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ ﴾ فَاسْتَدْرَكَ الْمَشِيئَةَ بِإِخْلَادِهِ الَّذِي هُوَ فِعْلُهُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ فِي مَعْنَى مَا هُوَ فِعْلُهُ ، وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ : لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ ، وَلَكِنَّا لَمْ نَشَأْ " <sup>(٢)</sup> . فيرد عليه ابن القيم بقوله " فَهَذَا مِنْهُ شَنْشِنَةٌ نَعْرِفُهَا مِنْ قَدَرِيٍّ نَافٍ لِلْمَشِيئَةِ الْعَامَّةِ مُبْعَدٍ لِلنُّجْعَةِ فِي جَعْلِ كَلَامِ اللَّهِ مُعْتَزِلِيًّا قَدْرِيًّا ، فَأَيْنَ قَوْلُهُ : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ مِنْ قَوْلِهِ : " وَلَوْ لَزِمَهَا " ثُمَّ إِذَا كَانَ اللَّزُومُ هَهَا مَوْقُوفًا عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ وَهُوَ الْحَقُّ بَطَلَ أَصْلُهُ .

(١) الأعراف ١٧٦

(٢) الكشف ١٧٨/٢

وَقَوْلُهُ: " إِنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَابِعَةٌ لِزُومِهِ الْآيَاتِ " مِنْ أَفْسَادِ الْكَلَامِ وَأَبْطَلِهِ،  
بَلْ لُزُومُهُ لِآيَاتِهِ تَابِعٌ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَمَشِيئَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مَتَّبِعَةٌ، لَا تَابِعَةٌ، وَسَبَبٌ  
لَا مُسَبَّبٌ، وَمُوجِبٌ مُقْتَضٍ لَا مُقْتَضَى، فَمَا شَاءَ اللَّهُ وَجَبَ وَجُودُهُ، وَمَا لَمْ يَشَأْ  
امْتَنَعَ وَجُودُهُ<sup>(١)</sup>.

وقد اشتغل بعض أهل العلم بهذا الكتاب تخطئة وثناء وشرحاً واختصاراً  
قديماً وحديثاً، ومن ذلك :

- ١- الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال . للإمام أحمد بن منصور المنير المالكي المتوفى سنة ٦٨٣ هـ. وهو مطبوع في حاشية الكشف في كثير من النسخ .
- ٢- الإنصاف لعلم الدين عبد الكريم العراقي المتوفى سنة ٧٠٤ هـ . وجعله صاحبه حكماً بين كتاب الزمخشري وابن المنير .
- ٣- حاشية على الكشف لشرف الدين الطيبي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ .
- ٤- أنوار التنزيل لناصر الدين البيضاوي المتوفى سنة ٦٩٢ هـ . وهو اختصار للكشف وغيره فلخص منه ما يتعلق بمسائل الإعراب والمعاني والبيان<sup>(٢)</sup> .

(١) إعلام الموقعين ١/ ١٣٠ .

(٢) ينظر كشف الظنون ١٨٧ .

أما الدراسات الحديثة على الكشف فكثيرة أعد منها:

- ١- تعقبات أبي حيان لجار الله الزمخشري في البحر المحيط . لمحمد القرشي . رسالة دكتوراه جامعة أم القرى .
- ٢- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري . د. محمد أبو موسى .
- ٣- تفسير الكشف للزمخشري . دراسة لغوية . د. دلدار غفور حمد أمين . جامعة القاهرة.
- ٤- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري . د. فاضل السامرائي .
- ٥- الزمخشري لغويا ومفسرا . مرتضى الشيرازي .
- ٦- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه . د. مصطفى الجويني .
- ٧- الدراسات النحوية في الكشف للزمخشري . أحمد جمعة محمود . جامعة بغداد .
- ٨- الكشف للزمخشري . دراسة صرفية مها الدليمي . جامعة بغداد .



## ثانياً : الترجمة للعكبري وتبياناه :

### العكبري

اسمه ونسبه :

هو الإمام العلامة النحوي البارع محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ثم البغدادي الأزجي الصريز النحوي الحنيلي الفرضي، صاحب التصانيف<sup>(١)</sup>.

مولده وحياته :

وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسٍ مِائَةً بِبَغْدَادَ ، وَمِنْ عَجَائِبِ الْأَقْدَارِ أَنَّهَا السَّنَةُ الَّتِي تُوْفِي فِيهَا الزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(٢)</sup>.

أُضِرَّ بِالْجُدْرِيِّ وَهُوَ صَغِيرٌ فَعَاشَ حَيَاتَهُ فَاقْدَ الْبَصَرَ فَعَوَضَهُ اللَّهُ عِلْمًا بَقِيَ أَفَادَ النَّاسَ مِنْهُ حَتَّى يَوْمَنَا هَذَا ، تُوْفِي سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ وَسِتِّ مِائَةٍ بِبَغْدَادَ تَارِكًا التَّصَانِيفَ الْمَفِيدَةَ<sup>(٣)</sup>.

(١) شذرات الذهب ٧/ ١٢١ ، ذيل طبقات الحنابلة ٣/ ٢٣٠

(٢) السابق

(٣) السابق

شيوخه<sup>(١)</sup>:

- ١- أخذ النحو عن أبي محمد ابن الخشاب البغدادي ت ٥٦٧هـ.
- ٢- وسمع الحديث من أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد المعروف بابن البطي ت ٥٦٤هـ.
- ٣- وسمع الحديث أيضًا من أبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي ت ٥٦٦هـ.
- ٤- أبو البركات يحيى ابن نجاح وأخذ عنه العربية .
- ٥- وقرأ الأدب على عبد الرحيم بن العصار ت ٥٧٦هـ.
- ٦- وقرأ الفقه على الشيخ أبي حكم إبراهيم بن دينار النهاونديت ت ٥٥٦هـ.
- ٧- وقرأ على علي بن عساكر البطائحي القراءات القرآنية ت ٥٧٢هـ.
- ٨- وتفقه على القاضي أبي يعلى الصغير ت ٥٦٠هـ.
- ٩- وَكَانَ مَعِيْدًا لِلشَّيْخِ أَبِي الفَرَجِ بْنِ الجَوْزِيِّ فِي المَدْرَسَةِ ت ٥٩٨هـ.

(١) ينظر سير أعلام النبلاء ١٦/١٠٦، ذيل طبقات الحنابلة ٣/٢٣٠، شذرات الذهب ٧/١٢١،

إنباه الرواة ٢/١١٦

تلاميذه<sup>(١)</sup> :

تذكر كتب السير أن أبا البقاء كما مر قد حاز قصب السبق في علوم العربية والقراءات والفقهاء وغيرها ، وأخذ عنه العلم عدد من التلاميذ وكانت علاقته بهم وثيقة ؛ لأنهم كانوا يقرؤون له وهو يشرح إذ كان ضريراً رحمه الله ، ومن أولئك الذين أخذوا عنه :

١- ابن الديلمي ت ٦٣٧ هـ .

٢- ابن النجارت ٦٤٣ هـ .

٣- الضياء المقدسي ت ٦٤٣ هـ .

٤- الجمال ابن الصيرفي ت ٦٧٨ هـ .

مكانته العلمية:

تذكر كتب السير أنه حاز قصب السبق في العربية وعلومها وله التصانيف التي تدل على ذلك . وكان " إماماً في علوم القرآن ، إماماً في الفقه ، إماماً في اللغة ، إماماً في النحو ، إماماً في العروض ، إماماً في الفرائض ، إماماً في الحساب ، إماماً في معرفة المذهب ، إماماً في المسائل النظرية . وَكَه في هذه

(١) المصادر السابقة .

الأنواع من العلوم مصنفات مشهورة" (١) ، و " كَانَ يفتي في تسعة علوم ، وَكَانَ واحد زمانه في النحو واللغة ، والحساب والفرائض ، والجبر والمقابلة والفقهاء ، وإعراب القرآن والقراءات الشاذة ، وَكَانَ فِي كُلِّ هذه العلوم تصانيف كبار وصغار ، ومتوسطات " (٢) .

وكان متعبداً ذا أوراد ونسك ، رقيق الدمعة ، حسن الأخلاق ، ثقةً صدوقاً فيما ينقله ، حنبلياً المذهب شديد التعصب لذلك ، وله في ذلك قصة طريفة ، وكانت تقرأ عليه زوجه في الليل كتب الأدب فأكب على العلم وقصده الطلبة من أطراف عديدة ، " ولم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه ، وكان الغالب عليه علم النحو وصنف فيه مصنفات مفيدة " (٣) .

#### مصنفاته :

له العديد من المصنفات منها :

١ - التبيان في إعراب القرآن .

٢ - اللباب في علل البناء والإعراب .

(١) ذيل طبقات الحنابلة ٣ / ٢٣٠ ، شذرات الذهب ٧ / ١٢١

(٢) السابق

(٣) وفيات الأعيان ٣ / ١٠٠

- ٣- عدد آي القرآن.
- ٤- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث.
- ٥- مسائل خلافية في النحو.
- ٦- إعراب لامية الشنفرى.
- ٧- تعليق في الخلاف.
- ٨- المنقح من الخطل في الجدل.
- ٩- شرح الهداية لأبي الخطاب.
- ١٠- الناهض في علم الفرائض.
- ١١- البلغة في الفرائض.
- ١٢- التلخيص في الفرائض<sup>(١)</sup>.

---

(١) وغيرها. ينظر ذيل طبقات الحنابلة ٣/ ٢٣١، شذرات الذهب ٧/ ١٢٢

### التبيان وقيمته العلمية

يعد كتاب التبيان لأبي البقاء من كتب الإعراب المشهورة واشتهر أيضا باسم آخر هو "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن" ويعد هذا الكتاب من أشهر الكتب في مجال إعراب القرآن، ولعله أفضلها لما يتميز به من التخصص والإحاطة والشمول بالموضوع مع الدقة، علاوة على الوضوح في المنهج والدقة في البحث والإصابة في الرأي، وهو يشتمل على إعراب عام لألفاظ القرآن الكريم عدا القليل من الألفاظ التي لم يمر على إعرابها لشدة وضوحها ومعرفة المبتدئين بإعرابها.

وقد حظي العكبري وتبيانه بدراسات حديثة منها:

- ١- التبيان في إعراب القرآن. دراسة وتقويم، عمر أديب الجنيدي، جامعة الإمام. رسالة ماجستير.
- ٢- اختيارات أبي البقاء العكبري في كتابيه "المتبع في شرح اللمع" و "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" جمعًا ودراسة. لعبد الرحمن المقبل، جامعة الإمام.

**ثالثاً : ظاهرة الحذف وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في العربية .**

### **ظاهرة الحذف في العربية**

تعريف الحذف لغة :

وردت مادة "حذف" في المعاجم بمعان متعددة متقاربة ، ذكر الزمخشري في أساس البلاغة " حذف ذنب فرسه إذا قطع طرفه ، وفرس محذوف الذنب ، وزق محذوف :مقطوع القوائم، وحذف رأسه بالسيف :ضربه فقطع منه قطعة " وذكر المعاني المجازية التي يحتملها فقال : ومن المجاز: حذفه بجائزة: وصله بها. وما في رحله حذافة أي شيء يسير من طعام وغيره، وهي ما حذف من وشائظ الأديم وما أشبهه. وتقول: أكل فما أبقى حذافة، وشرب فما ترك شفافة. وحذف الصانع الشيء: سواه تسوية حسنة، كأنه حذف كل ما يجب حذفه، حتى خلا من كل عيب وتهذب، ومنه فلان محذف الكلام، وقيل لبنت الحُسن: أي الصبيان شر؟ فقالت المحذفة الكلام، الذي يطيع أمه، ويعصي عمه؛ والتاء للمبالغة" (١) .

• أفتت في هذا المبحث من كتاب الدكتور طاهر حمودة ظاهرة الحذف في العربية وكتاب الحذف والتقدير لعلي أبو المكارم .

(١) أساس البلاغة مادة حذف ١/ ١٧٧

وذكر الجوهري في الصحاح قريبا من هذا <sup>(١)</sup>.

مما ذكره أهل اللغة حول مادة "حذف" أفهم أن الحذف يدور حول معنى الإسقاط والإزالة والقطع ، سواء كان الإسقاط من الطرف أو من أي جزء من أجزاء الشيء، وقد يخرج من هذا المعنى إلى معان مجازية منها الزائد على الشيء ، أو من الشيء .

#### الحذف اصطلاحاً :

يشيع استعمال مصطلح "الحذف" عند علماء العربية القدماء كثيراً في كتبهم من لدن سببويه وما بعده من العلماء الذين نقلت إلينا آثارهم ، لكن الذي يلفت النظر قلة من يعرفه منهم إن لم يكن ذلك معدوماً ، وتقارب استعمالهم له ولمصطلح الإضمار والتقدير ، مما حدا ببعض الناقدين لمنهجهم في التنظير والتفعيد النحوي إلى أن ينكر استعمالهم لتلك المصطلحات من لدن ابن مضاء القرطبي وغيره من المتأخرين ، وإنما يكتفون بضرب المثال وسوق الشاهد ، إلا أنك تلمح شيئاً بارزاً في استعمالهم يدور حول معنى الإسقاط من ظاهر النص ، سواء أكان هذا الإسقاط للعامل وللمعمول ، أم كان لجزء الكلمة وغير ذلك .

(١) الصحاح مادة حذف ٤ / ١٣٤١



فحين تطالع كتاب التعريفات للجرجاني تجده يكتفي بتعريفه فقط في اصطلاح العروضيين إذ يقول "الحذف عند العروضيين هو إسقاط سبب خفيف مثل "لن" من "مفاعلن" ليبقى "مفاعي" فينتقل إلى "فعولن" ويحذف لن من فعولن ليبقى فعو فينتقل إلى فعل ويسمى محذوفا" (١).

وعرف أبو الحسن الرماني ت ٣٨٤هـ الحذف النحوي بقوله "الحذف إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها" (٢).  
وعده ابن جني من شجاعة العربية (٣).

ووقفت على كلام للإمام الزركشي في البرهان عرف فيه الحذف بأنه "إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِذَلِيلٍ" (٤).

(١) التعريفات ١/ ٢٧.

(٢) رسالة الحدود ٣٧.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٦٢.

(٤) البرهان ٢/ ١٠٢.

### مرادفات الحذف

حين أنوي الحديث عن ظاهرة الحذف تظهر أمامي مصطلحات مقاربة له في عدم الظهور في النص، وهي: الإضمار، الاختصار، الاتساع، التقدير، التأويل.

وعند بحثي في هذا الموضوع وجدت د. علي أبو المكارم قد حاول التفريق بينها في كتابه "الحذف والتقدير في النحو العربي"، فذكر فروقا رأها صالحة لاستقلال كل مصطلح منها بحالة معينة؛ إذ جعل بعضها أعم من بعض، وأخرج بعضها من السياق.

### الاتساع:

مرّ بي مصطلح الاتساع أثناء دراستي في المرحلة الجامعية ومرحلة الماجستير في أكثر من شاهد، وأكثر ما لفت نظري هذا المصطلح حين كنا نقرأ على شيخنا أ. د. عياد الثبتي جزءاً من كتاب سيبويه، ومن ذلك ما عقده سيبويه رحمه الله في الكتاب بعنوان "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"<sup>(١)</sup>، وجعل منها بعض

(١) الكتاب ١/ ٢١١

الآيات التي ستتناولها الدراسة مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾<sup>(١)</sup> وإنما ذلك "ولكن البر بر من آمن بالله ، وقول العرب : بنو فلان يطؤون الطريق ، والمراد يطؤونهم أهل الطريق .

ويدخل في الاتساع ما يكون من إسقاط حرف الجر ونصب المفعول به بالفعل اللازم كما في قوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> حيث نصب الفعل اللازم دخل المفعول به المسجد على إسقاط حرف الجر من باب الاتساع .

و حين نعيد النظر في تراثنا النحوي نجد عالماً كبيراً هو ابن السراج يعقد لذلك فصلاً في كتابه "الأصول" حاول فيه التفريق بين الحذف والاتساع ومن الشواهد التي ذكرها ما نحن بصدده في هذه الدراسة قوله تعالى : ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فخرجه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه توسعاً ، لكنك تراه يبدأ الفصل بجعله الاتساع ضرباً من الحذف .

وحاصل الكلام أن بين الاتساع والحذف عمومًا وخصوصًا ؛ إذ كل

(١) البقرة ١٧٧

(٢) الفتح ٢٧

(٣) يوسف ٨٢

اتساع حذف ، وليس العكس صحيحا .

والاتساع يقوم المتوسع فيه مقام المحذوف فيعرب بإعرابه كحال المضاف إليه بعد حذف المضاف<sup>(١)</sup> .

وبسط السيوطي في الأشباه والنظائر الحديث حول الاتساع وجمع ما قيل قبله<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الأصول ٢ / ٢٥٥

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣٥

## الحذف والإضمار:

الحذف والإضمار من المصطلحات المتقاربة أيضًا في الاستعمال؛ إذ كلاهما تقدير لما لا وجود له في ظاهر النص، ويرى د. علي أبوالمكارم أن "الحذف لا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل عليه، أما في الإضمار فيشترط ذلك"<sup>(١)</sup>، وبيان ذلك يظهر في إضمار الفاعل.

فأنت ترى ذلك في عد النحاة الفاعل مضمراً وجوباً في الحالات الأربع:

- عند أمر المذكر: اقرأ.
- في المضارع للمتكلم: اقرأ.
- في المضارع للجمع: نقرأ.
- في المضارع للمخاطب: تقرأ.

وللسهيلي كلام في هذا السياق عن حذف الفاعل أو إضماره؛ إذ يرى أن الإضمار هو الخفاء والحذف هو القطع، "وتحقيق القول أن الفاعل مضمّر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغني عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمّر - ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمّر

(١) الحذف والتقدير لعلي أبوالمكارم ٢٠٣

المفعول العائد على الاسم الموصول - لأن المضمرة هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تخفيفاً، نحو قولنا: الذي رأيت، والذي رأيت .

ويجوز حذفه في التثنية والجمع، فلما كان ملفوظاً به ثم قطع من اللفظ تخفيفاً، عبر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع، لأنه لم ينطق به ثم حذف، ولكنه مضمرة في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه" (١).

ويرى د. طاهر حمودة أنه لا فرق بينهما؛ إذ ورد استعمالهما مكان بعضهما عند سيبويه ومن بعده من المتقدمين، ولا توجد تفرقة دقيقة بينهما (٢)، وهذا مما انتقده ابن مضاء القرطبي على النحاة رحمهم الله (٣)، فأنت تراهم يعبرون عن عدم وجود الفاعل بالإضمار وعن سقوط غيره كالمبتدأ مثلاً بالحذف، وهذا لا يطرد؛ إذ نرى السهيلي رحمه الله في كلامه السابق يجعل الحذف لما يصح الاستغناء عنه، والإضمار لما لا بد منه، وهذا ليس غالباً في الاستعمال؛ إذ يردان متعاقبين غالباً .

(١) نتائج الفكر ١٢٧

(٢) ظاهرة الحذف ١٩

(٣) الرد على النحاة ١٠٥

و حين نطالع كتاب سيبويه نجد الأبواب التي عقدها تؤكد ما ذهبت إليه فدونك هذه العناوين " الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن <sup>(١)</sup>، ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا عَلِمْتَ أن الرجل مُسْتَعْنٍ عن لَفْظِكَ بِالْفِعْلِ <sup>(٢)</sup>، باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي <sup>(٣)</sup>، باب ما يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ بَعْدَ حَرْفٍ <sup>(٤)</sup>، باب ما يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ اسْتِعْنَاءً عَنْهُ <sup>(٥)</sup>، باب ما يكون مَعْطُوفًا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْفَاعِلِ الْمَضْمَرِ <sup>(٦)</sup> وغيرها من العناوين تنبئك عن هذا المعنى، فاستعمل رحمه الله الإضمار في الأفعال والأسماء على حد سواء .

وحاصل الأمر أن المصطلحين مترادفان، ولا يوجد داع - فيما أرى - للتفريق بينهما .

٦٩/١(١)

٢٥٣/١(٢)

٢٥٧/١(٣)

٢٥٨/١(٤)

٢٧٣/١(٥)

٢٧٧/١(٦)

### أسباب الحذف

الحذف خلاف الأصل ؛ إذ الأصل أن يرد الكلام بلا حذف ، وعده سبويه من الأعراض التي تطرأ على الكلام<sup>(١)</sup> .

والحديث عن أسباب الحذف لا بد أن يكون حديثاً عن واقع اللغة وليس من باب التنظير العقلي والمنطقي المجرد ، لأن القواعد النحوية "إنما هي أحكام استنبطها القدماء من الاستقراء الوصفي المباشر للغة"<sup>(٢)</sup> .

ومن الدراسات القيّمة التي تناولت أسباب الحذف دراسة د. طاهر حمودة ، حيث تناول الأسباب من خلال النظر في كتب الأقدمين ، ونظر في تعليقاتهم للحذف وعلق عليها تعليقاً جيداً - فيما أحسب - .

وهذه الأسباب إنما هي علل لبعض الاستعمالات فلا يشترط فيها الاطراد في كل صور الحذف ، فبعضها سماعي وبعضها من الممكن القياس عليه .

فمن أسباب الحذف :

١- كثرة الاستعمال : كثير من صور الحذف التي وردت في اللغة عدها

(١) الكتاب ١ / ٢٤

(٢) ظاهرة الحذف لحمودة ٣١



النحاة ومنهم سيبويه من قبيل الحذف لكثرة الاستعمال وهذا واضح في كثير من الصور ، مثل النداء ؛ إذ يحذف معه بعض أجزاء الكلام مثل ياء المتكلم ، وترى ذلك ماثلاً أمام ناظريك بكثرة في الكتاب العزيز مثل قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى في قصة موسى وهارون ﴿ قَالَ يَبْنَومٌ لَا تَأْخُذْ بِحِجَّتِي ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك حذف التنوين والترخيم للمنادى لأن النداء أول الكلام فلما كثر جاز معه ما لم يجز مع غيره ألا ترى أن الأسماء إذا قطعت عن النداء لم يجز فيها الترخيم .

ويرى سيبويه أن كثرة الاستعمال سبب لما يعتري الكلمات من تغيير ومن ذلك كلمة أناس لما كثرت غيرها وحذفوا الألف مع ال التعريف لتصبح الناس ، وفعلوا ذلك " لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله . ألا ترى أنك تقول : لم أك ولا تقول لم أق ، إذا أردت أقُل . وتقول : لا أدِر كما تقول : هذا قاضٍ ، وتقول لم أبُل ولا تقول لم أرم تريد لم أرام . فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره "<sup>(٣)</sup> ، ومن ذلك حذف الفعل في قولهم : أهلا

(١) مريم ٤

(٢) طه ٩٤

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٦

وسهلا ، أي نزلت أهلا ووطئت سهلا فلما كثر ذلك في حديثهم حذفوه . ومن ذلك أيضا باب الأمثال وهو باب يكثر فيه الحذف لهذه العلة كقولهم "الجار قبل الدار" وقولهم مما حكاه سيويه "كل شيء ولا شتيمة حر"<sup>(١)</sup> .

٢- الحذف لطول الكلام : وغالب الحذف لهذا السبب يقع في الجمل ، كما ترى في حذف جواب الشرط وجواب القسم وحذف العائد في جملة الصلة وحذف صدر الصلة عدا أي<sup>(٢)</sup> .

وقد تحذف جملة أو أكثر إذا دل عليها الدليل وطال الكلام اختصارا حيث يحسن الحذف ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾<sup>(٤٥)</sup> وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿<sup>(٣)</sup> ، حذف جواب الشرط بدليل ما بعدها ، أي أعرضوا ، وحذف جواب القسم كثير في القرآن ، وكل ذلك يعود إلى ميل اللسان العربي إلى التخفيف والاختصار وللمبرد كلام في المقتضب حول هذا يشير فيه إلى أن الحذف إذا طال الكلام أجمل من الذكر ، واستشهد بحذف جواب القسم في أكثر من موضع<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ١ / ٢٨٠

(٢) انظر ابن عقيل ١ / ١٦١ ، ١ / ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧١

(٣) يس ٤٥ - ٤٦

(٤) المقتضب ٢ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

وذكر ابن منظور في اللسان قول الأخفش معلقا على كلام سيبويه  
 "وَحَكَى سِيبَوِيَهُ: لَحَقُّ أَنَّهُ ذَاهِبٌ بِإِضَافَةِ حَقِّ إِلَى أَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: لَيَقِينُ ذَاكَ  
 أَمْرُكَ، وَلَيْسَتْ فِي كَلَامِ كُلِّ الْعَرَبِ، فَأَمْرُكَ هُوَ خَبْرٌ يَقِينٌ لِأَنَّهُ قَدْ أَضَافَهُ إِلَى  
 ذَاكَ وَإِذَا أَضَافَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْهُ، قَالَ سِيبَوِيَهُ: سَمِعْنَا فَصَحَاءَ  
 الْعَرَبِ يَقُولُونَهُ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لَمْ أَسْمَعْ هَذَا مِنَ الْعَرَبِ إِنَّمَا وَجَدْنَاهُ فِي الْكِتَابِ  
 وَوَجْهُ جَوَازِهِ، عَلَى قِلَّتِهِ، طُولُ الْكَلَامِ بِمَا أُضِيفَ هَذَا الْمُبْتَدَأُ إِلَيْهِ، وَإِذَا طَالَ الْكَلَامُ جَازَ  
 فِيهِ مِنَ الْحَذْفِ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِذَا قَصُرَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ عَنْهُمْ: مَا أَنَا بِالَّذِي  
 قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا؟ وَلَوْ قُلْتَ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِمٌ لِقَبْحِ" (١).

٣- الحذف للإعراب : وهذا السبب يكون في الفعل المضارع المجزوم سواء كان  
 المحذوف حركة أو حرفا ، الحركة تحذف كما هو معلوم في المضارع صحيح الآخر ،  
 والحرف يحذف في حالتين إذا كان المضارع معتل الآخر فيحذف حرف العلة ، وإذا  
 كان من الأفعال الخمسة تحذف النون وكذلك المنصوب (٢).

٤- الحذف للضرورة الشعرية .

٥- الحذف لعل صوتية أو صرفية .

(١) لسان العرب ١٠ / ٤٩

(٢) ينظر القطر ٩١ .

### شروط الحذف

عد ابن هشام رحمه الله شروطاً للحذف رآها شاملة لما تطرق إليه الحذف في اللسان العربي، ولما يجب مراعاته في ذلك، وهذه الشروط لم تسلم من معارضة ومناقشة في بعضها، وهي :

- ١- وجود الدليل على المحذوف، سواء كان الدليل حالياً أو مقالياً .
- ٢- ألا يؤدي الحذف إلى اللبس .
- ٣- ألا يكون المحذوف كالجاء .
- ٤- ألا يؤدي الحذف إلى نقض الغرض ؛ لأن العرب لا تنقض أغراضها مثل اجتماع الحذف والتوكيد .
- ٥- ألا يكون عوضاً عن شيء محذوف .
- ٦- العامل الضعيف لا يحذف .
- ٧- ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر .
- ٨- ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل ثم قطعه عنه .
- ٩- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي<sup>(١)</sup> .

---

(١) المغني ١/٧٨٦ وما بعدها

ويرى د. طاهر حمودة أن هذه الشروط لا تخلو من نظر؛ إذ يرى أن المعتبر منها والمطرود هما الشرطان الأولان: وجود الدليل، وألا يؤدي الحذف إلى اللبس<sup>(١)</sup>.

فوجود الدليل على المحذوف لا بد منه، ولولا وجوده لأدى ذلك إلى فساد البيان، ولأدى ذلك إلى ادعاء علم الغيب، ولفسدت النصوص، ووقع الناس في تأويلات وتخيلات فكل أحد يزعم معنى يريده ويخالفه عليه غيره، ولأضاف من شاء ما شاء حسب هواه ورغبته ومذهبه.

ولذلك يقول ابن جنبي: "قد حذف الجملة والمفرد والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"<sup>(٢)</sup>.

والأدلة قسمها ابن هشام إلى صناعي وغير صناعي، أما غير الصناعي فهو ما يدل عليه الحال أو المقال، فالمقال نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(٣)</sup>، والحال نحو قولك لمن رفع سوطاً "زيداً"

(١) ظاهرة الحذف ١١٦

(٢) الخصائص ٢/٣٦٢

(٣) النحل ٣٠

بإضمار فعل أي اضرب زيدا<sup>(١)</sup>.

أما الصناعي فهو ما يختص بمعرفته النحوي ، مثل تقدير الضمير بعد لام الابتداء كما في قوله تعالى (لَأُقَسِّمُ بيوم القيامة) " لأن فعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين ، والتقدير لأنا أقسم بيوم القيامة "<sup>(٢)</sup>.

وقولهم "قمت وأصك عينه" إذ التقدير قمت وأنا أصك عينه لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد<sup>(٣)</sup>.

" والمشهور عند النحاة والبلاغيين أن تنقسم القرينة إلى لفظية ومقامية وحالية ومنهم من يضيف إليها الدليل العقلي أو القرينة العقلية ، ومنهم من لا يذكرها ويكتفي بالحالية عنها باعتبارها جزءا منها "<sup>(٤)</sup>.

وأرى أن النصوص الشرعية تحتاج إلى قرينة علاوة على ما ذكر وهي القرينة الشرعية ، أو ما عرف شرعا في دليل آخر ؛ إذ النصوص الأخرى الخطب فيها أهون وأيسر ، لكن الحال يختلف في النصوص الشرعية ؛ لأنها

(١) المغني ١/ ٧٨٦

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) ظاهرة الحذف ١١٦ بتصرف

يتعلق بها أمر ونهي وأحكام واعتقاد وينبني عليها فعل وترك وإيمان وكفر. وعند تعرضي لدراسة المسائل سأجعل هذا معيارا للترجيح ولصحة التقدير من عدمه .

### كيفية التقدير وألوياته :

لهذا المحذوف الذي دل عليه الدليل آليات وكيفيات في تقديره فما هي ؟ تناولت بعض المناهج اللغوية الحديثة هذه القضية وأشبهت العربية في التقدير وطريقته النظرية ، مثل المدرسة التحويلية التي رعاها وطورها تشومسكي إذ تعتمد على الأساس العقلي والمعنوي في التقدير ، كما في العربية ؛ وترى أن للنص بنية سطحية وأخرى عميقة ، فالسطحية هي ما يشبه عند النحاة ظاهر النص ، والعميقة هي ما يقدره النحاة ، وهذا يشبه ما اعتمده النحاة في اعتبارهم لصحة النصوص من عدمها من أساسين هما : ١- الأصول والقواعد النحوية التي وضعوها ، واعدوا ما خرج عنها خارجاً عن القياس إن سمع عن العرب ، أو لحننا إن لم يسمع .

٢- المعنى أو الأساس العقلي الذي يفهم به الكلام ؛ إذ ليس كل ما وافق القياس يمكن عده صحيحاً بل لابد من إصابة المعنى العقلي<sup>(١)</sup> .

(١) ظاهرة الحذف لحمودة بتصرف .

وقد وضع ابن هشام أسسا لتقدير هذا المحذوف هي :

١- أن المقدر يقدر في مكانه الأصلي ؛ " لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ، ووضع الشيء في غير موضعه " ، ومثل له بنحو " زيدا رأيتة " وأوجب أن يقدر مقدما عليه إذ التقدير " رأيت زيدا رأيتة " ورد على البيانين الذين أجازوا تأخير الفعل والفاعل وتقديم المفعول في مثل هذا ؛ لأن ذلك يفيد الاختصاص لأنه " إنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك " <sup>(١)</sup> ؟

٢- التقدير خلاف الأصل ، فلا بد من تقليده ما أمكن :

ولذلك عد ابن هشام تقدير الأخفش في نحو " ضربني زيدا قائما " ضربه قائما ، أولى من تقدير باقي البصريين : حاصل إذا كان قائما ؛ لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة . <sup>(٢)</sup> وضرب لذلك أمثلة أخرى .

٣- أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن : ومثل له بمثال الأخفش المتقدم <sup>(٣)</sup> ، ولا يصار إلى غيره إلا إذا تعذر ذلك لمانع مثاله : زيدا مررت به ، فلا يصح أن يقال مررت زيدا ؛ لأن " مر " لازم فلا ينصب المفعول بنفسه ولا بد من حرف الجر ، فنقدر جاوزت زيدا مررت به .

(١) المغني ١/ ٧٩٢

(٢) السابق .

(٣) السابق .



### رابعاً : صور الحذف في العربية

نستطيع أن نقسم الحذف الحاصل في العربية ثلاثة أقسام :

١- حذف الكلام سواء كان جملة أو أكثر.

٢- حذف أجزاء الجملة ويشمل ركني الإسناد والفضلات .

٣- حذف أجزاء الكلمة وهذا يشمل الحذف الإعرابي والحذف اللغوي .

ومن صور الحذف التي تحدث عنها النحاة ، وكان لها أثر عندهم في

الصنعة والمعنى حذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

## حذف المضاف

يأتي حذف المضاف في اللغة على صورتين:

١- أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، وذلك كثير وهذا ما تحاول هذه الدراسة البحث فيه ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ وغيرها من المواضع .

٢- أن يحذف المضاف ويبقى عمله في المضاف إليه ، كقول أبي دؤاد :

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا  
أي وكل نار ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله مجرورا ، وهذا "ضعيف في القياس قليل في الاستعمال" (١).

فهذه الظاهرة نجدها في كتب النحاة منذ سيبويه رحمه الله ومن بعده فلا تكاد تجد كتابا نحويا إلا ويشير إلى حذف المضاف ، وإن اختلفوا في قياسيته وسماعيته أو اطراده وشدوذه أو قبوله ورده ، لكنهم أشاروا إليه ، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في كتابه في باب أسماء القبائل والأحياء " فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى ، غير أنك إذا حذف المضاف تخفيفاً ، كما قال عز وجل : " وأسأل القرية " ، ويطؤونهم الطريق ، وإنما يريدون :

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٣ .

أهل القرية وأهل الطريق. وهذا في كلام العرب كثير، فلمّا حذف المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه فجري مجراه. وصرفت تميماً وأسداً؛ لأنك لم تجعل واحداً منهما اسماً للقبيلة؛ فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف. ألا ترى أنّك لو قلت: اسأل واسطاً كان في الانصراف على حاله إذا قلت: أهل واسطٍ فأنت لم تغير ذلك المعنى وذلك التأليف، إلا أنّك حذفته. وإن شئت قلت: هؤلاء تميمٌ وأسدٌ؛ لأنك تقول: هؤلاء بنو أسدٍ وبنو تميم، فكما أثبت اسم الجميع ههنا أثبت ههنا اسم المؤنث، يعني في: هذه تميمٌ وأسدٌ.

فإن قلت: لم لم يقولوا: هذا تميمٌ، فيكون اللفظ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول: جاءت القرية، تريد: أهلها؟ فلائهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين أفرادهم الرجل، فكرهوا الالتباس.

ومثل هذا القوم، هو واحدٌ في اللفظ، وصفته تجري على المعنى، لا تقول القوم ذاهبٌ.

وقد أدخلوا التانيث فيما هو أبعد من هذا، أدخلوه فيما لا يتغير منه المعنى<sup>(١)</sup>.

(١) الكتاب ٣/ ٢٤٧

وعد منه ابن السراج كما أسلفت بعض المواضع عند حديثه عن الاتساع<sup>(١)</sup>.

وفي أواخر القرن الرابع الهجري جاء ابن جنى ليوسع هذه الظاهرة حتى قال إنه: "قلت آية تخلو من حذف المضاف نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع"<sup>(٢)</sup>.

وأشار الزمخشري إلى حذفه في المفصل بقوله: "وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه"<sup>(٣)</sup>.

وتبعه السهيلي في نتائج الفكر<sup>(٤)</sup>.

وحين نصل إلى ابن مالك وشرح الألفية نجد الأمر واضحاً عندهم في قياسية هذا الحذف.

وذكر الطاهر ابن عاشور رحمه الله شيوخ هذه الظاهرة، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾، فقال: وَالْمُرَادُ

(١) الأصول ٢/٢٥٥

(٢) الخصائص ١/١٩٣

(٣) المفصل ١/١٣٤-١٣٧

(٤) نتائج الفكر ١/١٦٧

بِالْمُلْكِ هُنَا مُدَّةُ الْمُلْكِ أَوْ سَبَبُ الْمُلْكِ بِقَرِينَةٍ أَنَّ التَّلَاوَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الْمُلْكِ  
وَحَذْفُ الْمُضَافِ مَعَ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الْوَقْتِ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَقَوْلِهِمْ  
وَقَعَ هَذَا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ أَوْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ " ثم قال: " وَكَذَلِكَ  
حَذَفَ الْمُضَافَ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْحَوَادِثُ أَوْ الْأَسْبَابَ كَمَا تَقُولُ تَكَلَّمَ فُلَانٌ عَلَى  
خِلَافَةِ عُمَرَ أَوْ هَذَا كِتَابٌ فِي مُلْكِ الْعَبَّاسِيِّينَ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِسْمَ إِذَا اشْتَهَرَ بِصِفَةٍ  
أَوْ قِصَّةٍ صَحَّ إِطْلَاقُهُ وَإِرَادَةُ تِلْكَ الصِّفَةِ أَوْ الْقِصَّةِ بِحَيْثُ لَوْ ظَهَرَتْ لَكَانَتْ  
مُضَافَةً إِلَى الْإِسْمِ " (١) .

(١) التحرير والتنوير ١/ ٦٢٩

### أنواع حذف المضاف

تحدث العلماء كثيرًا عن هذه الظاهرة ، لكن حديثهم عنها كان مبثوثًا في كتبهم ، ولم أجد من فصل في أنواعها ودلل لذلك - حسب اطلاعي - قبل العز بن عبد السلام رحمه الله في كتابه الموسوم بـ "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" ويسمى "مجاز القرآن" ، وقد نصّ على ذلك الشيخ محمد عبد الخالق عظمة رحمهم الله ، ونقل منه في كتابه بما لا مزيد عليه .

فأنواع حذف المضاف بحسب الدليل الذي يدل على حذفه متعددة منها :

١- "ما يدل العقل على حذفه ، والمقصود الأظهر على تعيينه" <sup>(١)</sup> ، وله أمثلة كثيرة في القرآن ، منها نسبة التحليل والتحريم للذوات ، كقوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ .. ﴾ <sup>(٣)</sup> "فإن العقل يدل على الحذف ؛ إذ لا يصح تحريم الأجرام لأن شرط التكليف أن يكون الفعل مقدورا عليه ، والأجرام لا تتعلق بها قدرة حادثة ، وكذلك

(١) مجاز القرآن للعز ٩٥ ، ودراسات لأساليب القرآن لعظمة ٣/٣١٧ .

(٢) النساء

(٣) المائدة ٤

لا تتعلق بها قدرة قديمة،... والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير : حرم عليكم أكل الميتة ، حرم عليكم نكاح أمهاتكم" (١) .

ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَعٌ ﴾ (٢) ، فلا يمكن أن تكون الآخرة ظرفاً للدنيا فلا بد من تقدير ، وقد صرح بهذا الشيخ أبو البقاء ورأى أن التقدير " فِي جَنْبِ الْآخِرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَا لِلْحَيَاةِ وَلَا لِلدُّنْيَا ؛ لِأَنَّهَا لَا يَقَعَانِ فِي الْآخِرَةِ ؛ وَإِنَّمَا هُوَ حَالٌ ؛ وَالتَّقْدِيرُ : وَمَا الْحَيَاةُ الْقَرِيبَةُ كَائِنَةً فِي جَنْبِ الْآخِرَةِ " (٣) .

٢- ما يدل العقل بمجرد حذفه، وله أمثلة منها :

قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٤) والتقدير -والله أعلم- أوفوا بمقتضى العقود، وقوله تعالى : ﴿ فَأَنذَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ (٥) ، والتقدير والله أعلم فأتاهم أمر الله أو عذابه ، وعد منه من ذهب إلى تأويل

(١) مجاز القرآن ٩٥

(٢) الرعد ٢٦

(٣) التبيان ٧٥٧/٢

(٤) المائدة : ١

(٥) الحشر : ٢

صفات الله عز وجل " قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾<sup>(١)</sup> تقديره وجاء أمر ربك أو عذاب ربك أو بأس ربك<sup>(٢)</sup> .

٣- ما دل الوقوع عليه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، تقديره وأي شيء آفأه الله على رسوله من أموالهم .

ويدل على هذا المحذوف أن رسول الله ﷺ لم يملك رقاب بني النضير ، ولم يكونوا من جملة الفبيء ، وأن الذي آفأه الله عليه إنما كان أموالهم<sup>(٤)</sup> .

٤- ما دل العقل على حذفه ، والعادة على تعيينه .

كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز : ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ ﴾<sup>(٥)</sup> فقد " دل العقل فيه على الحذف ، لأن اللوم على الأعيان لا يصح ، وإنما يلام الإنسان على كسبه وفعله ، فيحتمل أن يكون المقدر لمتنني في حبه لقولهن : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ ويحتمل أن يكون لمتنني في مرادوته لقولهن ﴿ تَرُودُ فَتَنَاهَا عَنِ ﴾

(١) الفجر : ٢٢

(٢) المجاز للعز . ٩٦ .

(٣) الحشر : ٦

(٤) المجاز للعز . ٩٧ .

(٥) يوسف : ٣٢



نَفْسِهِ ﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمَتْنِي فِي شَأْنِهِ وَأَمْرِهِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُرَاوِدَةُ وَالْحُبُّ. وَالْعَادَةُ دَالَةٌ عَلَى تَعْيِينِ الْمُرَاوِدَةِ؛ لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يَلَامُ الْإِنْسَانَ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ وَغَلْبَتِهِ، وَإِنَّمَا يَلَامُ عَلَى الْمُرَاوِدَةِ الدَّاخِلَةَ تَحْتَ كَسْبِهِ الَّتِي يَقْدِرُ أَنْ يَدْفَعَهَا بِخِلَافِ الْمَحَبَّةِ، وَلِذَلِكَ لَا يَقْدِرُ الشَّأْنُ وَالْأَمْرُ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ لَدَخَلَتْ فِيهِ الْمَحَبَّةُ" (١).

٥- ما تدل العادة على حذفه وتعيينه كقوله تعالى ﴿ قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعَنَكُمْ ﴾ (٢) " مع أنهم كانوا أخبر الناس بالقتال ويتعيرون بأن يتفوهوا بأنهم لا يعرفونه، فلا بد من حذف قدره مجاهد: لو نعلم مكان قتال، يريدون: أنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال ونخشى عليكم منه " (٣)، ويدل على ذلك أن المنافقين أشاروا على النبي بعدم الخروج إلى المشركين في أحد وأن يبقى يقاتلهم في المدينة فلم يستمع لهم ونزل على رأي أكثر الصحابة في الخروج.

٦- ما يدل عليه السياق، وله أمثلة منها: قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ،

(١) المجاز للعز ١٠٠

(٢) آل عمران: ١٦٧

(٣) المجاز للعز ١٠١

فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴿١﴾ ، أي فمن يملك من دفع مراد الله شيئاً ، أو من دفع فتنة الله شيئاً. ﴿٢﴾

٧- ما دل العقل على حذفه والشرع على تعيينه ، مثاله قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِنُّوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ ﴿٣﴾ ، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ﴾ ﴿٤﴾ فقد " دل العقل على حذفه إذ لا يصح النهي عن الأعيان " ، ودل الشرع على الصلة لقوله عليه الصلاة والسلام لأسماء لما سألته عن صلة أمها وهي مشركة قالت: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ: وَهِيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: نَعَمْ صِلِي أُمَّكَ ﴿٥﴾ .

٨- ما دل الشرع على حذفه وتعيينه، ومنه قوله تعالى ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا

(١) المائدة: ٤١

(٢) المجاز للعز ١٠١

(٣) المتحنة: ٨

(٤) المتحنة: ٩

(٥) صحيح البخاري باب الهدية للمشركين ، ح: ٢٦٢٠

تَقَرَّبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴿١﴾ ، أي لا تقربوا مواضع الصلاة وأنتم سكارى ، وسيأتي ذكرها في ثنايا البحث <sup>(٢)</sup> .

٩- ما دل الجواب على الحذف والتعيين ، ولم أجد من أشار إليه لكنه ظاهر في بعض الآيات كقوله تعالى حاكيا قصة أصحاب البقرة في السؤال الأول : ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ فكان الجواب : ﴿ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وفي السؤال الثالث : ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ فكان الجواب : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

فهذا يدل على الحذف في السؤال ، والله أعلم ، إذ التقدير بحسب الجواب : ما سنها؟ ، ثم حذف وانقلب الضمير المجرور مرفوعاً ، وكذلك في الثاني إذ

(١) النساء: ٤٣

(٢) عند الحديث عن حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقَرَّبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ

سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ .

(٣) البقرة: ٦٨

(٤) البقرة: ٦٨

(٥) البقرة: ٧٠

(٦) البقرة: ٧١

التقدير : ما صفتها؟ ثم حذف فانقلب الضمير المجرور مرفوعاً.

فتنوعت صور هذه الظاهرة في الكتاب العزيز بحسب ما دل عليها ، وكذلك ما ورد في لسان العرب ، فليست كل الصور التي نقول إن فيها حذفاً للمضاف نستدل على وجود الحذف بالسياق ، ففي مواضع - كما مر - لا يمكن القول إلا بدليل آخر ، وهذا يظهر في الأحكام الشرعية كما في قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، ليس لقائل أن يقول إن التقدير هنا : كتب عليكم معرفة الصيام ، لأن الدليل قد دل على أن المقصود وجوب الصيام لا معرفته ، ولا حاجة لتقدير المضاف إذا حمل الفعل " كتب " على معنى الفرض والإلزام كما في بعض آي الكتاب كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمَ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فليس لكل أحد أن يدعي الحذف بلا دليل صحيح يستحيل بدونه أن يكون الكلام صحيحاً شرعاً أو عقلاً ، ويشتد ذلك فيما يتعلق بالنصوص الشريفة " إذ ما من لفظٍ أمرٍ أو نهيٍ أو خبرٍ متضمن مأموراً

(١) البقرة ١٨٣

(٢) المائدة : ٤٥

به ومنهياً عنه ومخبراً إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهي والخبرية .

فيقول الملحد في قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾<sup>(١)</sup> أي : معرفة حج البيت ، و﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾<sup>(٢)</sup> أي : معرفة الصيام ، وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة وإنما يضم المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة " (٣) .

---

(١) آل عمران ٩٧

(٢) البقرة ١٨٣

(٣) بدائع الفوائد ٣ / ٢٤

### ظاهرة حذف المضاف وعلوم العربية وعلوم الشريعة

استثمرت هذه الظاهرة كثيرًا في علوم الشريعة عموماً وعلوم العربية خصوصاً، واستعان بها بعض أصحاب المذاهب في هذه العلوم ليدلّوا بها على صحة مذاهبهم وما ذهبوا إليه من آراء وتطرد بذلك أقيستهم، ويلزموا غيرهم بحججهم، وظهر لي أثرها بحسب بحثي في ما يلي :

- القواعد النحوية.
- تفسير آيات الكتاب العزيز .
- الأحكام الفقهية .
- المذاهب العقدية .
- المباحث الأصولية في دلالة الألفاظ وفي دلالة الاقتضاء تحديداً .
- الحقيقة والمجاز .

### أحكام حذف المضاف النحوية

حين يحذف المضاف من الجملة فما الذي يتغير؟ وما طبيعة هذا التغير؟

حينما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، فإن أحكام المضاف تنتقل إليه.

- أولها: الإعراب<sup>(١)</sup>، فيعرب المضاف إليه إعراب المضاف لو كان موجوداً.

فقد تنتقل إليه أحكام المضاف، وإن كان القياس ألا تكون فيه كما في باب المفعول فيه، فمثلاً ما ينصب على الظرفية يكون زماناً أو مكاناً وشرط ذلك أن يفهم منه تعيين مقدار<sup>(٢)</sup>، فقد " يكون النائب عن الزمان اسم عين، نحو قولهم في المثل: لا أكلمه القارظين، بالثنية، والأصل: مدة غيبة القارظين، فحذف (مدة) وأنيب عنها (غيبة) ثم حذف (غيبة) وأنيب عنها (القارظين)"<sup>(٣)</sup>.

فما ينصب على الظرفية نيابةً لا أصالةً " ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما"

(١) الفصل ١/ ١٣٦

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٥

(٣) شرح التصريح ١/ ٥١٦

أي: الزمان والمكان ثم حذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه بعد حذفه أي: المضاف، والغالب في هذا المضاف إليه النائب عن المضاف المحذوف أن يكون مصدرًا والغالب في "المضاف المحذوف المنوب عنه أن يكون زمانًا، ولا بد من كونه مُعَيَّنًا لوقت أو لمقدار، فالمعِين للوقت نحو: جئتكَ صلاة العصر، أو قدوم الحاج فـ"صلاة" و"قدوم": مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان؛ لأنهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه، والأصل: وقت صلاة العصر، ووقت قدوم الحاج، فحذف المضاف؛ وهو (وقت)؛ المعين لوقت المجيء وأنيبت عنه المصدر وهو (صلاة) و(قدوم)، و المعين للمقدار نحو: انتظرتك حلبَ ناقة، أو: نحرَ جزور؛ فـ"حلب" و"نحر" مفعول فيهما، والأصل: مقدار حلب ناقة، ومقدار نحر جزور" (١).

- ثانيها: التذكير والتأنيث، كما في بيت حسان رضي الله عنه يمدح أولاد

جفنة (٢):

(١) شرح التصريح ٥١٦/١

(٢) في ديوانه ١٨٤، وذكره صاحب الخزانة ٤/٣٨١



يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ<sup>(١)</sup>.

- ثالثها: الإفراد والجمع<sup>(٢)</sup>.

وقد يضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثاني، ويبقى الثالث. كقوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ

رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ﴾<sup>(٣)</sup> أي: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٥)</sup>، "أي: كدوران عين

الذي يغشى عليه من الموت"<sup>(٦)</sup>.

وقد يجب تقديره في مواضع، ويكثر هذا عند البصريين خاصة كما في باب المبتدأ

والخبر حين لا يكونان متطابقين، فيقدر ما يصير به الثاني الأول والعكس، ولهذا

شواهد كثيرة سيأتي الحديث عليها إن شاء الله<sup>(٧)</sup>.

(١) البريص: نهر يتشعب من نهر بردى، ويصفق بالبناء للمفعول أي يمزج، والرحيق السلسل

الخمير ينظر في حاشية الديوان لعبد ألي مهنا ١٨٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٢٣٨

(٣) الواقعة ٨٢

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٩٧١

(٥) الأحزاب ١٩

(٦) الأشموني ٢/١٧٤

(٧) كما في قوله تعالى: (هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ) آل عمران ١٦٣، وغيرها من الآيات كما سيأتي.

وكذلك بعد من الداخلة على الزمان فقد لجأ البصريون إليه لمنع جواز دخولها على الزمان واختصاصها بابتداء الغاية في المكان كما سيمر معنا إن شاء الله<sup>(١)</sup>.

---

(١) كما في قوله تعالى: (لَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) التوبة ١٠٧

### حذف المضاف والأبواب النحوية

سبق الحديث قبل قليل عن حذف المضاف وأحكامه النحوية ، لكنني أريد بيان أثرها في بعض الأبواب النحوية عند بعض أهل العلم مشيراً إلى ما يتخرج عليها من الأساليب النحوية في بحثي .

#### - حذف المضاف والمبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> :

ذهب النحاة إلى وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر ، وفي بعض المواضع التي لا يكون فيها المبتدأ عين الخبر لجؤوا إلى تقدير المضاف ؛ ليصح بذلك المعنى والإعراب وسيمر معنا في هذا البحث ما يدل على ذلك ، مثل قوله تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

#### - حذف المضاف و"من" الجارة ودخولها على الزمان لابتداء غايته<sup>(٣)</sup> :

لجأ جمهور البصريين رحمهم الله إلى هذه الظاهرة لتقوية قولهم باختصاص "من" لابتداء الغاية المكانية ، ومنع دخولها على الزمان لابتداء الغاية فيه ، وخرجوا عليها أكثر ما احتج بها عليهم مخالفوهم من الشواهد وسيتناول

(١) المغني ١/ ٨١٣

(٢) آل عمران ١٦٤

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٣٠٦ وما بعدها

البحث بعضها كقوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ .. ﴾<sup>(١)</sup> .

وقول زهير<sup>(٢)</sup> :

لَمِنِ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ  
وغيرها من الشواهد .

#### - حذف المضاف وبدل الاشتمال :

ذهب السهيلي رحمه الله إلى تقدير المضاف فيما يبدل فيه الجوهر من العرض كما يقول ، أو ما يبدل فيه المصدر من الاسم ، وتبعه على ذلك ابن القيم رحمهم الله جميعا وسيمر ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ اصْحَبِ الْأَخْدُودِ ﴾<sup>(٤)</sup> النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

#### - حذف المضاف والنعته بالمصدر :

أشار الناظم في الألفية إلى جواز النعت بالمصدر وكثرته فقال :

ونعتوا بمصدر كثيرًا والتزموا الأفراد والتذكيرا

(١) التوبة ١٠٧

(٢) الخزانة ٤/١٢٦

(٣) ينظر نتائج الفكر ١/٢٤٠

وذهب البصريون<sup>(١)</sup> إلى تقدير المضاف في ذلك وأنه مراد وإن لم يصرح به، وسيمر ذكر ذلك إن شاء الله عند قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٢)</sup>، وكقول العرب: الجود حاتم، والشجاعة عنتره<sup>(٣)</sup>.

### - حذف المضاف ونياحة المصدر وغيره عن اسمي الزمان والمكان :

مر قبل قليل أن من أحكام حذف المضاف نياحته عن ظرفي الزمان والمكان فقد " يكون النائب عن الزمان اسم عين، نحو قولهم في المثل: لا أكلمه القارظين، بالثنية، والأصل: مدة غيبة القارظين؛ فحذف (مدة) وأنيب عنها (غيبة) ثم (غيبة) وأنيب عنها (القارظين)"<sup>(٤)</sup>.

### - حذف المضاف والمفعول له :

ذهب البصريون إلى تقدير المضاف في بعض الشواهد التي جاء فيها المفعول له مصدرا مؤولا، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالِكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> وغيرها، حيث قدروا كلمة مضافة

(١) أوضح المسالك ٣/ ٢٨٠

(٢) الأنبياء ٤٧

(٣) جامع البيان ٣/ ٣٣٩

(٤) شرح التصريح ١/ ٥١٦

(٥) الحجرات: ٢

إلى المصدر، كراهة أن .. أو مخافة .. ، وخالفهم الكوفيون في ذلك وقدروا حرفين لذلك أي لثلاث تحبط ، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله .

### - هل ينظر إلى المضاف بعد حذفه وينوى ويلتفت إليه أم لا ؟

"الأكثر ألا يلتفت إليه"<sup>(١)</sup> ، وقد وقع الالتفات إليه في فصيح القول والبيان ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَانَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> فنظر عند العطف إلى المضاف المحذوف فقال : (أو هم قائلون) ، وورد مثل ذلك في سورة الطلاق<sup>(٣)</sup> .

(١) المفصل ١/ ١٣٧ ، شرح التصريح ١/ ٧٢٨

(٢) الأعراف : ٤

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرِيْبَةٍ عَنَّتْ عَن أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسِبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيْدًا وَعَدَبْنَاهَا عَدَابًا

تُكْرِمًا ۗ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عِقَبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا ۗ ﴿٨﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيْدًا فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ

الَّذِينَ ءَامَنُوا ۗ ﴿٩﴾ الطلاق ٨-١٠

## حذف المضاف وتفسير آيات الكتاب العزيز

لا تخلو كتب المفسرين بحسب اطلاعي على كثيرٍ منها من استثمار هذه الظاهرة في بيان معاني الكتاب العزيز، وذهبوا إلى ذلك لتوضيح مدلولاته، وإزالة الإشكالات التي قد ترد على القارئ أثناء قراءته فيفهم منها معنىً غير مراد، وقد كنت أستشكل فهم بعض الآيات، وأسأل عنها فلا أحيِر جواباً، نحو قوله تعالى في نبيّ آدم حين قال المقتول للقاتل: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>، فكيف يتحمل القاتل إثم المقتول؟ هذا ما كان يرد على ذهني، فبحثت عن توجيه المعنى ومما وجدته حمل الآية على حذف المضاف، وأجاب بذلك أبو القاسم الزمخشري فقال: "المراد بمثل إثمى على الاتساع في الكلام، كما تقول: قرأت قراءة فلان، وكتبت كتابته، تريد المثل وهو اتساع فاش مستفيض لا يكاد يستعمل غيره.

ونحوه قوله عليه الصلاة والسلام "المُسْتَبَانُ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ"<sup>(٢)</sup> على أن البادي عليه إثم سبه، ومثل إثم سب صاحبه لأنه كان سبباً فيه، إلا أن الإثم محطوط عن صاحبه معفو عنه، لأنه مكافئ مدافع عن

(١) المائة ٢٧

(٢) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة. في باب النهي عن السباب ح: ٢٥٨٧

عرضه. ألا ترى إلى قوله «ما لم يعتد المظلوم» لأنه إذا خرج من حدّ المكافأة واعتدى لم يسلم. فإن قلت: فحين كف ها بيل قتل أخيه واستسلم وتخرج عما كان محظوراً في شريعته من الدفع، فأين الإثم حتى يتحمل أخوه مثله فيجتمع عليه الإثم؟ قلت:

هو مقدرّ فهو يتحمل مثل الإثم المقدرّ، كأنه قال: إنى أريد أن تبوء بمثل إثمى لو بسطت يدي إليك. وقيل (بإثمي) بإثم قتلى (وإثمك) الذي من أجله لم يتقبل قربانك. فإن قلت: فكيف جاز أن يريد شقاوة أخيه وتعذيبه بالنار؟ قلت: كان ظالماً وجزاء الظالم حسن جائز أن يراد<sup>(١)</sup>.

ومن تلكم الايات التي قد تشكل على القارئ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوْسِيٍّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّابِلِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، فلولا تقدير المضاف هنا لكانت الأيام ثمانية "يَوْمَانِ فِي الْأَوَّلِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> وَيَوْمَانِ فِي الْآخِرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي

(١) الكشاف ١/ ٦٢٥

(٢) فصلت ١٠

(٣) فُصِّلَتْ: ٩



يَوْمَيْنِ ﴿١﴾ (٢) فالمضاف المقدر: في تمام أربعة أيام ، كما صرح به أبو البقاء والمعنى عليه .

وأزال الزمخشريُّ الإشكال الوارد على قوله إن (نبيًّا) في قوله تعالى : ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٣) حال مقدره = باللجوء إلى هذه الظاهرة ؛ إذ لا يمكن أن تكون (نبيًّا) حال مقدره وقت البشارة فإن الحال معدومة وقت وجود البشارة " وعدم المبشر به أوجب عدم حاله لا محالة، لأنَّ الحال حلية، والحلية لا تقوم إلا بالمحلى، وهذا المبشر به الذي هو إسحاق حين وجد لم توجد النبوة أيضًا بوجوده، بل تراخت عنه مدّة متطاولة، فكيف يجعل نبيًا حالًا مقدره، والحال صفة الفاعل أو المفعول عند وجود الفعل منه أو به " (٤) فإنه لا سبيل إلى أن تكون موجودة أو مقدره وقت وجود البشارة بإسحاق لعدم إسحاق .

(١) فَصَّلَتْ: ١٢

(٢) التبيان ٢/ ١١٢٣

(٣) الصافات ١١٢

(٤) الكشاف ٤/ ٥٩

فرأى الزمخشري أن الذي يحل الإشكال:

"أنه لا بد من تقدير مضاف محذوف، وذلك قولك: وبشرناه بوجود  
إسحاق نبيا، أي بأن يوجد مقدرة نبوته، فالعامل في الحال الوجود لا فعل  
البشارة" (١).

---

(١) المصدر السابق ٤ / ٦٠

### حذف المضاف ودلالة الاقتضاء

تتفق قواعد النحويين مع قواعد غيرهم من علماء أصول الفقه في كثير من الصور، حتى إن كثيراً من الفقهاء والأصوليين نحاة، وألفوا في النحو وصنفوا فيه، وكيف لا يكون ذلك وأصل هذه العلوم ومنشؤها حفظ النصوص الشريفة، والسعي في بيانها وتدبرها واستنباط الأحكام منها.

فقد ذهب جمهور المتكلمين إلى تقسيم دلالات الألفاظ إلى قسمين دلالة منطوق ودلالة مفهوم، وقسموا المنطوق إلى قسمين دلالة منطوق صريح، ودلالة منطوق غير صريح وينقسم غير الصريح إلى ثلاثة أقسام:

١- دلالة إشارة .

٢- ودلالة إيهاء .

٣- ودلالة اقتضاء<sup>(١)</sup> .

---

(١) ينظر دلالة الاقتضاء رمضان مصطفى سعيد. رسالة ماجستير. إشراف د. علي محمد السرطاوي.

جامعة النجاح بفلسطين ص ٣٧ وما بعدها.

## تعريف دلالات المنطوق غير الصريح

## أ- دلالة الإشارة:

هي المعنى اللازم من الكلام الذي لم يُسَقَّ الكلامُ لبيانهِ، مثل: فهم جواز أن يصبح المسلم جنباً في رمضان، من قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فإذا جاز له الجماع طوال الليل إلى الفجر، جاز أن يطلع الفجر وهو جنب ولا يفسد صومه<sup>(٢)</sup>.

## ب- دلالة الإيحاء:

هي فهم التعليل من ترتيب الحكم على الوصف المناسب. مثاله قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٣)</sup>، فهذا يدل على أن العلة السرقة؛ لأن الله رتب الحكم بالفاء على وصف مناسب وهو السرقة، وهذا يرمي إلى العلة وينبه عليها، ولذا سماه بعضهم الإيحاء أو التنبية إلى العلة<sup>(٤)</sup>.

(١) البقرة: ١٨٧

(٢) ينظر أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله أ.د. عياض السلمي ١/ ٣٧٥.

(٣) المائدة ٣٨

(٤) ينظر أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله أ.د. عياض السلمي ١/ ٣٧٥.

## ج- دلالة الاقتضاء:

هي دلالة اللفظ على معنى مسكوت عنه يجب تقديره لصدق الكلام أو لصحته شرعاً أو عقلاً.<sup>(١)</sup> وعرفها بعضهم بقوله هي: دلالة اللفظ على معنى مضمّر لازم للمعنى الذي وضع له اللفظ، متقدم عليه، مقصود للمتكلم ووجب تقديره ضرورة لتوقف صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية عليه<sup>(٢)</sup>.

والمقتضى هو اللفظ المحذوف الذي يجب تقديره لصحة الكلام شرعاً أو عقلاً.

## علاقتها بحذف المضاف:

علاقة هذه الدلالة بحذف المضاف ظاهرة بينة ، وذلك لأن النص حينها لا يعد معناه صحيحاً بلا تقدير ، وهذا المقدر يقدر في كثير من الصور قبل النص مما يدل على أنه مضاف محذوف قام المضاف إليه مقامه ، والاختلاف في تقديره مؤثر في المعنى ولا يصح حمله في بعض الصور على كلا التقديرين

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله أ.د. عياض السلمي / ١ / ٣٧٥

(٢) دلالة الاقتضاء لرمضان مصطفى ٥٤.

بدعوى العموم، فمثلا قوله تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾ " فإنه يفتقر إلى إضماره فبعضهم يضمم وقت إحرام الحج أشهر معلومات وبعضهم يضمم وقت أفعال الحج أشهر معلومات فالحمل عليهما لا يجوز بل يحمل على ما يدل الدليل على أنه يراد به لأن العموم من صفات النطق فلا يجوز دعواه في المعاني" (١).

ومن أمثلة دلالة الاقتضاء حين كان المقتضى فيها مضافا محذوفا، وأثر ذلك على المعنى والحكم الشرعي واختلاف العلماء فيه الآتي:

أولا: دلالة الاقتضاء لتصديق الكلام.

وقد مثل له الأصوليون بقوله عليه الصلاة والسلام «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» (٢)

قال الأصوليون في بيان الضرورة القائمة في النص "إلى المقتضى وفي بيان دلالة الاقتضاء بأنه عليه الصلاة والسلام: " لم يرد به العين لأنه يتحقق مع هذه الأعذار فلو حمل عليه كان كذبا ولا إشكال أن رسول الله ﷺ كان معصوما

(١) اللمع للشيرازي ٣٠ / ١

(٢) أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما في باب طلاق المكره والناسي،

عَنْ ذَلِكَ فَعَرَفْنَا بِمُقْتَضَى الْكَلَامِ أَنَّ الْمُرَادَ الْحُكْمَ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ نَبِهَ الْعُلَمَاءُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الْمَقْدَرَةَ يَنْبَغِي أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَى النَّصِّ لِيُقِيمَ عَلَيْهَا مَعْنَاهُ وَيَصْدُقَ بِهَا وَيُثْمَرُ حُكْمُهُ الَّذِي يَثْمُرُهُ النَّصُّ الشَّرْعِيُّ<sup>(٢)</sup>.

فَيَكُونُ النَّصُّ مَعَ التَّقْدِيرِ: رَفَعَ اللَّهُ عَنِ هَذِهِ الْأُمَّةِ حُكْمَ أَوْ إِثْمِ الْخَطَأِ، وَحُكْمَ أَوْ إِثْمِ النِّسْيَانِ وَحُكْمَ أَوْ إِثْمِ مَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ.

فَكَلَامُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْصَحُ كَلَامٍ قَالَهُ بَشَرٌ، وَلَا يَعْنِي ضَرُورَةَ التَّقْدِيرِ نَفْيِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ الْأَمْرُ قَدْ يَنْجُفَى عَلَى مَنْ يَكُونُ فِي دَرَجَةِ دُونَ بِلَاغَتِهِ وَفَصَاحَتِهِ، وَأَيْضًا فِي ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِسْتِنْبَاطِ وَالِاسْتِدْلَالِ.

أثر التقدير والاختلاف فيه على الحكم الشرعي هنا :

تتفرع كثير من المسائل في باب العبادات والمعاملات على هذا الحديث والخلاف في المضاف المقدر (المقتضى)، منها :

الكلام أثناء أداء الصلاة خطأ أو سهواً :

للعلماء في هذه المسألة قولان :

(١) أصول السرخسي ٢٥١/١

(٢) دلالة الاقتضاء وأثرها على الأحكام الفقهية د.نادية العمري ٢٧٤

الأول للحنفية : إذ يرون أن المقتضى هو الإثم ، فالمرفوع عن المصلي إذا تكلم ساهيا أو مخطئا هو الإثم الأخروي أما الحكم في الدنيا فصلاته باطلة ، وعليه الإعادة<sup>(١)</sup> .

الثاني للشافعية : إذ يرون أنه لا شيء عليه في الدنيا وصلاته صحيحة والمرفوع هو الحكم والإثم معا ، " فإن فعل ذلك وهو ناس أنه في الصلاة ولم يطل لم تبطل صلاته لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال النبي ﷺ "أصدق ذو اليمين" ؟ فقالوا : نعم فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتين أخريين ثم سلم"<sup>(٢)</sup> .

والخلاف في الأكل مخطئا ، والطلاق مكرها فيه تفصيل وغيرها من المسائل<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر دلالة الاقتضاء لنادية العمري . ٣٣٠ ، وينظر دلالة الاقتضاء رمضان مصطفى سعيد .

رسالة ماجستير جامعة النجاح بفلسطين . ص ٣٧ وما بعدها .

(٢) المهذب للشيرازي ١ / ١٦٥ ..

(٣) ينظر دلالة الاقتضاء لنادية العمري ٣٣١



ثانيا: دلالة الاقتضاء لتصحيح الكلام عقلاً :

واستدلوا له بقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)، وذلك "لأن النص وهو المقتضي بالياء دل على المقدر المتقدم عن العبارة التي هي القرية والعيير، ولأنه بعد إضمار المضمرة أصبح المعنى صحيحاً عقلاً وأصبح السؤال موجهاً إلى ذوي العقول من ساكني القرية وأهل العير، فاستقام بذلك مع الواقع والمنطق" (١).

ثالثاً: دلالة الاقتضاء لتصحيح الكلام شرعاً:

ومنه قول تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٢) في معرض تعداد المحرمات في النكاح، "وقد قال الأصوليون إن التحليل والتحريم لا يتعلق بالذوات بل بالأفعال، فليست الأم بذاتها محرمة، ولا النظر ولا التكلم معها، ولا الأخذ والعطاء ولا معاملتها.. ليس شيء من هذا محرماً" (٣)، وإنما الذي وقع عليه الحظر الشرعي هو الزواج أو النكاح من هؤلاء النسوة الوارد ذكرهن.

(١) ينظر دلالة الاقتضاء لنادية العمري ٣٣١

(٢) النساء: ٢٣

(٣) ينظر دلالة الاقتضاء لنادية العمري ٢٨٣

فالنص المقتضي يقتضي تقديرًا لصحته شرعًا، فالمقتضى الذي يجب تقديره هو نكاح أو زواج.

وغيرها من الأمثلة الكثيرة في هذه الدلالة مما قد يرد بعضها في هذا البحث إن شاء الله.

## حذف المضاف في باب الأسماء والصفات

مذهب السلف في أسماء الله عز وجل وصفاته هو الإيثار بما سمي الله عز وجل به نفسه ، وبما وصف به نفسه لا يُسأل عن كيفيتها ، من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تأويل ولا تعطيل .

ونشأ في الخلف الخوض في هذا الباب وبدأوا يتكلفون فيها ويخوضون ، ويحاولون تنزيهه سبحانه عن مشابهة المخلوقين بتأويل الصفات فوقعوا في تعطيلها ، ومن الأساليب التي حاولوا فيها ذلك تقدير المضاف في بعض آيات الصفات ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾<sup>(١)</sup> فيقصدون وجاء أمر ربك ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾<sup>(٢)</sup> هل ينظرون إلا أن يأتيهم أمر ربك أو عذابه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها ، إثبات ما أثبتته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه - مع ما أثبتته من الصفات - من غير إلحاد ، لا في أسمائه ولا في آياته"<sup>(٣)</sup> .

(١) الفجر ٢٢

(٢) البقرة ٢١٠

(٣) التدمرية ٧ / ١

وسياتي ذكر بعض الآيات في هذا الباب وكيف لجأ أصحاب تأويل الصفات على غير ظاهرها إلى ظاهرة حذف المضاف، وطردها عليها مذهبهم في الخوض في الأسماء والصفات.

## حذف المضاف والأحكام الفقهية

سأذكر بعض الآيات التي ظهر فيها أثر هذه القاعدة على الأحكام الفقهية في هذا البحث إن شاء الله تعالى .

فقد ذكر الإمام أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن ما يتعلق بهذا الكلام عند بيانه للأحكام التي في قوله تعالى ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ... ﴾<sup>(١)</sup> ، ما المقصود بقوله " في الحج " ، هل المقصود أيام الحج أم موضع الحج ، فهل يصوم من لم يجد الهدي قبل عرفة أم بعدها ، وما يترتب على الخلاف في المقدر من أثر على الحكم الشرعي فقال: " وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَنْبِي عِنْدِي عَلَى أَصْلٍ ؛ وَهُوَ مَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَيَّامَ الْحَجِّ ، وَيَحْتَمِلُ مَوْضِعَ الْحَجِّ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَيَّامَ الْحَجِّ فَهَذَا الْقَوْلُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ آخِرَ أَيَّامِ الْحَجِّ يَوْمُ النَّحْرِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ أَيَّامِ الْحَجِّ أَيَّامَ الرَّمِيِّ ؛ لِأَنَّ الرَّمِيَّ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ خَالِصًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَرْكَانِهِ .

وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَوْضِعَ الْحَجِّ صَامَهُ مَا دَامَ بِمَكَّةَ فِي أَيَّامِ مِنِّي<sup>(٢)</sup> .

(١) البقرة ١٩٦

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١ / ١٨٤

وقد أشار جمال الدين الإسنوي<sup>(١)</sup> في التمهيد في تخريج الفروع على الأصول إلى ذلك عند ذكره لقوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ قال في بيان أثر الإضمار والتقدير على الحكم الشرعي إن من صور ذلك " : إذا قَالَ لزوجته أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ الطَّلَاقُ أَوْ طَلَّقَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ كِنَايَةً عَلَى الصَّحِيحِ " (٢) ثم بين الخلاف بين النحويين في الوصف بالمصدر هل يراد المضاف حينئذ، وبنى عليه الحكم؛ إذ " لو قَالَ أَنْتَ نِصْفُ طَلَّقَةٍ فَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ وَجَهَانٌ قَالَ الْبُغَوِيُّ لَوْ قَالَ أَنْتَ كُلُّ طَلَّقَةٍ أَوْ نِصْفُ طَالِقٍ فَصَرِيحٌ كَقَوْلِهِ نِصْفُكَ طَالِقٌ كَذَا نَقَلَ الرَّافِعِيُّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ ثُمَّ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَيُّ نِصْفِ طَالِقٍ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ فِي نِصْفِ طَلَّقَةٍ قُلْتَ وَيَجِيءُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَهِيَ كُلُّ طَلَّقَةٍ مَا تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَلَّقَةٌ لِأَنَّهُ وَصَفَهَا بِالْمُصَدَّرِ فِي مَوَاضِعٍ " (٣).

(١) هو أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي جمال الدين: فقيه أصولي، من علماء العربية، انتهت إليه رئاسة الشافعية، من كتبه الكوكب الدرّي فيما يتخروج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول، وطبقات الشافعية وغيرها من الآثار توفي سنة ٧٧٢هـ. الأعلام ٣/ ٣٤٤

(٢) التمهيد للأسنوي ١/ ١٨٧

(٣) المصدر السابق .

وهناك مسائل أخرى في كتابه الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من القواعد الفقهية<sup>(١)</sup> سيأتي الحديث عنها بحول الله .

---

(١) الكوكب الدرّي ١ / ٤٣٢

## الفصل الأول

### حذف المضاف عمدةً

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حذف المضاف إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية  
المجردة .

المبحث الثاني : حذف المضاف إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية  
المنسوخة .

المبحث الثالث : حذف المضاف فاعلاً .



## المبحث الأول

حذف المضاف إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية المجردة

وفيه أربع آيات .

قال تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَكْزُودُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ النَّقْوَى وَأَنْتَقُونَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ (١) .

اتفق الزمخشري والعكبري على تقدير المضاف في هذه الآية ، واختلفا في موضع التقدير هل يقدر في المبتدأ أم في الخبر .

فقد ذهب الزمخشري إلى أن التقدير فيها " وقت الحج أشهر كقولك : البرد شهران " (٢) .

وقال العكبري " قَوْلُهُ تَعَالَى : ( الْحَجُّ ) : مُبْتَدَأٌ ، وَ : « أَشْهُرٌ » : الْخَبَرُ ، وَالتَّقْدِيرُ : الْحَجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ .

وَقِيلَ : جَعَلَ الْأَشْهُرَ الْحَجَّ عَلَى السَّعَةِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ ، وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ " (٣) .

(١) البقرة : ١٩٧

(٢) الكشاف ١/ ٢٤٢

(٣) التبيان ١/ ١٦١

## الدراسة :

اختلف العربون والمفسرون في هذه الآية ، والخلاف في هذه الآية من حيث التقدير وعدمه ، ومن حيث موضعه وحقيقته له أثره على المعنى والحكم الشرعي ويظهر ذلك فيما يأتي :

## أ- القائلون بتقدير المضاف :

ذهب جمهور المفسرين والعربيين إلى تقدير المضاف في الآية ، لكنهم اختلفوا في تعيين المقدر الذي يؤثر على الحكم الشرعي المستنبط من هذه الآية .

فقد ذهب أبو زكريا الفراء رحمه الله إلى تقدير المضاف "وقت" ، ورفع أشهر وجوبا لأنها وإن كانت ظرفا يصلح تقدير في فيها ليس فيها إلا الرفع لعدم إضافتها ، وبين ذلك بقوله : " معناه : وقت الحج هذه الأشهر . فهي وإن كانت «في» تصلح فيها فلا يقال إلا بالرفع ، كذلك كلام العرب ، يقولون : البرد شهران ، والحرّ شهران ، لا ينصبون لأنه مقدار الحج . ومثله قوله : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوْحُهَا شَهْرٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ولو كانت الأشهر أو الشهر معروفة على هذا المعنى لصلح فيه النصب . ووجه الكلام الرفع لأن الاسم إذا كان في معنى صفةٍ أو محل قوى إذا أسند إلى شيء <sup>(١)</sup> ، ومثل له بقول

(١) معاني القرآن ١/ ١١٩ .

العرب: "هُوَ رَجُلٌ دُونَكَ وَهُوَ رَجُلٌ دُونَ" ، فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا" ، وقولهم: "المسلمون جانب، والكفار جانب، فإذا قالوا: المسلمون جانب صاحبهم نصبوا.

وذلك أن الصاحب يدل على محل كما تقول: نحو صاحبهم، وقُربَ صاحبهم، فإذا سقط الصاحب لم تجده محلاً تقيده قُربَ شيء أو بعده" (١).

ووافق الطبري (٢) و السمرقندي (٣) الفراء في التقدير (٤).

وتبع مكي الفراء في منع النصب ، وقوى ذلك بتقدير المضاف ، وبين أن علة ذلك " لِيَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ هُوَ الْخَبَرُ فِي الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ أَشْهَرُ الْحُجْ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ " وذكر أثر هذا المقدر على الإعراب بأنه " لَوْلَا هَذَا الْإِضْمَارُ لَكَانَ الْقِيَاسُ نَصْبِ أَشْهَرٍ عَلَى الظَّرْفِ كَمَا تَقُولُ الْقِتَالُ الْيَوْمَ وَالْخُرُوجُ السَّاعَةَ " (٥)

(١) معاني القرآن ١ / ١١٩

(٢) جامع البيان ٣ / ٣٣٩

(٣) هو أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي، مفسر ومحدث، من أئمة الحنفية لقب بإمام الهدى لفضله وصلاحه، له هذا التفسير بحر العلوم، والمقدمة وشرح الجامع الصغير في الفقه

وغيرها توفي سنة ٣٧٣هـ. الأعلام ٨ / ٢٧

(٤) بحر العلوم ١ / ١٢٣

(٥) المشكل ١ / ١٢٣ .

وتبعه ابن الأنباري في هذا التعليل " (١) .

أما النحاس فقد خالف الفراء في التقدير فقدر " أشهر الحجّ أشهر معلومات " ، ورد على الكوفيين ومن وافقهم منعهم النصب ، وأجازه قائلًا :  
" ويجوز «الحجّ أشهراً» على الظرف أي في أشهر " ورد تعليلهم بأن أشهر نكرة غير محصورة ؛ بأنه " ليس هذا سبيل الظروف " (٢) .

وأجاز الفارسي التقدير في وجهين من وجوه ثلاثة أحدها : أشهر الحج أشهر معلومات " ، والثاني : " الحج حج أشهر معلومات فحذف المصدر المضاف إلى الأشهر " وحمل عليها قول الشاعر :

يا سارق الليلة الدار (٣) "

وذكر ابن عطية عدة تقديرات للمضاف وبين أثرها على المعنى بقوله : " في الكلام حذف تقديره : أشهر الحج أشهر ، أو : وقت الحج أشهر ، أو : وقت عمل الحج أشهر ، والغرض إنما هو أن يكون الخبر عن الابتداء هو الابتداء

(١) البيان لابن الأنباري ١ / ١٤٦ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٠١ .

(٣) الحجّة ٢ / ٢٧٩ .

نفسه، والحج ليس بالأشهر فاحتيج إلى هذه التقديرات<sup>(١)</sup> وبين سبب منعه  
النصب بأنه "لم يقرأ بنصبها أحد".

ورد القرطبي على ابن عطية ومن وافقه منع النصب في أشهر بعد أن اختار  
تقدير المضاف وذكر جوازه في الكلام؛ "لأنه ظرف"<sup>(٢)</sup>.

وأوجب أبو حيان تقدير المضاف في وجهين "إمّا في المبتدأ، فالتقدير:  
أشهرُ الحجِّ، أو وقتُ الحجِّ، أو: في الخبرِ، أي: الحجُّ حجُّ أشهرٍ" وأجاز  
النصب بعد تجويزه الإخبار "بالظرف عن الحجِّ لما كان يقع فيه، وجعل إياه  
على سبيل التوسّع والمجاز، وعلى هذا التقدير كان يجوزُ النصبُ، ولا يمتنع في  
العربية"<sup>(٣)</sup>.

ورد على ابن عطية ومن سبقه بمنع النصب، بأن ذلك على سبيل التوسع  
"ولا يلزم نصبُ الأشهرِ مع سقوطِ حرفِ الجرِّ، كما ذكر ابنُ عطية: لأننا قد  
ذكرنا أنه يُرفعُ على الاتِّساع، وهذا لا خلاف فيه عند البصريين، أعني أنه إذا  
كان ظرفُ الزمانِ نكرةً خبرًا عن المصادرِ، فإنه يجوزُ عندهم الرفعُ والنصبُ،

(١) المحرر الوجيز ١ / ٢٧١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ٤٠٥ .

(٣) البحر ٢ / ٢٧٩ .

وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَدَثُ مُسْتَعْرِقًا لِلزَّمَانِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَعْرِقٍ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَعِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ، وَهُوَ: أَنَّ الْحَدَثَ إِذَا كَانَ مُسْتَعْرِقًا لِلزَّمَانِ، فَيُرْفَعُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ، أَوْ غَيْرَ مُسْتَعْرِقٍ فَمَذْهَبُ هِشَامٍ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الرَّفْعِ، فَيَقُولُ: مِعَادُكَ يَوْمٌ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى جَوَازِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ كَالْبَصْرِيِّينَ، وَنُقِلَ عَنِ الْفَرَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَصْبُ الْأَشْهُرِ، لِأَنَّ: أَشْهُرًا، نَكْرَةً غَيْرَ مَحْضُورَةٍ.

وَهَذَا النَّقْلُ مُخَالِفٌ لِمَا نَقَلْنَا نَحْنُ عَنْهُ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ الْقَوْلَانِ، قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَوْلُ هِشَامٍ<sup>(١)</sup>.

ووافق السمين شيخه أبا حيان في هذا<sup>(٢)</sup>.

وصحح الألويسي حمل الآية على تقدير المضاف فقال: "الحجُّ أشهر أي وقتة ذلك وبه يصح الحمل، وقيل: ذو أشهر أو حج أشهر"<sup>(٣)</sup>.

أما أثر الاختلاف في المقدر على المعنى والحكم الشرعي فيتضح فيما ذكره الإمام أبو بكر بن العربي عند حديثه عن المسائل الواردة في هذه الآية فقال:

(١) البحر ٢/ ٢٨٠ .

(٢) الدر المصون ٢/ ٣٢٢ .

(٣) روح المعاني ١ / ٤٨١ .

" مَسْأَلَةٌ تَقْدِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ .

اِخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِهَا؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَسِوَاهُ: تَقْدِيرُهَا الْحُجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ مَعْلُومَاتٍ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ مِنَ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى الْإِحْرَامَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ كَمَا لَا يَرَى أَحَدُ الْإِحْرَامِ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: أَشْهُرُ الْحُجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ " (١).

وفصل الحافظ ابن كثير في أثر التقدير على الحكم الشرعي واختلاف أهل العلم فيه قائلا: " اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَقْدِيرُهُ الْحُجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ مَعْلُومَاتٍ، فَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ الْإِحْرَامُ بِالْحُجِّ فِيهَا أَكْمَلُ مِنَ الْإِحْرَامِ بِهِ فِيمَا عَدَاهَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا، وَالْقَوْلُ بِصِحَّةِ الْإِحْرَامِ بِالْحُجِّ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ، وَبِهِ يَقُولُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالشَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحُجِّ ﴾ (٢) وَبِأَنَّهُ أَحَدُ النَّسْكِينِ فَصَحَّ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ كَالْعُمْرَةِ.

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ١٨٧

(٢) البقرة: ١٨٩ .



وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، رَحِمَهُ اللهُ، إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ، فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَهَا لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ بِهِ، وَهَلْ يَنْعَقِدُ عُمْرَةٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ عَنْهُ. وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ مَرْوِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَبِهِ يَقُولُ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، رَحِمَهُمُ اللهُ، وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ وَظَاهِرُهُ التَّقْدِيرُ الْآخِرُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَاةُ، وَهُوَ أَنَّ: وَقْتَ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ، فَخَصَّصَهُ بِهَا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ شُهُورِ السَّنَةِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قَبْلَهَا، كَمِيقَاتِ الصَّلَاةِ" (١).

#### ب- القائلون بعدم التقدير :

ذهب أبو علي الفارسي في الحجة إلى جواز حمل الآية من غير تقدير بأن " يكون جعل الأشهر الحج، لما كان الحج فيها" واستند إلى قولهم: " ليل نائم، فجعل الليل النائم لما كان النوم فيه" (٢).

ووافقه أبو القاسم النيسابوري (٣) في إيجاز البيان (٤).

(١) تفسير ابن كثير ١ / ٥٤١ .

(٢) الحجة ٢ / ٢٧٩ .

(٣) محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين المتوفى: نحو ٥٥٠ هـ مفسر

لغوي له إيجاز البيان في تفسير القرآن وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن . الأعلام

(٤) إيجاز البيان ١ / ١٤٢ .

ورده الآلوسي بأن جعل " الحج الذي هو فعل من الأفعال عين الزمان مبالغة ، ولا يخفى أن المقصد بيان وقت الحج كما يدل عليه ما بعد بالتنصيص عليه أولى " (١) .

### ج- القائلون بغير ذلك :

ذهب الطاهر ابن عاشور إلى أن المعنى في أشهر حملاً لها على ما بعدها فقال: " فَقَوْلُهُ: الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ أَيُّ فِي أَشْهُرٍ، لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ: فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحُجَّ وَلَكَ أَنْ تُقَدَّرَ: مُدَّةُ الْحُجِّ أَشْهُرٌ، وَهُوَ كَقَوْلِ الْعَرَبِ «الرَّطْبُ شَهْرًا رَبِيعٍ» " (٢) .

ويمكن تلخيص ما سبق على النحو الآتي :

- أن قول الجمهور هو تقدير المضاف في الآية ، واختلفوا في تقديره ، وهذا الاختلاف له أثره في المعنى والحكم .

- ذهب الفارسي - في أحد الوجهين - ومن وافقه إلى حملها بلا تقدير لما كان الحج واقعا فيها .

(١) روح المعاني ١ / ٤٨١ .

(٢) التحرير والتنوير ٢ / ٢٣١ .

- ذهب ابن عاشور إلى أن المعنى في أشهر حملها على ما بعدها.
- اختلافهم في جواز النصب في مثل هذه الآية حينما يخبر عن أسماء المعاني بأسماء الزمان .

فقول الجمهور من المفسرين والمعربين بتقدير المضاف ظهر أثره على المسائل النحوية والفقهية في الآية ، وبيان ذلك: أن الحكم الشرعي في مذهب الشافعي وموافقيه<sup>(١)</sup> : أنه لا يصح الإحرام بالحج في غير هذه الأشهر ، ومن أحرم به في غيرها قلبها عمرة ، وسبقه إلى هذا ابن عباس وطاووس ومجاهد وغيرهم رحمهم الله<sup>(٢)</sup> .

وتتنق مع تقدير الشافعي في الحكم بعض التقديرات التي أشرت إليها: وقت أعمال الحج أشهر ، أو فعل الحج أشهر ، أو وقت إحرام الحج .

ورد الحنفية على الشافعي في تقديره ذلك ومنعوا أن يكون المقدر: وقت إحرام الحج أشهر ، بناءً على خلافهم في مسألة مرتبطة بالحج ، وهي : أن الإحرام عندهم شرط من شروط الحج ؛ فهو عند الحنفية كالطهارة للصلاة ، وأما الشافعي ومن وافقه فالإحرام عندهم ركن من الأركان لا بد أن يكون في

(١) الأم ١٦٨/٢ - ١٦٩ .

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٥٤١ .

الوقت المعتبر للعبادة ولا يصح قبل وقتها ، كالتكبير للصلاة فلا تنعقد الصلاة بدونه ولا تنعقد الصلاة فرضاً بالتكبير قبل دخول الوقت<sup>(١)</sup>، ويظهر أثر الخلاف بينهم على المعنى والحكم في مسائل منها ما ذكرت ومنها مسألة التمتع بالعمرة إلى الحج ، فعند من يصححون الإحرام بالحج في كل حين فلا بأس عندهم ، أما الشافعي ومن وافقه فلا يصحح كون ذلك تمتعاً بل يراه إفراداً ؛ لأن من فعل ذلك أصبح في حكم أهل مكة المقيمين بها ، وهم متفقون على أن التمتع والقران لا يكونان إلا في أشهر الحج ، أي في الأوقات المحددة شوال وذي القعدة وذي الحجة ، فمن أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج يريد التمتع بها إلى الحج فيبقى على إحرامه حتى دخول الحج كما عند الحنفية<sup>(٢)</sup>، ويأتي بذلك الإحرام العمرة ، أما عند الشافعي فلا يصح أن يتمتع بها إلى الحج لأنه أتى بها قبل الوقت .

وبما تقدم يظهر أثر التقدير على الحكم الشرعي وخلاف أهل العلم فيه .  
وأما المسائل النحوية وأثر التقدير على الصنعة فيبدو في أمرين :

- الأول : أن الخبر غير المبتدأ فلا بد من التقدير أو التأويل حتى يتفقا ، فليس الحج شهراً ، وإنما هو أفعال وأنساك مخصوصة في أوقات مخصوصة

(١) المبسوط ٦١/٤ .

(٢) بدائع الصنائع ١٦٩/٢ .

على هيئات مخصوصة ، وبناءً على ذلك فلا بد من تقدير مضاف في الأول أو في الثاني كما سبق ، وأستبعد تقديرًا قدره بعض أهل العلم وإن كان مقبولاً من حيث الصناعة ، وهو الحج ذو أشهر ، فليس المعنى على ذلك أبداً ، فيبعد عندي هذا التقدير والله أعلم .

- الثاني : وقوع الزمان خبراً عن أسماء المعاني كما في الآية ، فقد انقسم النحاة بصريوهم وكوفيوهم إلى فريقين ، منهم من يميز النصب في الخبر ومنهم من لا يميز إلا الرفع ؛ إذ يرى الكوفيون تعيين الرفع إذا كان المعنى واقعا في كل الزمان أو جلّه ، ويترجح عند البصريين إذا كان الزمان نكرة<sup>(١)</sup> .

ففي قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾ ، لم يقرأ بغير الرفع ، ويرى الفراء ومن وافقه وجوب التقدير إذ لولا المقدر لكان القياس نصب أشهر على الظرف مثل القتال اليوم والخروج الساعة<sup>(٢)</sup> .

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل عند بيانه لهذه المسألة إلى أنهم -يعني البصريين - لا يرون أن اسم الزمان هو الخبر حقيقة ولكنه يغني عنه إن أخبر

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ١١٩ ، شرح التسهيل ١/ ٣١٩ ، البحر ٢/ ٢٧٦ ، البحر المديد لابن عجيبة ١/ ٢٢٧ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١١٩ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٣ .

به عن اسم معنى<sup>(١)</sup> ، وهذا يقوي التقدير لدي حتى يكون الابتداء أقرب إلى الخبر في مثل هذه الأحوال ، فحين نقدر وقت الحج أشهر معلومات ، أو أشهر الحج أشهر معلومات يكون الرفع أقوى من غيره إذ النظر حينئذ ليس إلى اسم المعنى المذكور المخبر باسم الزمان عنه ، وإنما إلى ذلك المضاف المقدر الذي عليه مدار المعنى والذي يصح به أن يكون المبتدأ هو الخبر نفسه ، وبهذا نخرج من الخلاف إلى قول يتفق عليه الفريقان في هذه الآية ونظائرها نحو قوله تعالى: ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَصَلَّهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿ غَدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ولأن النصب على الظرفية يكون على تضمين معنى في وهذا غير وارد عند تقدير المضاف ، فلا يصح أشهر الحج في أشهر ، والله تعالى أعلم ، فيترجح بذلك لدي صحة ما ذهب إليه الزمخشري والعكبري بتقدير المضاف ، سواء أكان المقدر في المبتدأ أم في الخبر لما سبق ذكره من حجج وأدلة .

(١) شرح التسهيل ١ / ٣١٩

(٢) الأحقاف : ١٥

(٣) سبأ : ١٢

قال تعالى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرَاتِهِم بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ (١)

ذكر الزمخشري أن معنى هذه الآية " هُمْ دَرَجَاتٌ أَي هُم مُتَفَاوِتُونَ كَمَا تَتَفَاوَتُ الدَّرَجَاتُ " واستشهد ببيت ابن هرمة :

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتِرِيهِمْ رَجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ (٢)

وحكى تقدير المضاف بصيغة التضعيف فقال: " وقيل: ذوو درجات. والمعنى تفاوت منازل المثابين منهم ومنازل المعاقبين، أو التفاوت بين الثواب والعقاب " (٣).

وجزم العكبري بتقدير المضاف في الآية فقال: " قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ ﴾ : مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: ذُو دَرَجَاتٍ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ (٤).

### الدراسة :

جاءت هذه الآية بعد المقارنة بين فريقين، من رضي الله عنهم، ومن سخط عليهم، واختلفت أقوال أهل العلم فيها على النحو الآتي :

(١) آل عمران: ١٦٣ .

(٢) الكتاب ١ / ٤١٥ ، الخزانة ١ / ٤٢٤ .

(٣) الكشاف ١ / ٤٣٥ .

(٤) التبيان ١ / ٣٠٧ .

## أ- القائلون بتقدير اللام :

ذكر الفيروز آبادي في التفسير المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما "هَمْ دَرَجَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْغُلُولَ وَدَرَكَاتٍ لِمَنْ غَلَ" (١).

وقال تلميذه مجاهد بن جبر في تفسيره لهذه الآية : "هَمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ" (٢) ، وروي هذا عن الحسن البصري (٣) .

ونسبه الباقولي (٤) إلى البخاري في إعراب القرآن بقوله : "وقدره البخاري : لهم درجات ، على نزع الخافض" (٥) .

أما الفخر الرازي فقد صرح بتقدير اللام في الآية في تفسيره إذ قال :  
"تَقْدِيرُ اللَّامِ : هَمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ" وعلل حُسن الحذف هنا ؛ بأنَّ

(١) تنوير المقياس ٦٠ / ١

(٢) تفسير مجاهد ٢٦١ / ١

(٣) البحر ٤١٤ / ٣

(٤) هو علي بن الحسين بن علي ، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني ، له : إعراب القرآن و "كشف المعضلات وإيضاح المشكلات في علل القراءات" و "الكشف في نكت المعاني والاعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة" و "الاستدراكات على أبي علي" وغيرها .

توفي ٥٤٣ هـ . ينظر في الوافي بالوفيات ١٠ / ٢١ ، والأعلام ٤ / ٢٧٩ .

(٥) إعراب القرآن للباقولي ٧٣ / ١



" اِخْتِلَافَ أَعْمَالِهِمْ قَدْ صَيَّرْتَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي ذَوَاتِهَا، فَكَانَ هَذَا الْمَجَازُ أَبْلَغَ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْحُكْمَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ النُّفُوسَ الْإِنْسَانِيَّةَ مُخْتَلِفَةٌ بِالْمَاهِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ، فَبَعْضُهَا ذَكِيَّةٌ وَبَعْضُهَا بَلِيدَةٌ، وَبَعْضُهَا مُشْرِقَةٌ نُورَانِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا كَدِرَةٌ ظُلْمَانِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا خَيْرَةٌ وَبَعْضُهَا نَذَلَةٌ، وَاخْتِلَافُ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَيْسَ لِإِخْتِلَافِ الْأَمْزِجَةِ الْبَدَنِيَّةِ، بَلْ لِإِخْتِلَافِ مَاهِيَّاتِ النُّفُوسِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» وَقَالَ: «الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ».

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ النَّاسَ فِي أَنْفُسِهِمْ دَرَجَاتٌ، لَا أَنَّ لَهُمْ دَرَجَاتٌ" (١).

ولعل ما نسب إلى ابن عباس وأصحابه من قبيل تفسير المعنى؛ لأن تقدير اللام غير معروف في مثل هذا عند العرب، وصرح برد هذا القول أبو حيان ناقلاً عن بعض من سبقه: "اتَّبَعَ الرَّازِيُّ فِي ذَلِكَ أَكْثَرَ الْمُفَسِّرِينَ بِجَهْلِهِ وَجَهْلِهِمْ بِلِسَانِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ حَذْفَ لَامِ الْجُرْهُنَا لَا مَسَاعَ لَهُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا تُحْدَفُ لَامُ الْجُرْ فِي مَوَاضِعِ الضَّرُورَةِ، أَوْ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى دُونَ حَذْفِهَا حَسَنٌ مُتَمَكِّنٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: أَفَمَنْ

(١) مفاتيح الغيب ٤١٦/٩ .

اتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ، وَكَأَنَّهُ مُنْتَظِرٌ لِلْجَوَابِ قِيلَ لَهُ فِي الْجَوَابِ: لَا، لَيْسُوا سَوَاءً، بَلْ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى حَسَبِ أَعْمَالِهِمْ، وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٌ لَا يُجْتَاكُ مَعَهُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ اللَّامِ لَوْ كَانَ سَائِعًا، كَيْفَ وَهُوَ غَيْرُ سَائِعٍ؟! (١).

وحمل ما نُسبَ إلى ابن عباس ومن بعده "عَلَى تَفْسِيرِ الْمَعْنَى، لَا تَفْسِيرِ اللَّفْظِ الْإِعْرَابِيِّ" (٢).

#### ب- القائلون بتقدير المضاف :

ذهب الزجاج إلى حمل الآية على تقدير المضاف فقال: "ومعنى ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ ﴾ : هم ذوو درجات " ولزم التقدير عنده هنا؛ " لأن الإنسان غير الدرجة كما تقول: الناس طبقات أي ذوو طبقات" (٣).

واستشهد بيت ابن هرمة السابق ذكره في قول الزمخشري، وقال: أي هُمْ ذُوو دَرَجٍ" (٤).

(١) البحر المحيط ٣/ ٤١٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٨٧ .

(٤) المصدر السابق

وتبعه القشيري<sup>(١)</sup> في لطائف الإشارات إلى أن التقدير " أصحاب درجات في حكم الله، فمن سعيد مقرب، ومن شقيّ مبعد"<sup>(٢)</sup>. وقدره البغوي أيضًا<sup>(٣)</sup>، ومثله ابن عطية؛ إذ بين أن الدرجات " المنازل بعضها أعلى من بعض في المسافة أو في التكرمة، أو العذاب"<sup>(٤)</sup>.

وعد الباقولي هذه الآية من أمثلة حذف المضاف في القرآن وزعم أنه قول الجمهور فقال: " ومنه قوله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ أي ذوو درجات، عند الجمهور"<sup>(٥)</sup>، وصرح بتقدير المضاف أبو البركات ابن الأنباري<sup>(٦)</sup>.

### ج - القائلون بتأويل معنى الدرجات :

ذهب أبو زكريا الفراء إلى أن المعنى " هُمْ فِي الْفَضْلِ مُخْتَلِفُونَ: بعضهم

(١) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري، أبو نصر: واعظ، من علماء نيسابور، من بني قشير، كان ذكيا حاضر الخاطر، فصيحاً، جريئاً، يحفظ كثيرا من الشعر والحكايات له لطائف الإشارات في التفسير. توفي: ٤٦٥ هـ. الوافي بالوفيات ١٨ / ٢٠٠.

(٢) لطائف الإشارات ١ / ٢٩٤ .

(٣) معالم التنزيل ٢ / ١٢٩ .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٥٣٧ .

(٥) إعراب القرآن للباقولي ١ / ٧٣ .

(٦) البيان ١ / ٢٣٠ .

أرفع من بعض" (١).

ورأى أبو عبيدة أن معنى الدرجات هنا المنازل فقال: "أي هم منازل، معناها: لهم درجات عند الله، كقولك: هم طبقات" واستشهد ببيت ابن هرمة السابق (٢).

غير أن ابن قتيبة ذهب إلى تأويل الدرجات بالطبقات فقال: "هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ أي هم طبقات في الفضل. فبعضهم أرفع من بعض" (٣).

وتبعهم في التأويل أبو جعفر الطبري فقال: "من اتبع رضوان الله ومن باء بسخط من الله، مختلفو المنازل عند الله. فلمن اتبع رضوان الله، الكرامة والثواب الجزيل، ولمن باء بسخط من الله، المهانة والعقاب الأليم" (٤).

د- من حمل الآية على التشبيه البليغ والاستعارة:

عدّ البيضاوي هذه الآية - في أحد الوجهين عنده - من قبيل التشبيه البليغ

(١) معاني القرآن ١/ ٢٤٦ .

(٢) مجاز القرآن ١/ ١٠٧ .

(٣) غريب القرآن ١/ ١٠٢ .

(٤) جامع البيان ٧/ ٣٦٧ .

فقد " شَبَّهوا بالدرجات لما بينهم من التفاوت في الثواب والعقاب " (١) ،  
وتبعه أبو السعود بأنهم " شُبَّهوا في تفاوت الأحوال وتباينها بالدرجات مبالغةً  
وإيداناً بأن بينهم تفاوتاً ذاتياً كالدرجات " (٢) .

واختار الآلوسي أن الآية على سبيل التشبيه البليغ والاستعارة بتشبيههم  
بالدرج في تفاوتهم علواً وسفلاً ، فقد " شَبَّههم بالدرج في تفاوتهم علواً وسفلاً  
على سبيل الاستعارة أو جعلهم نفس الدرجات مبالغة في التفاوت فيكون  
تشبيهاً بليغاً بحذف الأداة " (٣) .

ووافقهم القاسمي فقال : " أي طبقات متفاوتة، تشبيه بليغ، ووجه ما  
بينهم من تباين الأحوال في الثواب والعقاب، كالدرجات في تفاوتها علواً  
وسفلاً " (٤) .

وملخص ما سبق من الأقوال على النحو الآتي :

- منهم من حملها على تقدير اللام .

(١) تفسير البيضاوي ٤٦/٢ .

(٢) تفسير أبي السعود ١٠٧/٢ .

(٣) روح المعاني ٣٢٤/٢ .

(٤) محاسن التأويل ٤٥٢/٢ .

- منهم من حملها على تقدير المضاف .
- منهم من حملها على تأويل الدرجات بمعانٍ أخرى .
- منهم من عد الآية من قبيل الاستعارة والتشبيه البليغ .
- واستشهد أصحاب التقدير وغيرهم ببيت ابن هرمة كما مر معنا .
- ويظهر لي أن سبب اختلافهم يعود إلى أمرين :
- أن الضمير "هم" ليس "درجات" فلا بد من تقدير أو تأويل .
- اختلافهم في معنى الدرجات وتأويله .

### الترجيح :

بعد تأملي في أقوال الأئمة من مفسرين ومعربين ترجح لدي الآتي:

- أن جزم العكبري بتقدير المضاف في الآية صواب لأسباب صناعية ومعنوية ، وهو أقوى عندي من قول الزمخشري بتأويل الدرجات ، وذلك أن الضمير "هم" ليس "درجات" على الحقيقة وإنما ذلك ضرب من المجاز والمبالغة ؛ إذ الدرجة معناها : " المِرْقَاة " أو " المُرْتَبَةُ وَالطَّبَقَةُ وَالْجُمُعُ (الدَّرَجَاتُ) " (١) فصح تقدير المضاف حملا للكلام على الحقيقة ليكون المبتدأ هو الخبر في المعنى .

(١) مختار الصحاح ١/ ١٠٣ .

- أن قول بعض العلماء بالتشبيه البليغ والاستعارة قول متجه، ولا بأس في حمل الآية عليه .

- أن كلام بعض أهل العلم في الآية من باب تفسير المعنى لا الإعراب، فلا وجه لمن قدر اللام قبل الضمير؛ "لِأَنَّهُ إِنَّمَا تُحذَفُ لَامُ الْجُرِّ فِي مَوَاضِعِ الضَّرُورَةِ، أَوْ لِكَثْرَةِ الإِسْتِعْمَالِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ" (١) .

---

(١) البحر ٣/ ٤١٤

قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾ (١).

اتفق الشيخان على تقدير المضاف في الآية، قال الزمخشري : " ارتفع اثنان على أنه خبر للمبتدأ الذي هو شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ على تقدير: شهادة بينكم شهادة اثنين. أو على أنه فاعل شهادة بينكم على معنى: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان" (٢).

وقال العكبري : " قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ : يُقْرَأُ بِرَفْعِ الشَّهَادَةِ، وَإِضَافَتِهَا إِلَى بَيْنَكُمْ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالِإِضَافَةُ هُنَا إِلَى «بَيْنَ» عَلَى أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى السَّعَةِ، وَالْخَبَرُ «اِثْنَانِ» ؛ وَالتَّقْدِيرُ: شَهَادَةٌ اِثْنَيْنِ.

وَقِيلَ التَّقْدِيرُ: ذَوَا شَهَادَةٍ بَيْنَكُمْ اِثْنَانِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ الْأَوَّلُ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ «إِذَا حَضَرَ» ظَرْفًا لِلشَّهَادَةِ" (٣).

(١) المائدة: ١٠٦ .

(٢) الكشاف ٧٨/٢ .

(٣) التبيان ٤٦٦/١ .



## الدراسة:

هذه الآية كما يقول مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه الهداية إلى بلوغ النهاية: " - عند أهل المعاني - من أشكل ما في القرآن إعراباً ومعنى وحكماً" (١).

وسبقه إلى ذلك أبو جعفر النحاس في إعرابه فقال: " يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ أَشْكَلُ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ" (٢).

موضع المسألة: ما محل قوله تعالى "اثنان" في الآية؟، هل الآية على ظاهرها أم لابد من تقدير مضاف؟، وهل يمكن أن تحمل الآية على غير تقدير المضاف؟، وما معنى الشهادة في الآية فمعناها يؤثر على الإعراب؟

## أ- القائلون برفع "اثنان" على الفاعلية:

ذهب أبو زكريا الفراء إلى أن الرفع هو على الفاعلية إذ قال: "ورفع الاثنتين بالشهادة، أي ليشهدكم اثنان من المسلمين" (٣).

(١) الهداية ٣/١٩٠٦.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٣٢٣.

ووافقه أبو جعفر الطبري في الرفع إلا أنه خالفه في العامل فقال :  
 " و" الاثنان" مرفوع بالمعنى المتوهم ، وهو: أن يشهد اثنان فاكتفى من  
 قيل: "أن يشهد"، بما قد جرى من ذكر "الشهادة" في قوله: ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ .  
 وبين أن معنى الشهادة هنا : اليمين<sup>(١)</sup> .

وأجاز هذا الوجه الزجاج في أحد الوجهين عنده فقال: " ويجوز أن يكون  
 رفع ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ على قوله وفيما فرض الله عليكم في شهادتكم أن يشهد اثنان،  
 فيرتفع اثنان بشهادة، والمعنى أن يشهد اثنان ذوا عدل منكم"<sup>(٢)</sup> .

ووافقه النحاس أيضًا<sup>(٣)</sup> ، وأجازه القرطبي<sup>(٤)</sup> ، والبيضاوي<sup>(٥)</sup> بعد أن بينا  
 أن الشهادة هنا معناها : الإيضاء .

غير أن الراغب قد ذهب - في أحد الوجهين - إلى أن "قوله: (شَهَادَةُ)

(١) جامع البيان ١١ / ١٦٠ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢١٥ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٨٦ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٤٨-٣٤٩ .

(٥) تفسير البيضاوي ٢ / ١٤٧ وينظر أيضا في تفسير أبي السعود ٣ / ٨٨ .

ابتداءً محذوف الخبر و (اثنان) مرتفع بقوله (شهادة<sup>(١)</sup>) ، ووافق القاسمي الراغب في محاسن التأويل في أن خبر شهادة محذوف<sup>(٢)</sup> .

ورد السمين ، وتبعه ابن عادل<sup>(٣)</sup> ، والآلوسي<sup>(٤)</sup> قول الفراء ومن تابعه عليه في كون " اثنان " فاعلاً للشهادة لأنها مصدر ؛ " كأنه قال : (ليشهد اثنان) فجعله من باب نيابة المصدر عن فعل الطلب، وهو مثل «الحمد لله»، و ﴿ قَالَ سَلَّمَ ﴾<sup>(٥)</sup> من حيث المعنى " بأن " هذا مذهب لبعضهم في نحو: «ضربي زيدا قائماً» يدعي أن الياء فاعل سَدَّتْ مسد الخبر، " وذكر سبب تضعيفه له بأن هذا المذهب " ضعيفٌ رده النحويون، ويخصون ذلك بالوصف المعتمد على نفي أو استفهام نحو: أقائم أبواك"<sup>(٦)</sup> .

وتضعيفهم لهذا القول سببه : كون الشهادة عاملاً وهي غير معتمدة على نفي أو استفهام.

(١) تفسير الراغب ٥/ ٤٧٨ .

(٢) محاسن التأويل ٤/ ٢٨٠ .

(٣) اللباب ٧/ ٥٦٥ .

(٤) روح المعاني ٤/ ٤٦ .

(٥) هود: ٦٩ .

(٦) الدر المصون ٤/ ٤٥٦ .

## ب- القائلون بتقدير المضاف :

ذهب جمع من المفسرين والمعربين إلى تقدير المضاف في الآية .

فقد ذكر الطبري في تفسيره عن بعض البصريين هذا القول بعد أن بين أن الشهادة في الآية بمعنى اليمين ثم ذكر الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة فقال : "واختلف أهل العربية في الرفع في قوله : ﴿ شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ ائْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ، فقال بعض نحويي البصرة : معنى قوله : ﴿ شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ ، شهادة اثنين ذوي عدل ، ثم ألقيت "الشهادة" ، وأقيم "الاثنان" مقامها ، فارتفعا بها كانت "الشهادة" به مرتفعة لو جعلت في الكلام .

وذلك في حذف ما حذف منه ، وإقامة ما أقيم مقام المحذوف نظير قوله : ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإنما يريد : وأسأل أهل القرية ، وانتصبت "القرية" بانتصاب "الأهل" ، وقامت مقامه ، ثم عطف قوله : "أو آخران" على "الاثنين" <sup>(٢)</sup> .

(١) سورة يوسف : ٨٢ .

(٢) جامع البيان ١١ / ١٦٠ .

وأجازه الزجاج في أحد الوجهين عنده<sup>(١)</sup>، ووافقه النحاس أيضاً<sup>(٢)</sup>.

أما أبو علي الفارسي فقد أعرب في الحجة الآية بهذا الوجه فقال: "وقوله تعالى: ﴿أَتُنَانِ ذَوَا عَدَلٍ مِّنكُمْ﴾ هو خبر المبتدأ الذي هو شهادة بينكم، والتقدير شهادة بينكم شهادة اثنين، فأقام المضاف إليه مقام المضاف، ألا ترى أن الشهادة لا تكون باثنين"<sup>(٣)</sup>.

وإليه ذهب مكّي في الهداية<sup>(٤)</sup>.

وخرج ابن سيده الأندلسي صاحب المحكم هذه الآية على تقدير المضاف بعد بيانه لمعنى الشاهد بأنه: "العالم الذي يبين ما علمه، شهد عليه شهادة، وقوله تعالى: ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتُنَانِ﴾ أي الشهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"<sup>(٥)</sup>.

وأوجب التقدير ابن الأباري؛ "لأن شهادة لا تكون هي الاثنين"<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢١٥ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٨٦ .

(٣) الحجة ٣/ ٢٦٤ .

(٤) الهداية ٣/ ١٩٠٧ .

(٥) المحكم ٤/ ١٨١ .

(٦) البيان ١/ ٣٠٨ .

وأجازته الراغب<sup>(١)</sup>، والقرطبي<sup>(٢)</sup>، والبيضاوي<sup>(٣)</sup>، وأبو السعود<sup>(٤)</sup>،  
والقاسمي<sup>(٥)</sup> في أحد الوجهين عندهم .

وقوّاه الألوّسي بعد بيانه أن الشهادة في الآية معناها الإيضاء - مع تعدد  
معانيها في القرآن - فقال: " والكلام على حذف مضاف من الأول أي ذو  
شهادة بينكم اثنان أو من الثاني أي شهادة بينكم شهادة اثنين، والتزم ذلك  
ليتصادق المبتدأ والخبر " <sup>(٦)</sup>.

وأوجب تقدير المضاف الأستاذ محيي الدين درويش " وذلك ليتطابق  
المبتدأ والخبر ، وذلك لأن الشهادة لا تكون هي الاثنان، إذ الجثة لا تكون  
خبراً عن المصدر " <sup>(٧)</sup>.

(١) تفسير الراغب ٥ / ٤٧٧-٤٧٨ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٤٨-٣٤٩ .

(٣) تفسير البيضاوي ٢ / ١٤٧ .

(٤) تفسير أبي السعود ٣ / ٨٨ .

(٥) محاسن التأويل ٤ / ٢٨٠ .

(٦) روح المعاني ٤ / ٤٥ .

(٧) إعراب القرآن وبيانه ٣ / ٣٦-٣٧ .

## ج - القائلون بحذف المبتدأ:

ذهب السمين<sup>(١)</sup> وتبعه ابن عادل<sup>(٢)</sup> إلى جواز هذا الوجه في إعراب الآية وأن "اثنان" خبر لمبتدأ محذوف .

## د - القائلون بعدم التقدير مبالغة:

ذكر هذا القول السمين عن الواحدي فقال: "إلا أن الواحدي نقل عن صاحب «النظم» أنه قال: «شهادة» مصدرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الأَسْمَاءِ «يريد بالشهادة الشهود، كما يقال: رجلٌ عدلٌ وِرِضاً، ورجالٌ عدلٌ وِرِضاً وِزْوَراً، وإذا قَدَّرْتَهَا بمعنى الشهود كان على حذف المضاف، ويكون المعنى: عدةٌ شهودٍ بينكم اثنان، واستشهد بقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾<sup>(٣)</sup> أي: وقت الحج، ولولا ذلك لَنَصَبَ أَشْهُراً على تأويل: الحج في اشهر»<sup>(٤)</sup>.

وضعه السمين بقوله: "فعلى ظاهر أنه جعل المصدر نفس الشهود مبالغةً، ولذلك مثَّله بـ «رجال عدل» وفيه نظر" وذكر أن المعنى ياباه هنا<sup>(٥)</sup>.

(١) الدر المصون ٤/٤٥٦ .

(٢) اللباب ٧/٥٦٥ .

(٣) البقرة: ١٩٧ .

(٤) الدر المصون ٤/٤٥٤ .

(٥) الدر المصون ٤/٤٥٤ .

وحكاه الألوسي ولم يعلق عليه<sup>(١)</sup>.

ويظهر لي أن هذا الرأي - أعني رأي السمين - وجيه، وله ما يقويه من جهة المعنى؛ إذ المقصود ليس المبالغة، والله أعلم، بل المقصود بيان الحكم الشرعي.

ويمكن تلخيص الأقوال على النحو الآتي:

- أن رفع "اثنان" على الفاعلية.

- أن رفعها على أنها خبر شهادة بتقدير المضاف.

- أن رفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف.

- أن رفعها على أنها خبر بلا تقدير مبالغة.

ثمة مسائل لا بد من ذكرها تتعلق بسبب نزول الآية، ومعنى الشهادة هنا؛ لأن الإعراب فرع المعنى فلا بد من ذكر المعنى الراجح الذي يقودنا إلى الإعراب الصحيح، والتوجيه الأقرب للآية.

(١) روح المعاني ٤/٤٥.



## أولاً : سبب النزول :

تذكر كتب التفسير أن سبب نزول هذه الآية كما ذكر ذلك الواحدي في أسباب النزول أن ابن عباس - رضي الله عنهما - " قَالَ: كَانَ تَمِيمُ الدَّارِيُّ وَعَدِيُّ بْنُ بَدَاءٍ يَخْتَلِفَانِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَحِبَهُمَا رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي سَهْمٍ، فَمَاتَ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَوْصَى إِلَيْهِمَا بِتَرْكِتِهِ، فَلَمَّا قَدِمَا دَفَعَاهَا إِلَى أَهْلِهِ وَكَتَبَا جَامًا كَانَ مَعَهُ مِنْ فِضَّةٍ كَانَ مُخَوَّصًا بِالذَّهَبِ فَقَالَا: لَمْ نَرَهُ فَأُتِيَ بِهِمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَاسْتَحْلَفَهُمَا بِاللَّهِ مَا كَتَبَا وَلَا اطَّلَعَا وَخَلَى سَبِيلَهُمَا؛ ثُمَّ إِنَّ الْجَامَ وَجَدَ عِنْدَ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَالُوا: ابْتِغْنَاهُ مِنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءٍ، فَقَامَ أَوْلِيَاءُ السَّهْمِيِّ فَأَخَذُوا الْجَامَ وَحَلَفَ رَجُلَانِ مِنْهُمْ بِاللَّهِ إِنَّ هَذَا الْجَامَ جَامُ صَاحِبِنَا، وَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا، فَنَزَلَتْ هَاتَانِ الْآيَاتَانِ" (١).

## ثانياً : معنى الشهادة في الآية.

تأتي الشهادة بمعان متعددة بحسب سياقاتها وذلك ظاهر في القرآن كما بين

(١) والحديث عند البخاري وغيره فتح الباري ٤٠٩/٥ - ح: ٢٧٨٠ .

ينظر في أسباب النزول للواحدي ٢١٢/١ .

ذلك غير واحد من المفسرين كأبي حيان<sup>(١)</sup>، والقرطبي<sup>(٢)</sup>، والآلوسي<sup>(٣)</sup>، وهذه المعاني هي: الإحضار، والقضاء، والحكم، والحلف، والعلم، والإيضاء، فالأولى كقوله تعالى ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

والحضور كما في الحديث "فإنها مشهودة مكتوبة"<sup>(٥)</sup>، والقضاء كقوله تعالى "شهد الله أنه لا إله إلا هو"<sup>(٦)</sup> وحمل أبو حيان هذه الآية على معنى العلم، والحكم كقوله تعالى "وشهد شاهد من أهلها"<sup>(٧)</sup>.

والحلف كقوله تعالى ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>، وحمل الطبري والقفال هذه الآية -موضع الدراسة- عليه كما مر .  
ومن معانيها الإيضاء كهذه الآية التي بأيدينا .

(١) البحر ٤/ ٣٩١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٣٤٧ .

(٣) روح المعاني ٤/ ٤٥ .

(٤) البقرة ٢٨٢ .

(٥) سنن أبي داود باب من رخص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة ح: ١٢٧٧ .

(٦) آل عمران: ١٨ .

(٧) يوسف: ٢٦ .

(٨) النور: ٦ .

ومن معانيها غير ما ذكره : الظاهر للعيان ومنه قوله تعالى "عالم الغيب والشهادة"<sup>(١)</sup>.

أما أصحاب المعاجم فقد ذكروا لها معاني ، منها ما سبق ذكره ، ومنها : أنها للخبر القاطع<sup>(٢)</sup> ذكره الجوهري صاحب الصحاح ، والزبيدي في التاج<sup>(٣)</sup>.

ومنها : أنها الإخبار بما قد شوهد ذكره ابن فارس في المجمل<sup>(٤)</sup>.

وذكر الجرجاني في التعريفات أن الشهادة في الشريعة "إخبار عن عيان بلفظ الشهادة في مجلس القاضي بحق للغير على آخر، فالإخبارات ثلاثة: إما بحق للغير على آخر، وهو الشهادة، وإما بحق للمخبر على آخر، وهو الدعوى، أو بالعكس، وهو الإقرار"<sup>(٥)</sup>.

وذكر أبو هلال العسكري فروقاً بين الشهادة والعلم وبينها وبين الحضور

(١) الحشر: ٢٢ .

(٢) الصحاح ٢/ ٤٩٤ .

(٣) تاج العروس ٨/ ٢٥٢ .

(٤) المجمل ١/ ٥١٤ .

(٥) التعريفات ١/ ١٢٩ .

فقال: " الشَّهَادَةُ أَخْصَ مِنَ الْعِلْمِ وَذَلِكَ أَنَّهَا بوجُودِ الْأَشْيَاءِ لَا مِنْ قَبْلِ غَيْرِهَا وَالشَّاهِدُ نَقِيضُ الْغَائِبِ فِي الْمَعْنَى " وقال أيضا: " الشَّاهِدُ لِلشَّيْءِ يَقْتَضِي أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ وَهَذَا قِيلَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْحَقُّوقِ لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِهَا وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الشَّهَادَةِ الرُّؤْيِيَّةَ وَقَدْ شَاهَدْتَ الشَّيْءَ رَأَيْتَهُ وَقَالَ بَعْضُهُمُ الشَّهَادَةُ فِي الْأَصْلِ إِدْرَاكُ الشَّيْءِ مِنْ جِهَةٍ سَمِعَ أَوْ رُؤْيِيَّةَ فَالشَّهَادَةُ تَقْتَضِي الْعِلْمَ بِالْمَشْهُودِ عَلَى مَا بَيْنَنَا وَالْحُضُورَ لَا يَقْتَضِي الْعِلْمَ بِالْمَحْضُورِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ حَضَرَ الْمَوْتَ وَلَا يُقَالُ شَهِدَهُ الْمَوْتَ إِذْ لَا يَصِحُّ وَصِفَ الْمَوْتَ بِالْعِلْمِ وَأَمَّا الْإِحْضَارُ فَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى سَخَطٍ وَغَضَبٍ وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ (١) (٢).

والذي يعنيني هنا هو اختلاف معنى الشهادة بحسب سياقها الذي وردت فيه، وأن أهل اللغة وأهل التفسير اختلفوا في معناها في هذه الآية التي بين يدي، فعلام تحمل الآية بناءً على سبب النزول وعلى ما ذكره أهل العلم؟

(١) القصص: ٦١

(٢) الفروق ١/ ٩٥-٩٦.

يظهر لي - والله أعلم - أن معناها هنا : الإيضاء كما ذكر ذلك بعض أهل العلم ، فلا تكون بمعنى اليمين كما ذكر ذلك الطبري والقفال ؛ لأن الآيات الثلاث التي تضمنت هذا الحكم ورد فيها لفظ الشهادة خمس مرات ، وقوله تعالى : ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدَتَيْهِمَا ﴾ يدل على أن الشهادة هنا غير اليمين .

### الترجيح :

يترجح لدي - والله أعلم - بعد ما سبق الآتي :

١- أن لفظ الشهادة في قوله تعالى : ﴿ شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ ... أَثْنَانِ ﴾ معناه الإيضاء والوصية .

٢- صحة ما ذهب إليه العكبري والزمخشري في أن إعراب قوله تعالى " اثنان " خبر لـ " لشهادة " على تقدير المضاف أي شهادة اثنين ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وتقديره في الخبر أولى من تقدير العكبري له في المبتدأ : مقيم شهادة بينكم اثنان ، ويضعف قول الزمخشري ومن سبقه بإعرابها فاعلا للشهادة من وجوه :

٣- أن في تقدير الزمخشري كثرة التقديرات حين قال فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان ، وفيه إعمال المصدر حملاً له على الوصف وهو غير معتمد على نفي أو استفهام كما ذكر ذلك السمين وغيره ، وفيه طول الفصل بين العامل والمعمول .

٤- ويضعف قول من قال إن "اثنان" خبر عن الشهادة بلا تقدير حملاً لها على المبالغة ؛ لأن المبالغة في الوصف وليس الأمر كذلك هنا فالشهادة ليست الاثنين فوجب تقدير ما يصير به الخبر المبتدأ في المعنى كما هو معلوم<sup>(١)</sup> .

---

(١) ينظر في كلام السمين والآلوسي السابق.

قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بِشْرَانِكُمْ أَلْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (١)

انفرد العكبري بالحديث عن التقدير في هذه الآية ولم يذكر الزمخشري فيها شيئاً ، فقد قال أبو البقاء : " (بُشْرَانِكُمْ) : مُبْتَدَأٌ ، وَ «جَنَّاتٌ» خَبْرُهُ ؛ أَي دُخُولُ جَنَّاتٍ " (٢) .

### الدراسة:

انقسم أهل التأويل والإعراب في هذه الآية إلى فريقين :

الفريق الأول قالوا بعدم التقدير :

فقد ذهب الفراء رحمه الله إلى عدم التقدير وأعربها على ظاهرها بشراكم : مبتدأ وأضيف إلى الضمير بعده ، وجنات خبره (٣) . وذهب إلى جواز نصب جنات على وجهين تعقبه فيهما من بعده .

(١) الحديد: ١٢ .

(٢) التبيان ٢/ ١٢٠٨ .

(٣) معاني القرآن ٣/ ١٣٣ .

ووافق الطبري<sup>(١)</sup> في عدم التقدير وجواز النصب ، وتبعهم النحاس في عدم التقدير<sup>(٢)</sup> ، وأجازه الألوسي في أحد الوجهين<sup>(٣)</sup> .

الفريق الثاني ذهبوا إلى تقدير المضاف :

ذهب مكي في المشكل إلى تقدير المضاف في الآية فقال: "قوله بشراكم ابتداءً وجنات خبره وتقديره بشراكم دُخُولُ جَنَّاتٍ ثُمَّ حَذْفُ الْمُضَافِ وَمَعْنَاهُ يُقَالُ لَهُمْ ذَلِكَ"<sup>(٤)</sup> ، وتبعه ابن عطية في ذلك<sup>(٥)</sup> .

ويبين ابن الأنباري علة ذلك بأن "البشارة إنما تكون بالأحداث لا بالجثث"<sup>(٦)</sup> .

ووافق القرطبي ابن الأنباري في التعليل حين أوجب التقدير قائلاً :  
" وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ ، لِأَنَّ الْبُشْرَى حَدَثٌ ، وَالْجَنَّةُ عَيْنٌ فَلَا تَكُونُ هِيَ هِيَ"<sup>(٧)</sup> .

(١) جامع البيان ٢٣ / ١٨٠ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٢٣٧ .

(٣) روح المعاني ١٤ / ١٧٥ .

(٤) المشكل ٢ / ٧١٨ .

(٥) المحرر الوجيز ٥ / ٢٦١ .

(٦) البيان ٢ / ٤٢١ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٤٤ .



وتبعه في ذلك البيضاوي<sup>(١)</sup> و أبو حيان<sup>(٢)</sup>، والسمين<sup>(٣)</sup>، والثعالبي<sup>(٤)</sup>،  
و الشوكاني<sup>(٥)</sup>.

أما الألو سي فقد رد على من قال إن البشرى لا تكون بالأعيان قائلاً :  
" والمراد بالبشرى ما يبشر به دون التبشير والكلام على حذف مضاف أي ما  
تبشرون به دخول جنات يصح بدونه أي ما تبشرون به جنات ، ويصح بدونه أي ما  
تبشرون به جنات ، وما قيل : البشارة لا تكون بالأعيان فيه نظر ، وتقدير المضاف لا  
يغني عن تأويل البشرى لأن التبشير ليس عين الدخول"<sup>(٦)</sup>.

وذهب الطاهر ابن عاشور إليه فقدر مضافين بعد أن ذكر أن البشرى :  
" اسْمٌ مَصْدَرٍ بَشَّرَ وَهِيَ الْإِخْبَارُ بِخَيْرٍ يُسْرُّ الْمُخْبَرَ، وَأَطْلَقَ الْمَصْدَرَ عَلَى الْمَفْعُولِ  
وَهُوَ إِطْلَاقٌ كَثِيرٌ مِثْلُ الْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ، أَي الَّذِي تُبَشَّرُونَ بِهِ جَنَاتٌ،  
وَالكَلَامُ عَلَى حَذْفِ مُضَافَيْنِ تَقْدِيرُهُمَا: إِعْلَامٌ بِدُخُولِ جَنَاتٍ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ

(١) تفسير البيضاوي ١٨٧/٥

(٢) البحر ١٠٦/١٠

(٣) الدر المصون ٢٤٢/١٠

(٤) في الجواهر الحسان ٣٨٢/٥

(٥) فتح القدير ٢٠٤/٥

(٦) روح المعاني ١٧٥/١٤

قَوْلُهُ: خَالِدِينَ فِيهَا"<sup>(١)</sup>.

والملاحظ أن صاحب الجدول ذكر أثر هذا المضاف المقدر على الإعراب في قوله خالدين فقال: "بشراكم (جنّات) خبر المبتدأ بحذف مضاف أي دخول جنّات ... (خالددين) حال منصوبة من الضمير المستتر في المضاف المقدر أي دخولكم جنّات خالددين فيها"<sup>(٢)</sup>.

ويظهر لي مما سبق :

أن أصحاب القول بعدم التقدير يرون أن الكلام تام بلا تقدير للمضاف بتأويل الكلام أي ما تبشرون به جنّات ، فلا صحة لذلك لأن البشارة قد تكون بالأعيان<sup>(٣)</sup> ، ولأن التبشير ليس عين الدخول ، وحمله بعضهم على المبالغة<sup>(٤)</sup>.

أن أصحاب القول الأول يرون ضرورة التقدير لاحتياج الصنعة والمعنى إليه ، أما احتياج المعنى فكما مر ، وأما احتياج الإعراب إليه ؛ لأن

(١) التحرير والتنوير ٢٧ / ٣٨١ .

(٢) الجدول ٢٧ / ١٤٤ .

(٣) محاسن التأويل ٩ / ١٤٥ .

(٤) نظم الدرر البقاعي ١٩ / ٢٧٢ .

"خالدين" حال فما العامل فيها؟

إذ البشارة: "كل خبر صدق تتغير به بشرة الوجه ، وتستعمل في الخير والشر" (١).

وقد جاءت في القرآن في الخير كثيرًا وجاء فعلها بالشر في القرآن في خمسة مواضع (٢) ، فمن مجيئها في الخير قوله تعالى : ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾ (٣) ، وغيرها .

### الترجيح :

يترجح لدي - والله أعلم - صحة تقدير العكبري للمضاف في الآية لما يأتي :

١ - لأن المبتدأ غير الخبر في المعنى فلا بد من الموافقة ، فيقدر ما يصير به الأول الثاني .

(١) التعريفات ٤٥ / ١

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ : آل عمران / ٢١ التوبة / ٣٤ الإنشاق / ٢٤ ، وقوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ : لقمان / ٧ الجاثية / ٨ .

(٣) التوبة ٢١

٢- لا يُسَلَّم لمن قال إن البشارة تكون بالأعيان هذا القول فما وقع وظاهره هذا فلا بد فيه من تقدير المضاف .

٣- لأن البشارة - وإن صحت بالأعيان على قولهم - فإن الحال لا يصح أن تعمل فيه البشرى لوجود الفصل بين العامل والمعمول .

## المبحث الثاني

**حذف المضاف إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية المنسوخة**

وفيه آية واحدة .

قال تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ ﴾<sup>(١)</sup>

هذه الآية علم على حذف المضاف مع قوله تعالى (واسأل القرية ) ، فأكثر من يمثلون لظاهرة حذف المضاف يستشهدون بها .

فقد اتفق الزمخشري والعكبري على تقدير المضاف في هذه الآية وجهها قويا في توجيه المعنى والإعراب ، قال الزمخشري : " وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ عَلَى تَأْوِيلِ حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَي بَرٌّ مِنْ ءَامَنَ ، أَوْ يَتَأَوَّلُ الْبِرَّ بِمَعْنَى ذِي الْبِرِّ ، أَوْ كَمَا قَالَتْ :

فَاتِّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ<sup>(٢)</sup> " (٣) .

وقال العكبري : " وَفِي التَّقْدِيرِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْبِرَّ هُنَا اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ بَرَّ يَبْرُ ، وَأَصْلُهُ بَرَّرَ مِثْلَ فَطِنَ ، فَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الرَّاءِ إِلَى الْبَاءِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَصِفَ بِهِ ، مِثْلُ عَدَلٍ ، فَصَارَ كَأَجْنَتِهِ .

(١) البقرة: ١٧٧

(٢) ديوان الخنساء ٤٢

(٣) الكشاف ٢١٨/١

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَلَكِنَّ ذَا الْبِرِّ مَنْ آمَنَ.

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرٌّ مَنْ آمَنَ لِحَذْفِ الْمُضَافِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، وَإِنَّمَا احْتِجَجَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْبِرَّ مَصْدَرٌ وَمَنْ آمَنَ جُثَّةً فَالْخَبْرُ غَيْرُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى فَيَقْدَرُ مَا يَصِيرُ بِهِ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ " (١).

### الدراسة :

هذه الآية من الآيات التي اختلف العلماء في بيانها والتقدير فيها لبيان معناها على النحو الآتي :

#### أ- القائلون بتقدير المضاف:

ذهب شيخ النحاة سيبويه إلى تقدير المضاف في الآية وأن ذلك من قبيل الإيجاز والاختصار فقال في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: "واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها" إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كم كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا، ومثله: "بل مكر الليل والنهار"، وإِنَّمَا الْمَعْنَى: بل مكر كم في الليل والنهار. وقال عز وجل: "ولكن البر من آمن بالله"، وإِنَّمَا

(١) التبيان ١/١٤٣

هو: ولكنَّ البرَّ بُرُّ من آمن بالله واليوم الآخر" (١).

وتبعه شيخ المفسرين أبو جعفر الطبري، وأجاب عن الاعتراض على الإخبار بالمصدر عن الذات بأن المعنى: "ولكنَّ البرَّ بُرُّ من آمن بالله واليوم الآخر فوضع "مَنْ" موضع الفعل، اكتفاءً بدلالته، ودلالة صلته التي هي له صفة، مَنْ الفعل المحذوف، كما تفعله العرب، فتضع الأسماء مواضع أفعالها التي هي بها مشهورة" (٢)، وذكر أن ذلك شائع في كلام العرب، ومنه قولهم: "إنما الجود حاتم والشجاعة عنتره"، ومعناها: الجود جود حاتم فتستغني بذكر "حاتم" إذ كان معروفاً بالجود، من إعادة ذكر "الجود" بعد الذي قد ذكرته، فتضعه موضع "جوده"، لدلالة الكلام على ما حذفته، استغناء بما ذكرته عما لم تذكره" (٣).

واستشهد لهذا القول ببعض الشواهد منها بيت ذي الخرق الطهوي (٤):

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا! وَمَا هِيَ، وَيُبَّ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

يريد: بغام عناق، أو صوت عناق.

(١) الكتاب ١/ ٢١٢

(٢) جامع البيان ٣/ ٣٣٩

(٣) المصدر السابق

(٤) الخزانة ١: ٢٠، ٢١.



أما الزجاج فقد قدر المضاف على وجهين هما: "ولكن ذا البر من آمن بالله، ويجوز أن تكون: ولكن البر بر من آمن بالله".

واستشهد للثاني بقول النابغة:

وَكَيْفَ نُوَاصِلٌ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَاتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ<sup>(١)</sup>

والتقدير كخلالة أبي مرحب .

وتبعه أبو البركات ابن الأنباري في التقدير على الوجهين<sup>(٢)</sup> .

وذهب أبو القاسم النيسابوري مع موافقته له إلى تقديره في الثاني؛ "لأن الخبر أولى بالحذف من المبتدأ، لأن الاتساع أليق بالأعجاز من الصدور"<sup>(٣)</sup> .  
واختاره القرطبي أيضا<sup>(٤)</sup> .

وأجازته النحاس واحداً من وجوه ثلاثة، واستشهد له بيت الخنساء رضي الله عنها الذي ذكره الزمخشري بعده:

فإنها هي إقبال وإدبار

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٤٦ .

(٢) البيان ١/١٣٩ .

(٣) إيجاز البيان ١/١٢٣ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٣٨ .

أي ذات إقبال" (١).

ويبين الراغب الأصفهاني فائدة حذف المضاف في هذه الآية ونظائرها بأنه محمول على المبالغة " وأنه صار لاختصاصه بهذا المعنى بحيث لا يرى منه إلا هذه الصورة مجردة عن العنصر الذي يجوز أن يتصور بغيره من الصور، وعلى هذا كل ما في معناه" (٢).

أما أبو حيان فقد قواه وعلل اختيار سيبويه لهذا الوجه، وأن ما اختاره هو الصواب إذ قدر المضاف في الثاني؛ "لأنَّ السَّابِقَ إِنَّمَا هُوَ نَفْيٌ كَوْنِ الْبِرِّ هُوَ تَوَلِيَّةَ الْوَجْهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، فَالَّذِي يُسْتَدْرَكُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِنْسِ مَا يُنْفَى، وَنَظِيرُ ذَلِكَ: لَيْسَ الْكَرَمُ أَنْ تَبْذُلَ دِرْهَمًا، وَلَكِنَّ الْكَرَمَ بَذْلُ الْآلَافِ، فَلَا يُنَاسِبُ: وَلَكِنَّ الْكَرِيمَ مَنْ يَبْذُلُ الْآلَافَ إِلَّا إِنْ كَانَ قَبْلَهُ: لَيْسَ الْكَرِيمُ بِبَاذِلٍ دِرْهَمٍ" (٣).

وذكره السمين أيضا موافقا لشيخه (٤).

(١) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٩١ .

(٢) تفسير الراغب ١ / ٣٧٧ .

(٣) البحر المحيط ٢ / ١٢٣ .

(٤) الدر المصون ٢ / ٢٤٥ .

واستحسنه الألويسي مع جواز غيره عنده؛ "لأنه كنز الخف عند الوصول إلى الماء ولأن المقصود من كون ذي البر من آمن إفادة أن البر إيمانه فيؤول إلى الأول"<sup>(١)</sup>.

ورد الدكتور محمد فاضل السامرائي هذا القول، وحمله على المبالغة، وذكر أن "الأولى أن نأخذ هذا التعبير بلا تقدير، وأنه أخبر بالذات عن المصدر لقصد التجوّز والمبالغة"<sup>(٢)</sup>.

وسبقه أبوه الدكتور فاضل السامرائي إلى ذلك ورأى أن الإخبار بالمصدر عن الذات "يفيد أن البر إذا تجسد كان شخصا مؤمنا بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البر شخصا يمشي على رجلين له سماته وصفاته"<sup>(٣)</sup>.

ب- القائلون بعدم التقدير :

ذهب شيخ الكوفة أبو زكريا الفراء إلى مخالفة سيبويه في ذلك لأن؛ "من كلام العرب أن يقولوا: إنما البر الصادق الذي يصل رحمه، ويخفى صدقته، فيجعل الاسم خبرا للفاعل والفاعل خبرا للاسم لأنه أمر معروف المعنى"<sup>(٤)</sup>.

(١) روح المعاني ١/ ٤٤٢ .

(٢) الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث ١٢٥ .

(٣) معاني النحو ٣/ ١٣٧ .

(٤) معاني القرآن ١/ ١٠٤ .

واستشهد لوقوع المصادر أخبارا عن الجثث بقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللَّحَى      وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتَى نَدِي<sup>(١)</sup>  
 وذكر هذا الوجه الثعلبي<sup>(٢)</sup> ، والبغوي أيضا<sup>(٣)</sup> .

ووافق الطاهر ابن عاشور الفراء في ذلك ونص على أن ذلك " كَثِيرٌ فِي  
 الْكَلَامِ "<sup>(٤)</sup> .

وفي هذا القول مجاز ، قصد به المبالغة كأنه جعل البر هو من آمن فجمعت  
 في من آمن جميع صفات البر فكأنه صار برا يمشي على الأرض .

ويبدو لي أن استشهاد أبي زكريا الفراء بالبيت السابق لا يخلو من نظر ؛ إذ  
 لا يمكن أن يكون ذلك على المبالغة في المعنى بلا تقدير ، فالتقدير لدي :  
 لعمر ك ما علامة الفتیان نبات اللحى أو حقيقة الفتیان أو صفتهم وحليتهم ،  
 وهذا هو المعنى المقصود من البيت ، ولم يرد الشاعر أن يقول : لعمر ك ما  
 الفتیان نبات اللحى ، بدلالة عجز البيت على ذلك .

(١) المصدر السابق ١ / ١٠٥ .

(٢) الكشف والبيان ٢ / ٥٠ .

(٣) معالم التنزيل ١ / ٢٠٤ .

(٤) التحرير والتنوير ٢ / ١٢٩ .

ج- القائلون بتأويل المصدر باسم الفاعل :

ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى في مجازه إلى تأويل المصدر باسم الفاعل وأن العرب: "تجعل المصادر صفات، فمجاز البرّ هاهنا: مجاز صفة لـ"مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ"، وفي الكلام: ولكن البارّ من آمن بالله" واستشهد له بيت النابغة :

وقد خفتُ حتى ما تزيد مخافتي على وَعَلٍ في ذي القفارة عاقل<sup>(١)</sup>

واستشهاده بهذا البيت محل نظر أيضًا؛ لأنه يتطرق إليه التقدير ؛ فالمقصود: على مخافة وعلي .

وأجاز هذا الوجه أبو جعفر الطبري في تفسيره<sup>(٢)</sup>، وأجازَه النحاس<sup>(٣)</sup>، و القرطبي في تفسيره مع تقديمه لتقدير المضاف<sup>(٤)</sup> .

وردّ ابن عطية هذا الوجه إلى تقدير المضاف ، وأن كل ذلك محمول عليه ؛ لأن " المصدر إذا أنزل منزلة اسم الفاعل فهو ولا بد محمول على حذف مضاف، كقولك رجل عدل ورضي"<sup>(٥)</sup> .

(١) ديوانه ٢٢ .

(٢) جامع البيان ٣/ ٣٣٩ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٩١ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٣٣٩ .

(٥) المحرر الوجيز ١/ ٢٤٣

وردُّ ابن عطية هذا عند من يقدر المضاف في الوصف بالمصدر وهم البصريون ، أما من يحمّله على المبالغة فلا يحتاج إلى التقدير ، كما أشار إلى ذلك الناظم :

ونعتوا بمصدر كثيرًا      والتزموا الأفراد والتذكيرا  
لأن المقصود بذلك حمّله على المبالغة عندهم ، وأما الكوفيون فيرون تأويله  
بالمشتق كما ذكر أبو عبيدة بتأويله باسم الفاعل هنا<sup>(١)</sup> .

ولعل التزام العرب التذكير والأفراد في الوصف بالمصدر ، وعدم الالتفات إلى المعنى يقوي تقدير أهل البصرة للمضاف عند الوصف به ، فمثلا رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل ، لا يستوي فيها المعنى ، فيقوى تقديرهم حينئذٍ .

د-القائلون بأن البر اسم فاعل :

ذهب السمين موافقاً للعكبري إلى أن البر اسم فاعل من برير بزنة فطن  
" والأصل : بَرِرٌ بكسرِ الراءِ الأولى بزنة «فَطِن» ، فلما أُريد الإِدغام نُقِلَتْ كسرةُ  
الراءِ إلى الباءِ بعد سَلْبِها حركتها فعلى هذه القراءة لا يحتاج الكلامُ إلى حَذْفِ

(١) ينظر أوضح المسالك بتحقيق محيي الدين عبد الحميد ٢٦٧/٣ .

وتأويل لأن البر من صفات الأعيان، كأنه قيل: ولكن الشخص البر من آمن<sup>(١)</sup>.

وتابعه ابن عادل في هذا القول<sup>(٢)</sup>.

وهذا الوجه يرد عليه أن البر المنفي في صدر الآية لا يمكنكم أن تقولوا إنه اسم فاعل؛ لأن سبب النزول وما ورد من آثار ترد هذا، فقد ذكر ابن جرير الطبري بسنده عن قتادة في هذه الآية قوله: "ذكر لنا أن رجلا سأل نبي الله ﷺ عن البر فأنزل الله هذه الآية. وذكر لنا أن نبي الله ﷺ دعا الرجل فتلاها عليه"<sup>(٣)</sup>.

وأخرج الإمام مسلم في صحيحه عن النواس سمعان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس"<sup>(٤)</sup>.

وما ذكره القرطبي في تفسيره "أن النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة وفرضت

(١) الدر المصون ٢/ ٢٤٥ .

(٢) اللباب ٣/ ١٩٥ .

(٣) جامع البيان ٣/ ٣٣٨ .

(٤) صحيح مسلم ح: ٢٥٥٣، باب البر والإثم .

الْفَرَائِضُ وَصُرِفَتِ الْقِبْلَةُ إِلَى الْكَعْبَةِ وَحُدَّتِ الْحُدُودُ أَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ:  
لَيْسَ الْبِرُّ كُلُّهُ أَنْ تُصَلُّوا وَلَا تَعْمَلُوا غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ - أَيُّ ذَا الْبِرِّ - مَنْ  
آمَنَ بِاللَّهِ، إِلَى آخِرِهَا" (١).

والسياق لا يساعد على ذلك - فيما أحسب - فخير ليس أو اسمها - باختلاف  
القراءة - وهو المصدر المؤول "أن تولوا" لا يستقيم قولكم معه .

ومما سبق نستطيع إيجاز الأقوال في المسألة على النحو الآتي :

١ - رأي سيويه ومن وافقه بتقدير المضاف ، واختلفوا في تقديره على  
وجهين إما في الأول وإما في الثاني ، واستدل لها بما روي من آثار في سبب  
نزولها ، واستشهد أصحاب هذا القول ببعض الآيات ، منها ما ذكره  
الزنجشيري وحمله على التأويل والمبالغة ، ولم يحمله على تقدير المضاف كبيت  
الخنساء رضي الله عنها .

٢ - رأي الفراء ومن وافقه بعدم التقدير ، وحمل ذلك على المبالغة ،  
واستشهدوا ببعض الآيات التي سبق ذكرها .

٣ - رأي أبي عبيدة ومن وافقه بتأويل المصدر باسم الفاعل ، واستشهدوا  
لذلك ببعض الشواهد .

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٣٩ .



٤- رأي العكبري وتابعه السمين وابن عادل بِعَدِّ "البر" اسمَ فاعلٍ، أو من أمثلة المبالغة على زِنَةِ فَعِلٍ مثل فَطِنٍ .

أما سبب الخلاف في هذه الآية فيعود إلى أمور منها :

١- أن المبتدأ والخبر مختلفان ، فالمبتدأ غير الخبر في المعنى فلا بد من التأويل أو التقدير ، فالبر معنى من المعاني فلا يكون خبره من الذوات إلا مجازاً<sup>(١)</sup>، فلذلك ذهب بعضهم إلى التقدير وبعضهم إلى التأويل وبعضهم إلى حملها على المبالغة .

٢- ما روي من الآثار في سبب نزول الآية ، فقد اعتمد عليه أصحاب القول بتقدير المضاف لتقوية رأيهم .

٣- أن البنية الصرفية لكلمة "البر" محتملة لأمرين ، المصدر كما يرى الجمهور ، واسم الفاعل كما يرى العكبري ومن تابعه .

٤- اختلافهم في توجيه الشواهد ؛ إذ حملها بعضهم على تقدير المضاف كبيت الخنساء المتقدم ، وحمله الزمخشري على المبالغة بلا تقدير ، وحملها بعضهم على التأويل .

(١) ينظر البحر ٢/ ١٣٢

## الترجيح:

يترجح لدي - والله أعلم - أحد الأوجه التي ذكرها الشيخان وهو قول سيبويه ومن وافقه بتقدير المضاف في الثاني "ولكن البر بر من آمن" ، وضعف قول العكبري لدي بأن البر يصح أن يكون اسم فاعل ، وقول الزمخشري بأن ذلك بلا تقدير كما وجه به بيت الخنساء لما يأتي :

١- أن القول الأول يقوى بسبب النزول ؛ لأن الصحابي حين سأل الحبيب عليه الصلاة والسلام سألته عن البر ولم يسأله عن البار .

٢- أن البر مصدر ومعنى فلا يكون خبره من الذوات إلا مجازاً وفيه نظر كما سبق وليس على إطلاقه .

٣- أن المعطوفات على "البر" أفعال وأفعال ، والمشاكلة والمجانسة بينها أحسن وأليق بالنص القرآني .

٤- أن الاستدراك يكون من جنس ما قبله فصح تقديره هنا "لأن السابق إنما هو نفى كون البر هو تولى الوجه قبل المشرق والمغرب ، فالذي يُستدرك إنما هو من جنس ما يُنفى" <sup>(١)</sup> ، فتأويل المصدر باسم الفاعل هنا يرد عليه أن النفي في صدر الآية لا يمكن تأويل المصدر فيه باسم الفاعل فكذلك

(١) البحر ٢/١٢٣

هنا، وهذا الإيراد يردّ على ما نقل عن المبرد أنه يقول: "لو كنت ممن يقرأ القرآن ولكن البر - بفتح الباء - ولعل هذا النقل لا يصح عنه كما ذكر ذلك ابن عاشور<sup>(١)</sup> .

٥- أن من يقدر "ذا البر" يرد عليه "أن الاتساع أليق بالأعجاز منه بالصدور"<sup>(٢)</sup> .

٦- أن المقصود نفي اختصاص البر بشأن القبلة مطلقاً من كثرة الاشتغال به والذهول عما سواه "لأنه من الوسائل لا من المقاصد فلا ينبغي أن يكون الاشتغال به قصارى همّة المؤمنين"<sup>(٣)</sup> .

٧- أن هذا الاستعمال شائع في كلام العرب، وما ذكره بعض أهل العلم بحملها على المبالغة أو بتأويلها باسم الفاعل يرد عليه أن المعنى لا يقبله، أو يقبله على ضعف كما بينت فيما استشهد به الفراء، وما استشهد به أبو عبيدة فكلها تحمل على تقدير المضاف والمعنى معها تام .

٨- أن ما ذهب إليه العكبري ومن تبعه إلى أن البر اسم فاعل لا يساعد عليه ما قبله وما بعده .

(١) التحرير والتنوير ٢/ ١٢٩

(٢) إيجاز البيان ١/ ١٣٢

(٣) التحرير والتنوير ٢/ ١٢٨

**المبحث الثالث**

**حذف المضاف فاعلا**

وفيه آيتان .

قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انظُرُوا إِنَّا مُنظَرُونَ ﴾ (١)

انفرد الزمخشري بالحديث عن تقدير المضاف في هذه الآية، واستدل لتقديره ببعض آي الكتاب فقال: " الملائكة ملائكة الموت، أو العذاب أو يَأْتِيَ رَبُّكَ أو يَأْتِيَ كل آيات ربك.

بدليل قوله أو يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يريد آيات القيامة والهلاك الكلي، وبعض الآيات أشرط الساعة، كطلوع الشمس من مغربها، وغير ذلك" (٢).

### الدراسة :

هذه الآية من آيات الصفات التي وقع فيها الخلاف بين السلف والخلف؛ إذ ذهب السلف إلى أن آيات صفات الله عز وجل تُمرُّ بلا بحث عن كیفيتها، ووقع الخلاف بين الخلف في تأويلها وذلك نظرا إلى المعنى المعجمي للفعليين "أتى وجاء" التي يرون أنها مستحيلة في حق الله؛ لأن الإتيان يكون ممن يصح

(١) الأنعام: ١٥٨

(٢) الكشاف ٢/ ٨٢

انتقاله من جهة إلى جهة وذلك لا يصح في حقه سبحانه ، ويبدو هذا الخلاف على النحو الآتي :

أ- عدم التقدير وهو مذهب السلف :

أجرى المتقدمون من سلف هذه الأمة هذه الآية ونظائرهما على ظاهرها ولم يقدروا فيها شيئا ، فقد ذهب الفراء رحمه الله إلى ذلك وذكر أن معنى قوله تعالى أو يأتي ربك : القيامة <sup>(١)</sup> . وقريبا من قوله قال ابن قتيبة إلا أن عبارته أكثر صراحة إذ قال : " أو يَأْتِي رَبُّكَ : يوم القيامة ، أو يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ : طلوع الشمس من مغربها " <sup>(٢)</sup> .

وقوى هذا القول شيخ المفسرين أبو جعفر الطبري بإسناده إلى ابن مسعود رضي الله عنه وإلى قتادة رحمه الله وغيره من التابعين بتفسير المجيء على الحقيقة بلا تأويل ولا تقدير يأتي ربك يوم القيامة <sup>(٣)</sup> .

(١) معاني القرآن ١/ ٣٦٦ .

(٢) غريب القرآن لابن قتيبة ١/ ١٤١ .

(٣) جامع البيان ١٢/ ٢٤٦ وصحح العلامة المحقق أحمد شاكر إسناده فقال في الحاشية : " خبر عبد الله بن مسعود ، لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة ، وهذا إسناد صحيح . وخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧: ٢٢ .

ونرى مكى رحمه الله يذكر علة المجيء مما يعني إثباته له؛ بأنه " لفصل القضاء بين خلقه في موقف القيامة " (١).

وصرح بإثباته البغوي رحمه الله " بِلَا كَيْفٍ، لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ خَلْقِهِ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ " (٢).

وإليه ذهب الحافظ ابن كثير وقال بأن المجيء " كَأَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " (٣).

وذهب الألوسي رحمه الله هذا المذهب وصرح به وردّ ما يلزم من القول به فقال : " وأنت تعلم أن المشهور من مذهب السلف عدم تأويل مثل ذلك بتقدير مضاف ونحوه بل تفويض المراد منه إلى اللطيف الخبير مع الجزم بعدم إرادة الظاهر. ومنهم من يبقيه على الظاهر إلا أنه يدعي أن الإتيان الذي ينسب إليه تعالى ليس الإتيان الذي يتصف به الحادث، وحاصل ذلك أنه يقول بالظواهر وينفي اللوازم ويدعي أنها لوازم في الشاهد، وأين التراب من رب الأرباب " (٤).

(١) الهداية ٣/ ٢٢٥٢

(٢) معالم التنزيل ٣/ ٢٠٧

(٣) تفسير ابن كثير ٣/ ٣٧١

(٤) روح المعاني ٤/ ٣٠٤-٣٠٥

وأيد القاسمي رحمه الله هذا المذهب أيضًا بلا كيف<sup>(١)</sup>.

ونص العلامة الشنقيطي رحمه الله على أن مثل هذه الآيات في صفات الخالق سبحانه " الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ يَمُرُّ كَمَا جَاءَ وَيُؤْمِنُ بِهَا، وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ حَقٌّ، وَأَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَسُبْحَانَ مَنْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا: يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا"<sup>(٢)</sup>.

ب- تقدير المضاف وهو مذهب الخلف :

قال الزجاج رحمه الله: " (أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ) أَوْ يَأْتِي إِهْلَاكُ رَبِّكَ إِيَّاهُمْ وَإِنْتِقَامُهُ مِنْهُمْ، إِمَّا بَعْدَاجٍ عَاجِلٍ أَوْ بِالْقِيَامَةِ. " ومثل له بقوله: " قَدْ نَزَلَ فُلَانٌ بِكَلْدٍ كَذَا، وَقَدْ آتَاهُمْ فُلَانٌ أَيْ قَدْ أَوْقَعَ بِهِمْ"<sup>(٣)</sup>.

وتبعه أبو الليث السمرقندي رحمه الله في ذلك، واستدل له ببعض آي الكتاب فقال: " يعني: يأتي أمر ربك بما وعد لهم كقوله: ﴿فَأَنذَرْتَهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾<sup>(٤)</sup>، ويقال: أن تأتي عقوبة ربك وعذابه، وقد ذكر المضاف إليه

(١) محاسن التأويل ٤/ ٥٤٤

(٢) أضواء البيان ١/ ٥٤٩

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٠٧

(٤) الحشر: ٢



ويراد به المضاف، كقوله تعالى: **وَسئَلِ الْقَرْيَةَ** يعني: أهل القرية.

وكقوله: **وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ** يعني: حب العجل، كذلك هاهنا يأتي أمر ربك يعني: عقوبة ربك وعذاب ربك" (١).

واستبعد ابن عطية رحمه الله حمل المجيء على الحقيقة في حقه سبحانه وتعالى، وحمله على حذف المضاف هو الوجه عنده إذ قال: " وهذا الكلام على كل تأويل فإنما هو بحذف مضاف تقديره: أمر ربك أو بطش ربك أو حساب ربك وإلا فالإتيان المفهوم من اللغة مستحيل في حق الله تعالى. ألا ترى أن الله تعالى يقول: ﴿فَأَنذَهُمُ اللَّهُ مَن حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ (٢) فهذا إتيان قد وقع وهو على المجاز وحذف المضاف" (٣).

ويبين الفخر الرازي رحمه الله وجوها لردّ المجيء في حقه سبحانه منها حمله على المجاز وتقدير المضاف، فقال مجيباً على من اعترض عليه بجواز المجيء والغيبة على الله سبحانه: " قلنا: الجواب عنه من وجوه: الأول: أن هذا حكاية عنهم، وهم كانوا كفارا، واعتقاد الكافر ليس بحجة، والثاني: أن

(١) بحر العلوم ١/٤٩٧

(٢) الحشر: ٢

(٣) المحرر الوجيز ٢/٣٦٦.

هذا مجاز، ونظيره قوله تعالى (فأتى الله بنيانهم)<sup>(١)</sup>،

وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾<sup>(٢)</sup>، والثالث: قيام الأدلة القاطعة على أن المجيء والغيبة على الله تعالى محال، وأقربها قول الخليل صلوات الله عليه في الرد على عبدة الكواكب ﴿قَالَ لَا أَحِبُّ الْأَفْلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال: والمعتمد عليه هو الأول<sup>(٤)</sup>.

واستبعد الألو سي هذا القول بعد أن ذكره وأبطله كما مر<sup>(٥)</sup>.

ونسب القرطبي رحمه الله تقدير المضاف إلى ابن عباس رضي الله عنهما والضحاك رحمه الله<sup>(٦)</sup>، وذكر أن هذه الآية نظير قوله تعالى: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾<sup>(٨)</sup> أي حب العجل<sup>(٩)</sup>.

(١) النحل: ٢٦

(٢) الأحزاب: ٥٧

(٣) الأنعام: ٧٦

(٤) مفاتيح الغيب ١٤ / ١٨٨

(٥) روح المعاني ٤ / ٣٠٥

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ١٤٤

(٧) يوسف: ٨٢

(٨) البقرة: ٩٣

(٩) المصدر السابق

وفي التفسير الذي جمعه الفيروز آبادي رحمه الله ونسب لابن عباس رضي الله عنهما خلاف ذلك، ولم تثبت نسبة الكتاب لابن عباس إذ خلا من الإسناد<sup>(١)</sup>.

ونسبته إلى ابن عباس هنا، والله أعلم، أظن أن فيها نظرًا لأنه أعني القرطبي رحمه الله ذكر في نظير هذه الآية في سورة البقرة عند قوله تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> قول ابن عباس كما في رواية أبي صالح عنه: " هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ " <sup>(٣)</sup>.

ومنع القرطبي رحمه الله " أَنْ يُحْمَلَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَبْرِ عَلَى وَجْهِ الْإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالزَّوَالِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ وَالْأَجْسَامِ، تَعَالَى اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ عَنْ مُمَائِلَةِ الْأَجْسَامِ عُلُوقًا كَبِيرًا " <sup>(٤)</sup>، غير أن النسفي رحمه الله رأى أن الإتيان هنا من المتشابه وفي آيات أخر من المحكم كمطلع سورة النحل وفيها مجيء أمره وهي محكمة فيرد

(١) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ١/ ١٢٣

(٢) البقرة ٢١١

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٢٦

(٤) المصدر السابق ٧/ ١٤٤

المتشابه إلى المحكم<sup>(١)</sup>، وأوجب السمين التقدير<sup>(٢)</sup> كما ذكر في آية البقرة؛ "إذ الإتيان يمتنع إسناؤه إلى الله تعالى حقيقة"<sup>(٣)</sup>.

وحملها الطاهر ابن عاشور على المجاز وتقدير المضاف<sup>(٤)</sup>، وأعرهها صاحب الجدول على تقدير المضاف<sup>(٥)</sup>.

وصرح الأمين الشنقيطي بمنع التقدير مبيناً خطأ من ذهب هذا المذهب ولجأ إلى تأويل بعض آيات الصفات تنزيهاً للخالق عن مشابهة المخلوق، وأن ما كان لفظه مشتركاً فإنه لا يقصد به المشابهة: "فَالظَّاهِرُ الْمُتَبَادِرُ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ مَنْ نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٦)</sup> وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ هَلْ نَقُولُ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ هُوَ مُشَابِهَةُ الْخَلْقِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ وَنَصْرَفَ اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ أَوْ ظَاهِرَهَا الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا تَنْزِيهِ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْنَا أَنْ نَقْرَهُ عَلَى الظَّاهِرِ مِنَ التَّنْزِيهِ؟

(١) مدارك التنزيل ٥٥١ / ١

(٢) الدر المصون ٢٣١ / ٥

(٣) المصدر السابق ٣٦٣ / ٢

(٤) التحرير والتنوير ١٨٥ / ٨

(٥) الجدول ٣٤١ / ٨

(٦) الفتح: ١٠

الجواب أن كل وصف أُسند إلى رب السموات والأرض فظاهره المتبادر منه عند كل مسلم هو التنزيه الكامل عن مشابهة الخلق بإقراره على ظاهره هو الحق وهو تنزيه رب السموات والأرض عن مشابهة الخلق في شيء من صفاته.

فهل يُنكر عاقل أن المتبادر للأذهان السليمة أن الخالق يُنافي المخلوق في ذاته وسائر صفاته؟! لا، والله" (١).

وفصل في ذلك العلامة العثيمين راداً على من أول الصفات وقدر المضاف في مثل هذه الآية فقال في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (٢).

"قال أهل السنة والجماعة: جاء ربك أي هو نفسه يجيء - سبحانه وتعالى - ، لكنه مجيء يليق بجلاله وعظمته لا يشبه مجيء المخلوقين ، ولا يمكن أن نكفيه ، وعلينا أن نضيف الفعل إلى الله كما أضافه الله إلى نفسه. فنقول: إن الله تعالى يجيء يوم القيامة مجيئاً حقيقياً يجيء هو نفسه ، وقال أهل التحريف معناه: وجاء أمر ربك.

(١) منهج دراسة الأسماء والصفات ١/ ٤٠

(٢) الفجر: ٢٢

وهذا جناية على النص من وجهين:

الوجه الأول: نفي ظاهره فأين لهم العلم من أن الله تعالى لم يرد ظاهره.

هل عندهم علم من أن الله لم يرد ظاهره ما أضافه لنفسه؟! والله تعالى

يقول عن القرآن إنه نزله ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>.

فعلينا أن نأخذ بدلالة هذا اللفظ حسب مقتضى هذا اللسان العربي المبين.

فمن أين لنا أن يكون الله تعالى لم يرد ظاهر اللفظ؟! فالقول بنفي ظاهر

النص قول على الله بغير علم.

الوجه الثاني: إثبات معنى لم يدل عليه ظاهر اللفظ، فهل عنده علم أن

الله تعالى أراد المعنى الذي صرف ظاهر اللفظ إليه؟! هل عنده علم أن الله أراد

مجيء أمره؟! قد يكون المراد جاء شيء آخر ينسب إلى الله غير الأمر.

فإذا كل محرف أي كل من صرف الكلام عن ظاهره بدون دليل من الشرع

فإنه قائل على الله بغير علم من وجهين:

الأول: نفيه ظاهر الكلام.

الثاني: إثباته خلاف ذلك الظاهر.

(١) الشعراء: ١٩٥

لهذا كان أهل السنة والجماعة يتبرؤون من التحريف، ويرون أنه جناية على النصوص، وأنه لا يمكن أن يخاطبنا الله تعالى بشيء ويريد خلاف ظاهره بدون أن يبين لنا<sup>(١)</sup>.

ونجمل ما سبق ونبينه فيما يأتي :

أن السبب في مخالفة بعض المتأخرين في حمل اللفظ على ظاهره بلا تقدير هو تنزيه الخالق عن مشابهة خلقه فالخلق يصدق عليهم القدوم والغياب وغيرها ، وهذا مقصد حسن ، ولكن المعول عليه في مثل هذا ليس ما يستحسنه الناس بعقولهم و فهمهم ، فثمت أمور غيبية لا يمكن إدراكها بالعقل وهي فوق تصور الإنسان ؛ إنما المعول عليه ما ورد في الكتاب العزيز والسنة المطهرة فما جاء مما لا تدركه عقولنا يجب الإيمان به بلا تأويل ولا تكييف لأن هذا سيقود كل من استحسن شيئاً أن يرد ما لا يدركه عقله ويقبل ما عداه .

(١) أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنة منها ٢٣ / ١

**الترجيح:**

يترجح لدي والله أعلم عدم صحة قول الزمخشري بتقدير المضاف  
للأسباب الآتية :

١- أن هذه الآية من آيات الصفات التي كف السلف الصالح عن  
الخوض فيها وأمروها كما جاءت وعلى رأسهم الصحابة الكرام رضي الله  
عنهم أجمعين ، وهم أهل اللسان العربي وعليهم نزل القرآن .

٢- أن ما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما بتقدير المضاف لم يثبت  
لدي بل ثبت خلافه كما بينت سابقا في أثر ابن مسعود رضي الله عنه بسند  
صحيح ، والثابت هو ما تقوم به الحجة .

٣- أن السياق الذي وردت فيه الآية يدل على عدم التقدير ، ولذلك  
جئت بهذه الآية في البحث وإلا فلها نظائر كما في آية البقرة وآية الفجر ، ولم  
يفصل الزمخشري القول إلا فيها وقدر فيها مضافا ، وتقديره محل نظر ، فكونه  
يقدر أو يأتي كل آيات ربك فيه أكثر من مقدر ، والأصل عدم التقدير ، وأيضا  
إتيان الملائكة من آيات الله ، فعلى قوله يكون الكلام بعض ثم كل ثم بعض ،  
وهذا مما ينزه عنه البيان القرآني .

٤- أن التقدير يكون عند احتياج الصنعة أو المعنى إليه ، ولا حاجة ثم .



قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتَ بِهِ<sup>ط</sup> فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَالِحًا لَنُكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيْشُرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١﴾

اتفق الشيخان على تقدير المضاف في بعض الوجوه في هذه الآية فقال الزمخشري : " مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ نَفْسُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَهِيَ حَوَاءٌ، خَلَقَهَا مِنْ جَسَدِ آدَمَ مِنْ ضَلْعٍ مِنْ أَضْلَاعِهِ. أَوْ مِنْ جَنْسِهَا كَقَوْلِهِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا.

لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا لِيَطْمَئِنَّ إِلَيْهَا وَيَمِيلَ وَلَا يَنْفِرَ، لِأَنَّ الْجَنْسَ إِلَى الْجَنْسِ أَمِيلٌ وَبِهِ آنَسٌ، وَإِذَا كَانَتْ بَعْضًا مِنْهُ كَانَ السُّكُونُ وَالْمَحَبَّةُ أَبْلَغَ، كَمَا يَسْكُنُ الْإِنْسَانُ إِلَى وَلَدِهِ وَيَجِبُهُ مَحَبَّةُ نَفْسِهِ لِكُونِهِ بَضْعَةً مِنْهُ. وَقَالَ لِيَسْكُنَ فَذَكَرَ بَعْدَ مَا أَنْثَ فِي قَوْلِهِ: وَاحِدَةً. مِنْهَا زَوْجَهَا، ذَهَابًا إِلَى مَعْنَى النَفْسِ لِيَبِينَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا آدَمَ. وَلِأَنَّ الذَّكَرَ هُوَ الَّذِي يَسْكُنُ إِلَى الْأُنْثَى وَيَتَغَشَّاهَا، فَكَانَ التَّذْكَيرُ أَحْسَنَ طَبَاقًا

(١) الأعراف: ١٨٩ - ١٩١

للمعنى . . . دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا دَعَا آدَمَ وَحَوَاءَ رَبَّهُمَا وَمَالِكَ أَمْرَهُمَا الَّذِي هُوَ الْحَقِيقِيُّ بِأَن يُدْعَى وَيُلْتَجَأُ إِلَيْهِ فَقَالَا لَيْنَ آتَيْنَا لَيْنَ وَهَبْتَ لَنَا صَالِحًا وَلِدًا سَوِيًّا قَدْ صَلَحَ بَدَنُهُ وَبَرِيءٌ وَقِيلَ . وَلِدًا ذَكَرًا ، لِأَنَّ الذَّكَورَةَ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْجُودَةِ . وَالضَّمِيرُ فِي آتَيْنَا وَلِنَكُونَنَّ . لِهَمَا وَلِكُلِّ مَنْ يَتَنَاسَلُ مِنْ ذَرِّيَّتِهَا فَلَمَّا آتَاهُمَا مَا طَلَبَاهُ مِنَ الْوَلَدِ الصَّالِحِ السَّوِيِّ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ أَي جَعَلَ أَوْلَادَهُمَا لَهُ شُرَكَاءَ ، عَلَى حَذْفِ الْمَضَافِ وَإِقَامَةِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَكَذَلِكَ فِيهَا آتَاهُمَا أَي آتَى أَوْلَادَهُمَا ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ حَيْثُ جَمَعَ الضَّمِيرَ . وَآدَمَ وَحَوَاءَ بَرِيئَانِ مِنَ الشَّرْكِ . وَمَعْنَى إِشْرَاكِهِمْ فِيهَا آتَاهُمُ اللَّهُ : تَسْمِيَتُهُمْ أَوْلَادَهُمْ بِعَبْدِ الْعِزِيِّ وَعَبْدِ مَنَاةَ وَعَبْدِ شَمْسٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، مَكَانَ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدِ الرَّحِيمِ . وَوَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْخَطَابُ لِقَرِيْشِ الَّذِينَ كَانُوا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُمْ آلُ قُصَيٍّ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ فِي قِصَّةِ أُمِّ مَعْبُدٍ :

فِيَا لَقُصَيٍّ مَا زَوَى اللَّهُ عَنْكُمْ بِهِ مِنْ فَخَارٍ لَا يُبَارَى وَسُودَدٍ

ويراد هو الذي خلقكم من نفس قصي، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السوي جعل له شركاء فيما آتاهما، حيث سميا أولادهما الأربعة بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصي وعبد الدار، وجعل الضمير في يُشْرِكُونَ لهما ولأعقابهما الذين

اقتدوا بهما في الشرك، وهذا تفسير حسن لا إشكال فيه. وقرئ: شركاء أى ذوى شرك وهم الشركاء، أو أحدثا الله شركا في الولد" (١).

وقال العكبري: "﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾: يُقْرَأُ بِالْمَدِّ عَلَى الْجُمُعِ؛ وَشُرَكَاءُ بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَالتَّنْوِينِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: تَقْدِيرُهُ: جَعَلَا لِغَيْرِهِ شُرَكَاءَ؛ أَي: نَصِيْبًا.

وَالثَّانِي: جَعَلَا لَهُ ذَا شِرْكِ، فَحُذِفَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمُضَافُ" (٢).

#### الدراسة:

هذه الآية من الآيات التي أشكلت على أهل العلم واختلفوا في تفسيرها اختلافاً كثيراً، وسيتبين ذلك من خلال أقوالهم على النحو الآتي:

#### أ- القائلون بعدم التقدير:

ذهب جمهور المفسرين إلى عدم التقدير كما حكاه غير واحد (٣).

فقد قال مجاهد بن جبر رحمه الله: " إنه " كَانْ لَا يَعِيشُ لِأَدَمَ وَحَوَّاءَ

(١) الكشاف ٢/ ١٨٦-١٨٨

(٢) التبيان ١/ ٦٠٧

(٣) البغوي ٣/ ٣١٤، والقرطبي ٣/ ٣٧٧، والثعالبي في الجواهر الحسان ٣/ ١٠١ والآلوسي

عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَوَلَدٌ، فَقَالَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ: إِذَا وُلِدَ لَكُمَا فَسَمِّيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ  
وَأَطَاعَا فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾<sup>(١)</sup>.

ووافق في ذلك الفراء<sup>(٢)</sup>.

غير أن ابن قتيبة لما ذكر هذه القصة في تأويل المشكل قال: وإنما جعل له  
الشرك بالتسمية لا بالنية والعقد، وانتهى الكلام في قصة آدم وحواء، ثم ذكر من  
أشرك به بالعقد والنية من ذريتهما، فقال: "فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ" ولو كان أراد آدم  
وحواء لقال: عما يشركان. فهذا يدل على العموم<sup>(٣)</sup>.

وقوى الطبري رحمه الله هذا القول ورجحه ودافع عنه بعد ذكر الخلاف  
والأدلة ونص على أن "أولى القولين بالصواب، قول من قال: عنى بقوله:  
﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ في الاسم لا في العبادة وأن المعنى بذلك  
آدم وحواء، لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك"<sup>(٤)</sup>، وأسند هذا الحديث  
الذي استدل به من قال بهذا القول إلى الحسن البصري عن سمرة بن

(١) تفسير مجاهد ١/٣٤٨.

(٢) معاني القرآن ١/٤٠٠.

(٣) تأويل المشكل ١/١٦١.

(٤) جامع البيان ١٣/٣١٥.

جندب<sup>(١)</sup>، وقد نوقش هذا الإسناد كما سيأتي<sup>(٢)</sup>.

وحمل أبو علي الفارسي في الحجة القراءتين على هذا التوجيه<sup>(٣)</sup>.

وذكر الثعلبي اختلاف أصحاب هذا القول في نسبة الشرك لأدم وتأويل الآية بما يدفع عنه النقص كما يرون فقال المفسرون "كان شركاً في التسمية والصفة لا في العبادة والربوبية".

وقال أهل المعاني: إنهما لم يذهبا إلى أن الحارث ربهما بتسميتهما ولدهما عبد الحارث لكنهما قصدا إلى أن الحارث سبب نجاة الولد وسلامة أمه فسمياه، كما يسمى ربّ المنزل، وكما يسمى الرجل نفسه عبد ضيفه على جهة الخضوع له لا على أن الضيف ربّه كما قال حاتم:

وإِنِّي لَعَبْدُ الضَّيْفِ مَا دَامَ ثَاوِيًّا وَمَا فِيَّ إِلَّا تِلْكَ مِنْ شِيْمَةِ الْعَبْدِ<sup>(٤)</sup>

وإلى ذلك ذهب السمعاني، ورأى أن الشرك في الاسم لا يقدر في التوحيد<sup>(٥)</sup>.

(١) المصدر السابق ١٣/٣٠٩

(٢) ينظر في حاشية الطبري لأحمد شاكر في هذا الموضوع

(٣) الحجة ٤/١١٢.

(٤) تفسير الثعلبي ٤/٣١٦.

(٥) تفسير السمعاني ٢/٢٣٩.

وإني لأعجب من مثل هذا! فكيف يكون ذلك غير قادح في التوحيد وقد نهينا في شرعنا عن ذلك؟! وغير النبي عليه الصلاة والسلام أسماء بعض الصحابة لما أسلموا كعبد الرحمن بن عوف إذ كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو، وغيره من الصحابة الكرام رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>.

وقد نهى عليه الصلاة والسلام أن يقول الرجل عبدي وأمتي كما في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال: "وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي أُمَّتِي، وَلَيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي"<sup>(٢)</sup>، وعند مسلم بلفظ "لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأُمَّتِي كُلُّكُمْ عِبِيدُ اللَّهِ، وَكُلُّ نِسَائِكُمْ إِمَاءُ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَيَقُلْ غُلَامِي وَجَارِيَّتِي وَفَتَاتِي وَفَتَاتِي"<sup>(٣)</sup>، فإذا علم هذا فكيف يصح أن يقال: إن مثل هذا لا يضر!

ونصر هذا القول من المتأخرين الألويسي رحمه الله وقواه وجعله المقدم لكثرة القائلين به كما يقول "وبه صرح كثير من أساطين الإسلام والذاهبون إلى غير هذا الوجه نزر قليل بالنسبة إلى الذاهبين إليه وهم دونهم أيضا في العلم

(١) ينظر في تقوية ذلك في صحيح البخاري ح: ٢٣٠١

(٢) صحيح البخاري ح: ٢٥٥٢

(٣) صحيح مسلم ح: ٢٢٤٩

والفضل وشتان ما بين دندنة النحل وألحان معبد" <sup>(١)</sup>، ونقل عن الطيبي تقويته لذلك وعدم اعتداده بما عداه من الأقوال وقال "إن هذا القول أحسن الأقوال بل لا قول غيره ولا معول إلا عليه لأنه مقتبس من مشكاة النبوة وحضرة الرسالة ﷺ، وأنت قد علمت مني أنه إذا صح الحديث فهو مذهبي وأراه قد صح ولذلك أحجم كميته قلمي عن الجري في ميدان التأويل كما جرى غيره والله تعالى الموفق للصواب" <sup>(٢)</sup>.

#### ب- القائلون بعدم نسبة الشرك إلى آدم وحواء عليهما السلام :

ذهب هذا المذهب الحسن البصري وقتادة فيما نسبته إليهما بعض المفسرين والفقهاء كأبي بكر الجصاص الحنفي <sup>(٣)</sup> في أحكام القرآن عند هذه الآية ":

(١) روح المعاني ٥/ ١٣٣

(٢) وذكر الأقوال السابقة وضعفها ورد ما يرد على ما ذهب إليه من عدم التقدير والتأويل في كلام طويل أحيل إليه . ٥/ ١٢٩ وما بعدها .

(٣) هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي . والجصاص نسبة إلى العمل بالجصاص . درس الفقه على كبار الحنفية في عصره، كأبي الحسن الكرخي، وأبي سهل الزجاج، وأبي سعيد البردعي، وموسى بن نصر الرازي . كان زاهداً ورعاً جمع إلى العلم الصلاح والتقوى . وكان جاداً في طلب العلم، حتى صار إمام الحنفية في عصره ببغداد، وأصبح يشار إليه بالبنان . الفصول في الأصول الشهير بأصول الجصاص؛ أحكام القرآن؛ شرح مختصر الكرخي؛ شرح =

﴿ فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ ﴿ فيما آتاها قال الحسن وقتادة الضمير في جعلًا عائداً إلى النفس وزوجه من ولد آدم لا إلى آدم وحواء ﴾ (١).

واعتمد هذا القول الإمام أبو بكر بن العربي المالكي ورد نسبة الشرك إلى آدم عليه السلام و" أن المراد بهذا جنس الأدميين؛ فإن حالهم في الحمل وخفته وثقله إلى صفة واحدة. وإذا خف عليهم الحمل استمروا به؛ فإذا ثقل عليهم نذروا كل نذر فيه، فإذا ولد لهم ذلك الولد جعلوا فيه لغير الله شركاء في تسميته وعمله، حتى إن منهم من ينسبه إلى الأضنام، ويجعله لغير الله وعلى غير دين الإسلام، وهذا القول أشبه بالحق، وأقرب إلى الصدق، وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص الذي لا يليق بجهال البشر، فكيف بساداتهم وأنبيائهم" (٢).

واختاره القرطبي رحمه الله في تفسيره، ونص على أن قوله تعالى جعلاً له شركاء " راجع إلى جنس الأدميين والتبيين عن حال المشركين من ذرية آدم

مختصر الطحاوي؛ شرح الجامع الصغير؛ شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني؛ وشرح

الأسماء الحسنی؛ كتاب جواب السائل. توفي ببغداد ٣٧٠هـ. الأعلام ١/ ١٧١

(١) أحكام القرآن للجصاص الحنفي ٤/ ٢١٢

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٣٥٥.



عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ الَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ. فَقَوْلُهُ: " جَعَلَا لَهُ " يَعْنِي الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى الْكَافِرَيْنِ، وَيَعْنَى بِهِ الْجِنْسَانَ. وَدَلَّ عَلَى هَذَا ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ \* وَلم يَقُلْ يُشْرِكَانِ. وَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ<sup>(١)</sup>.

ورأى البيضاوي أن المقصود بالنفس الواحدة نفس آدم والآية على تقدير مضاف " أي جعل أولادهما له شركاء فيما أتى أولادهما فسموه عبد العزى وعبد مناف على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويدل عليه قوله: فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ<sup>(٢)</sup>.

وإليه ذهب ابن المنير<sup>(٣)</sup> في الانتصاف من الكشاف في تعقبه للزمخشري ونص على أن الأسلم في التأويل والأقرب إلى الصحة " أن يكون المراد جنسي الذكر والأنثى، لا يقصد فيه إلى معين، وكأن المعنى - والله أعلم - خلقكم جنسًا واحدًا، وجعل أزواجكم منكم أيضًا لتسكنوا إليهن، فلما تغشى الجنس

(١) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٣٣٩

(٢) تفسير البيضاوي ٣/ ٤٥

(٣) هو أحمد بن محمد بن منصور: من علماء الإسكندرية وأدبائها. ولي قضاءها وخطابتها مرتين. اشتهر برده على الزمخشري في كتابه الانتصاف من الكشاف، وله تفسير حديث الإسراء على

طريقة المتكلمين. توفي سنة ٦٨٣ هـ. الأعلام ١/ ٢٢٠

الذي هو الذكر الجنس الآخر الذي هو الأنثى جرى من هذين الجنسين كيت وكيت.

وإنما نسب هذه المقالة إلى الجنس وإن كان فيهم الموحدون، لأن المشركين منهم فجاز أن يضاف الكلام إلى الجنس على طريقة قتل بنو تميم فلانا وإنما قتله بعضهم، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ (١) و ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ (٢).

كما أنه كذلك على التفسير الأول أضاف الشرك إلى أولاد آدم وحواء وهو واقع من بعضهم وعلى التفسير الثاني أضافه إلى قصي وعقبه، والمراد البعض، فهذا السؤال وارد على التأويلات الثلاثة، وجوابه واحد ويسلم هذا الثالث من حذف المضاف المضطر إليه في التأويل الأول. ومما ينصرف إلى التأويل الثاني من استبعاد تخصيص قصي بهذا الأمر المشترك في الجنس، وهو جعل زوجته منه وكون المراد بذلك أن يسكن إليها لأن ذلك عام في الجنس، والله أعلم (٣).

(١) مريم: ٦٦

(٢) عبس: ١٧

(٣) حاشية الكشاف ١٨٦/٢.

واعتمده الحافظ ابن كثير رحمه الله وقواه بعد رده للقول الأول، وإبطاله للاستشهاد بذلك الأثر الذي ذكره الطبري وأخرجه الإمام أحمد<sup>(١)</sup> والترمذي<sup>(٢)</sup> والحاكم وصححه<sup>(٣)</sup> وغيرهم، وفيه عمر ابن إبراهيم عن قتادة، وأعله من ثلاثة أوجه: " أَحَدُهَا: أَنَّ عُمَرَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ هَذَا هُوَ الْبَصْرِيُّ، وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَلَكِنْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ. وَلَكِنْ رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سُمْرَةَ مَرْفُوعًا فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ قَوْلِ سُمْرَةَ نَفْسِهِ، لَيْسَ مَرْفُوعًا، كَمَا قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ. وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ سُمْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، قَالَ: سَمَّيَ آدَمَ ابْنَهُ "عَبْدَ الْحَارِثِ".

الثَّلَاثُ: أَنَّ الْحَسَنَ نَفْسَهُ فَسَّرَ الْآيَةَ بِغَيْرِ هَذَا، فَلَوْ كَانَ هَذَا عِنْدَهُ عَنْ سُمْرَةَ مَرْفُوعًا، لَمَا عَدَلَ عَنْهُ"<sup>(٤)</sup>.

(١) في المسند ح: ٢٠١١٧، ط الرسالة ٣٣/٣٠٥

(٢) في سننه ح: ٣٠٧٧

(٣) في المستدرک ح: ٤٠٠٣

(٤) تفسير ابن كثير ٣/٥٢٦

ورأى ابن كثير أن ثمة آثاراً صحيحة ترجح تفسير الآية بخلاف ما ذهب إليه الجمهور من ذلك ما ذكره عن الحسن البصري في تفسيرها إذ يرى أن المقصود بذلك "هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، رَزَقَهُمُ اللَّهُ أَوْلَادًا، فَهَوِّدُوا وَنَصِّرُوا".

وَهَذِهِ أَسَانِيدُ صَحِيحَةٌ عَنِ الْحَسَنِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ فَسَّرَ الْآيَةَ بِذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ التَّفْسِيرِ وَأَوْلَى مَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَهُ مَحْفُوظًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمَا عَدَلَ عَنْهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، وَلَا سِيَّامَعَ تَقْوَاهُ اللَّهُ وَوَرَعَهُ" (١) ورأى ابن كثير أن هذه الآثار "يُظْهِرُ عَلَيْهَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهَا مِنْ آثَارِ أَهْلِ الْكِتَابِ" (٢).

ونص أبو السعود على أن المقصود بالنفس الواحدة نفس آدم عليه السلام وأن المقصود بقوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ جعل أولادهما ﴿لَهُ﴾ تعالى ﴿شُرَكَاءَ﴾ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ثقة بوضوح الأمر وتعويلاً على ما يعقبه من البيان وكذا الحال في قوله تعالى ﴿فِيمَا آتَاهُمَا﴾ أي فيما آتى أولادهما من الأولاد حيث سمّوهم بعبد مناف وعبد العزى ونحو ذلك" (٣).

(١) تفسير ابن كثير ٥٢٧/٣

(٢) المصدر السابق ٥٢٨/٣

(٣) تفسير أبي السعود ٣٠٤/٣

وعلل ذلك وأضح الفائدة من حذف المضاف فيها فقال "وتخصيصُ إشراكهم هذا بالذكر في مقام التوبيخ مع أن إشراكهم بالعبادة أغلظ منه جنائياً وأقدمُ وقوعاً لما أن مساقَ النظمِ الكريمِ لبيان إخلاصهم بالشكر في مقابلة نعمة الولدِ الصالح وأول كفرهم في حقه إنما هو تسميتهم إياه بما ذكر" (١).

وبيّن رحمه الله وجهاً لطيفاً لحذف المضاف إذ الصورة الظاهرة تشي بأنهما عليهما السلام قد باشرا ذلك الفعل بأنفسهما فما وجه إسناد الشرك إليهما صورة؟ الوجه أنهما لما التزما وأقسما على أن يشكرا إن رزقا الولد أقدماً على نظم أولاديهما في سلك أنفسهما والتزما شكرهم في ضمن شكرهما أوقعتهم ذريتهم في استيجاب الحنث وعدم الشكر (٢).

ج- القائلون بأن المخاطب بهذا هم كفار قريش والنفس الواحدة نفس قصي :

استحسن الزمخشري هذا القول كما مر، وذكره ابن عادل في اللباب وجهاً من وجوه ثلاثة في تأويل هذه الآية مفاد هذا الوجه "أن يكون الخطابُ لقريش الذين كانوا في عهد النبي ﷺ «وهم آل أقصى» .

(١) تفسير أبي السعود ٣/ ٣٠٤

(٢) المصدر السابق بتصريف

والمراد من قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ﴾ قصي وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاها ما طلبا من الولد الصالح السوي جعل له شركاء فيما آتاها حيث سميا أولاهما الأربعة: عبد مناف، وعبد العزى، وعبد قصي وعبد اللات وعبد الدار، وجعل الضمير في يُشْرِكُونَ لهما، ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك<sup>(١)</sup>.

وما سبق نجمه بالآتي :

١- يرى أصحاب القول الأول أن الآية على ظاهرها، ولا حاجة لتقدير مضاف، وحجتهم في ذلك: ما روي من آثار تدل على أن المقصود في هذه الآية آدم وحواء، وأن المقصود في بالشرك الشرك في الاسم لا الشرك في العبادة.

٢- يرى أصحاب القول الثاني أن الآية لا يمكن حملها على أن المقصود بها آدم وحواء وأن الشرك وقع منهما، ففي هذا انتقاص من قدرهما عليهما السلام، وانقسموا إلى فريقين منهم من يرى أن المقصود بالنفس الواحدة الجنس، ويرى الآخرون أن المقصود بذلك آدم وحواء لكن في الآية تقديرا

(١) اللباب ٩/٤١٩.

لمضاف لا يتم المعنى إلا به ، أي جعل أولادهما له شركاء فانقلب الضمير المجرور مرفوعا بعد حذف المضاف ، وحجتهم في ذلك : أن ما روي من الآثار ضعيف ولا يصلح دليلا تحمل الآية عليه ، وأن من روي عنه مثل هذه الآثار من التابعين كالحسن البصري رحمه الله روي عنه بأسانيد صحيحة ما يخالف هذه الآثار ويحمل الآية على ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني فلو صح عنده أنه حديث لما مال إلى غيره ، وأن سياق الآية وسباقها ولحاقها يدل على أن المخاطب بذلك المشركون ، ولذلك ختمت الآية بالتوبيخ " فتعالى الله عما يشركون " ، وأن قراءة عبد الرحمن السلمي دالة على ذلك " فتعالى الله عما تشركون " ، وأن الخطاب في نهاية الآية على صيغة الجمع وآدم وحواء اثنان فيترجح بذلك أن المقصود به المشركون من ذرية آدم عموما وكفار قريش خصوصا .

٣- ويرى أصحاب القول الثالث أن المقصود بالنفس في الآية نفس قصي؛ لأن سياق الآية يفيد أن الخطاب لكفار قريش .

### الترجيح :

بعد أكثر من شهرين من التأمل والموازنة بين أقوال أهل العلم في هذه الآية والنظر في حجج القوم على ما ذهبوا إليه يترجح لدي والعلم عند الله القول الثاني الذي يرى أن المقصود بالنفس الواحدة الجنس الواحدة ، وذلك

لأمور :

١- أن ما استدل به أصحاب القول الأول على أن المقصود بالنفس آدم عليه السلام وأن الشرك وقع منه ومن زوجه من الآثار والأحاديث لا يصلح دليلاً على ذلك ؛ لأن الحديث ضعيف ورده عدد من الأئمة كما ذكر ذلك ابن كثير في تفسيره ، وكذلك ذكره في البداية والنهاية فقال معلقاً على ذلك "والمظنون بل المقطوع به أن رفعه إلى النبي ﷺ خطأ والصواب وقفه" (١) ، ورده أبو حيان في تفسيره (٢) ، وغيرهم كالقاسمي في محاسن التأويل (٣) .

٢- أن من روى أعلم بحديثه وقوله الذي رواه فالحسن البصري -الذي يستند أصحاب القول الأول إلى نقله- رأيه مخالف لما في هذا الأثر الذي يظهر أنه من أقوال أهل الكتاب فلو صح عنده رفعه إلى النبي عليه الصلاة والسلام لما عدل عنه .

٣- أن نسبة الشرك إلى آدم وحواء فيه ما فيه من نسبة هذا الأمر العظيم إليهما عليهما السلام مما ينبغي تنزيههم عنه .

(١) البداية والنهاية ١/ ٢٢٦

(٢) البحر ٥/ ٢٤٦-٢٤٧

(٣) محاسن التأويل ٥/ ٢٣٥



٤- أن سياق الآية وسباقها ولحاقها يدل على صحة هذا القول؛ لأن هذا المقطع من السورة من بدايته توبيخ وخطاب للمشركين ، فالسياق من قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ إلى ما بعد هذه الآية -موضع الدراسة- خطابٌ للمشركين عموماً ولكفار قريش خصوصاً الذين تعنتوا واستنكفوا عن قبول الهدى الذي جاء به خير الورى عليه الصلاة والسلام ، والتعقيبات في هذه الآيات دالة على ذلك .

٥- أن الذين يرون أن في الآية التفاتاً هو قوله تعالى: ﴿ فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ يرد عليه أن قراءة السلمي جاءت بالخطاب ﴿ فتعالى الله عما يشركون ﴾ فيسقط بذلك استشهادهم وتخريجهم .

٦- إن سلمنا أن المقصود بالنفس الواحدة آدم وحواء فتخريج الآية على ما رآه أصحاب القول الأول غير ممكن لما قدمت ، وتخريجها على غيرها من الوجوه ممكن مع تأييد السياق و الأثر والنظر لذلك ، فيمكن تأويلها على تقدير المضاف أي : جعل أولادهما له شركاء ، فيصح ذلك والله أعلم ، ويدل عليه ما ختمت به الآية ﴿ فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ على قراءة الجمهور .

٧- أن هذه الآية فيها انتقال من الشخص إلى الجنس ولها نظائر في الكتاب العزيز ، ذكر ذلك الإمام ابن كثير في البداية والنهاية فقال معلقاً على هذه الآية : فَهَذَا تَنْبِيهُ أَوْلَا بِذِكْرِ آدَمَ، ثُمَّ اسْتَطْرَدَ إِلَى الْجِنْسِ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِهَذَا

ذَكَرَ آدَمَ وَحَوَّاءَ بَلْ لَمَّا جَرَى ذِكْرُ الشَّخْصِ اسْتَطْرَدَ إِلَى الْجِنْسِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٣﴾﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ ﴿٢﴾﴾<sup>(٢)</sup>، وَمَعْلُومٌ أَنَّ رُجُومَ الشَّيَاطِينِ لَيْسَتْ هِيَ أَعْيَانُ مَصَابِيحِ السَّمَاءِ، وَإِنَّمَا اسْتَطْرَدَ مِنْ شَخْصِهَا إِلَى جِنْسِهَا<sup>(٣)</sup>، وهذا الذي تطمئن إليه النفس لأن في القرآن ما يؤيد هذا المسلك .

٨- أن أصحاب القول الأول لجأوا إلى أن المقصود بالشرك الشرك في الاسم لا العبادة، وهذا قول لا يسعفه الدليل كما قدمت ؛ لعدم صحة ما استدلووا به ، فلذلك لا حاجة إلى التأويلات التي ذهبوا إليها من أن إضافة كلمة (عبد) إلى غيرها إنما هي على جهة الشكر والوفاء لمن أسدى إليك معروفًا .

٩- أن الله عز وجل أخبر وهو أصدق القائلين عن آدم بأنه عالم بالأسماء

(١) المؤمنون: ١٢

(٢) الملك ٥

(٣) البداية والنهاية ١ / ٢٢٥

فقال جل ذكره: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾<sup>(١)</sup>، فكان عليه السلام "علماً في علم الأسماء والمسميات فعدم علمه بإبليس واسمه واتباعه إياه في مثل هذا الشأن الخطير أمرٌ قريبٌ من المحال"<sup>(٢)</sup>.

١٠- أن القول الثالث بأن المقصود بالنفس نفس قصي وأن زوجه كانت قرشية وهذا معنى جعل منها زوجها مردود؛ لأن قصياً - كما ذكر ابن هشام وغيره من أهل السير - تزوج حبي بنت حليل سيد خزاعة الذي كان سيد مكة إذ ذاك، فولدت له "عبد الدار، وعبد مناف، وعبد العزى، وعبدًا. فلما انتشر ولد قصي، وكثر ماله، وعظم شرفه، هلك حليل"<sup>(٣)</sup>.

فزوج قصي ليست قرشية بل خزاعية، فعلى هذا هي ليست منه، فهذا يدل على عدم صحة القول.

(١) البقرة: ٣١

(٢) تفسير أبي السعود ٣/٣٠٥.

(٣) سيرة ابن هشام: ١/١١٧

## الفصل الثاني

### حذف المضاف فضلة

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : حذف المضاف مفعولاً به .

المبحث الثاني : حذف المضاف مفعولاً له .

المبحث الثالث : حذف المضاف تابعاً .

المبحث الرابع : حذف المضاف مجروراً بحرف .

**المبحث الأول**

**حذف المضاف مفعولا به**

وفيه ست آيات .

قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

لم يتحدث الزمخشري عن إعراب "يوماً" وإنما فسرها بقوله : "يوماً يريد يوم القيامة"<sup>(٢)</sup> .

أما العكبري فقد أعربها وعلل فقال : "يَوْمًا هُنَا مَفْعُولٌ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّقْوَى لَا يَقَعُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاتَّقُوا عَذَابَ يَوْمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ"<sup>(٣)</sup> .

### الدراسة :

انقسم العلماء في إعراب قوله تعالى "يوماً" على قسمين :

أ- القائلون بإعرابها مفعولاً به :

وانقسم هؤلاء إلى فريقين منهم من قدر مضافاً ومنهم من لم يقدر.

١- من أعربها مفعولاً به بلا تقدير :

(١) البقرة: ٤٨

(٢) الكشاف ١/ ١٣٥

(٣) التبيان ١/ ٦٠

أعرابها أبو جعفر النحاس مفعولاً به بلا تقدير، وتبعه على ذلك الثعلبي<sup>(١)</sup>، ومكي في المشكل<sup>(٢)</sup>، قال النحاس: "يَوْمًا مَنْصُوبٌ بِأَتَقُوا"<sup>(٣)</sup>.

وأجاز أبو حيان إعرابها مفعولاً به على الاتساع في أحد الوجهين عنده<sup>(٤)</sup>.

وجزم النسفي<sup>(٥)</sup> في مدارك التنزيل بإعرابها مفعولاً به لا ظرف ولم يقدر<sup>(٦)</sup>.

ووافقهم الطاهر ابن عاشور في عدم التقدير ونفى صحة إعراب "يَوْمًا" ظرفاً، وجزم بأن انتصابه على المفعولية؛ لأنه "لَمْ يُقْرَأْ بِغَيْرِ التَّنْوِينِ"<sup>(٧)</sup> ولم يقدر مضافاً، وبيّن أن المراد "بِأَتَقَائِهِ أَتَقَاؤُهُ مِنْ حَيْثُ مَا يَحْدُثُ فِيهِ مِنْ

(١) الجواهر الحسان ١/ ١٩٠

(٢) المشكل ١/ ٩٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥١

(٤) البحر ١/ ٣٠٦

(٥) هو أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي حافظ الدين: فقيه حنفي، مفسر له مدارك التنزيل في التفسير، وكنز الدقائق في الفقه، والمنار في أصول الفقه وغيرها. ت ٧١٠هـ. الأعلام

٦٧/٤

(٦) مدارك التنزيل ١/ ٨٧

(٧) التحرير والتنوير ١/ ٤٨٤

الْأَهْوَالِ وَالْعَذَابِ" وخالفهم في أنه يرى أن ذلك " مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الزَّمَانِ عَلَى مَا يَقَعُ فِيهِ كَمَا تَقُولُ مَكَانٌ مُخَوِّفٌ" (١).

٢- من أعربها مفعولاً به بتقدير مضاف :

ذهب السمرقندي صاحب بحر العلوم إلى إعرابها مفعولاً به بتقدير المضاف فقال: " وقوله تعالى: وَاتَّقُوا يَوْمًا، أي واخشوا عذاب يوم" (٢).

وتبعه الواحدي فقال: " ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا ﴾ واحذروا واجتنبوا عقاب يوم" (٣).

وبيّن السمعاني (٤) و البغوي (٥) أن المعنى عليه .

وأجاز ابن عطية رحمه الله هذا الإعراب فقال: " وَاتَّقُوا يَوْمًا نصب يوماً بـ" اتقوا" على السعة، والتقدير عذاب يوم، أو هول يوم، ثم حذف ذلك وأقام اليوم مقامه" (٦).

(١) المصدر السابق .

(٢) بحر العلوم / ١ / ٥٠

(٣) الوجيز / ١ / ١٠٤

(٤) تفسير السمعاني / ١ / ٧٥-٧٦

(٥) معالم التنزيل / ١ / ١١٢

(٦) المحرر الوجيز / ١ / ١٣٩



وجزم أبو القاسم النيسابوري بتقدير المضاف فقال: "وَأَتَّقُوا يَوْمًا: أي: عقاب يوم فحذف المضاف وانتصب يَوْمًا على أنه مفعول"<sup>(١)</sup>.

وعلل أبو البركات ابن الأنباري منعه النصب على الظرفية وتقديره المضاف بأن عدم التقدير "يوجب تكليفهم يوم القيامة، وليس المعنى كذلك، وإنما المعنى واتقوا عذاب يوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾<sup>(٢)</sup> أي عذاب يوم الآزفة"<sup>(٣)</sup>.

وقدره أبو الفرج ابن الجوزي في زاد المسير<sup>(٤)</sup>، وأبو السعود<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان في أحد الوجهين<sup>(٦)</sup>، والسمين أيضًا<sup>(٧)</sup>.

ويفهم من كلام الفخر الرازي ضرورة التقدير وإن لم يصرح به إذ قال: "اعلم أن اتقاء اليوم اتقاء لما يحصل في ذلك اليوم من العقاب والشدائد لأن

(١) إيجاز البيان ٩٢ / ١

(٢) غافر: ١٨

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٨٠ / ١

(٤) زاد المسير ٦٢ / ١

(٥) تفسير أبي السعود ٩٩ / ١

(٦) البحر ٣٠٦ / ١

(٧) الدر المصون ٣٣٥ / ١

نَفْسَ الْيَوْمِ لَا يُتَّقَى وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَرُدَّهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ جَمِيعًا"<sup>(١)</sup>.

ووافق ابن عرفة في بيان السبب لتقدير المضاف وقواه<sup>(٢)</sup>.

وبيّن البقاعي النكتة البلاغية في حذف المضاف أنه "لما كان المتقى إنما هو الجزء الواقع في يوم القيامة حذفه وأقام اليوم مقامه تفخيماً له وتنبهياً على أن عقابه لا يدفع كما يدفع ما في غيره بأنواع الحيل فقال: "يوماً"<sup>(٣)</sup>.

ونصّ إسماعيل حقي الحنفي<sup>(٤)</sup> صاحب روح البيان على أن التقدير في الآية من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال<sup>(٥)</sup>.

#### ب- القائلون بنصب "يوماً" على الظرفية :

رأى ابن عطية جواز نصبها على الظرفية في أحد الوجهين عنده، وأن المفعول محذوف وطوّع المعنى على هذا الإعراب فقال: "ويصح أن يكون

(١) مفاتيح الغيب ٣/ ٤٩٤

(٢) تفسير ابن عرفة ١/ ٢٧٦

(٣) نظم الدرر ١/ ٣٤٨

(٤) هو إسماعيل حقي بن مصطفى الإسلامبولي الحنفي الخلوئي، المولى أبو الفداء: متصوف مفسر له

روح البيان في التفسير، ت ١١٢٧ هـ. الأعلام ١/ ٣١٣

(٥) روح البيان ١/ ١٢٦

نصبه على الظرف لا للتقوى ، لأن يوم القيامة ليس بيوم عمل، ولكن معناه :  
جيئوا متقين يوماً<sup>(١)</sup>.

وتبعه الألووسي في ذلك ورأى جواز ذلك في أحد الوجهين فقال :  
" وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا الْيَوْمَ الْوَقْتُ، وَانْتِصَابُهُ إِمَّا عَلَى  
الظرف والمتقى محذوف - أي وانتقوا العذاب يَوْمًا - وإما مفعول به - واتقاؤه -  
بمعنى - اتقاء ما فيه - إما مجازاً بجعل الظرف عبارة عن المظروف أو كناية عنه  
للزومه له، وإلا - فالإتقاء - من نفس - اليوم - مما لا يمكن، لأنه آت لا محالة،  
ولا بد أن يراه أهل الجنة والنار جميعاً، والممكن المقدور اتقاء ما فيه بالعمل  
الصالح"<sup>(٢)</sup>، ونفى هذا الوجه الطاهر ابن عاشور كما مر<sup>(٣)</sup>.

ونجمل ما سبق فيما يأتي :

- أن حجة من قال إن النصب على الظرفية أن المتقى أو المفعول محذوف ،  
والمعنى جيئوا متقين<sup>(٤)</sup> . وردوا على من منع النصب على الظرفية كأبي البقاء وغيره

(١) المحرر الوجيز ١/ ١٣٩

(٢) روح المعاني ١/ ٢٥٢

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٤٨٤

(٤) المحرر الوجيز ١/ ٧٣، روح المعاني ١/ ٣٠٣، الثعالبي ١/ ٣٠.

- بأن الأمر بالحذر من الأسباب المؤدية إلى العذاب في يوم القيامة<sup>(١)</sup>.
- وأن حجة من يرى النصب على المفعولية بلا تقدير :
- أنه من إطلاق اسم الزمان على ما يقع فيه كما تقول مكان مخوف .
  - أن ذلك من قبيل الاتساع .
- وأن حجة من يرى التقدير :
- أن المتقى ليس بذلك اليوم ؛ لأن الأمر بالتقوى لا يقع في ذلك اليوم كما قال أبو البقاء .
  - لأن إعرابه مفعولاً لا به يوجب تكليفهم يوم القيامة ، وليس المعنى على ذلك ، فهو ممتنع .
  - لأنه لما كان المتقى إنما هو الجزء الواقع في يوم القيامة حذفه وأقام اليوم مقامه تفخيماً له وتنبهياً على أن عقابه لا يدفع كما يدفع ما في غيره بأنواع الحيل .

(١) الدر المنصون ١ / ٣٣٥ ، اللباب ١ / ٢٢٩ .

## الترجيح :

يترجح لدي بعد هذا العرض النصب على المفعولية بتقدير مضاف يناسب المقام ، وذلك لما يأتي :

١- أن الفعل اتقى من مادة وقى يقى والتاء فيه تاء الافتعال والأصل اوتقى ثم أدغمت التاء في التاء واسم الفاعل متقى ، ورجل تقى معناه : أنه موق نفسه من العذاب بالعمل الصالح<sup>(١)</sup> ، وهو مأخوذ من الوقاية وهي الصيانة والاجتناب<sup>(٢)</sup> ، واتقت الشيء أتقيه تقى أي حذرت<sup>(٣)</sup> ، فإذا كان هذا معناه فهل يصح أن يكون فعل الاتقاء والاجتناب يوم القيامة؟! إذ من لازم هذا القول أن يكون المقصود أن يؤخر الناس التقوى إلى ذلك اليوم وهذا والله أعلم غير مراد ، إذ القول بأن النصب على الظرفية يعني أن "يوماً" مفعول فيه ، وهذا ليس من مقدور العبد أن يفعل فيه شيئاً ، وتوضيح ذلك : أني حين أقول : المؤمن يخاف يوم القيامة ، والكافر يخاف يوم القيامة فهل ثمة فرق بين الجملتين ، قد يظن العَجَل أن المعنى واحد ، لكنه لو تأمل قليلاً لوجد البون

(١) تهذيب اللغة ٩/ ٢٠٠

(٢) اللسان ١٥/ ٤٠٣

(٣) التاج ٤٠/ ٢٢٧

شاسعًا؛ إذ المؤمن يخاف عذاب يوم القيامة، والكافر يخاف في يوم القيامة لأنه لم يعمل صالحًا، فبهذا تتضح ضرورة تقدير المضاف حتى يتم المعنى ويتضح ويصح حمل الآية عليه.

٢- ما ذكره أصحاب هذا القول من حجج تقوي عندي هذا القول وتمنع النصب على الظرفية.

٣- أن الذين يرون نصبه على المفعولية من قبيل الاتساع لا يخالفون القائلين بتقدير المضاف لأن الاتساع كما ذكر ذلك ابن السراج وسبقه إلى ذلك سيبويه مسوغ من مسوغات حذف المضاف أو إن شئت فقل صورة من صورته فلا خلاف حينئذ.

قال تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية : " ومعنى لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ لا تغشوها ولا تقوموا إليها واجتنبوها كقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقيل معناه : ولا تقربوا مواضعها وهي المساجد، لقوله عليه الصلاة والسلام : " جنبوا مساجدكم صبيانكم و مجانينكم "<sup>(٤)</sup> وقيل : هو سكر النعاس وغلبة النوم، كقوله :

..... وَرَأَوْا بِسُكْرِ سِنَاتِهِمْ كُلَّ الرُّيُونِ<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>

أما العكبري فقال : " قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ﴾ : قِيلَ : الْمُرَادُ مَوَاضِعُ الصَّلَاةِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَقِيلَ : لَا حَذْفَ فِيهِ "<sup>(٧)</sup>.

(١) النساء: ٤٣

(٢) الإسراء: ٣٢

(٣) الأنعام: ١٥١

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه ح: ٧٥٠

(٥) والبيت للطرماح بن حكيم في ديوانه ٥٤٣، وينظر في كتاب العين ٨/ ٢٧٧ مادة: رين .

(٦) الكشف ١/ ٥١٣

(٧) التبيان ١/ ٣٦٠

## الدراسة :

اختلف العلماء في تفسير هذه الآية على النحو الآتي :

## أ- القائلون بالتقدير :

ذهب الإمام الشافعي في الأم إلى تقدير المضاف في الآية فقال بعد أن عقد بابا بقوله : " بَابُ مَمَرِ الْجُنُبِ وَالْمُشْرِكِ عَلَى الْأَرْضِ وَمَشِيهِمَا عَلَيْهَا . " ثم ذكر هذه الآية ثم قال : فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ ، قَالَ لَا تَقْرَبُوا مَوَاضِعَ الصَّلَاةِ وَمَا أَشْبَهَ مَا قَالَ بِمَا قَالَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ عُبُورٌ سَبِيلٍ إِنَّمَا عُبُورُ السَّبِيلِ فِي مَوْضِعِهَا وَهُوَ الْمَسْجِدُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَرَ الْجُنُبُ فِي الْمَسْجِدِ مَرًّا وَلَا يُقِيمَ فِيهِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ " (١) .

و يفهم من كلام أبي زكريا الفراء تقديره للمضاف وإن لم يصرح بذلك إذ يقول : " وقوله : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ ، نزلت في نفر من أصحاب مُحَمَّد ﷺ شربوا وحضروا الصلاة مع رسول الله ﷺ قبل تحريم الخمر . فأنزل الله تبارك وتعالى لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ مع رسول الله ﷺ ، ولكن صلوهافي

(١) الأم ١ / ٧٠



رحالكم" (١)، وذكر الماتريدي (٢) أن هذا القول قال بمعناه ابن مسعود رضي الله عنه (٣).

وتبعهم السمعاني (٤)(٥).

واستدل الراغب على صحة هذا القول بقوله تعالى: ﴿هُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ﴾ (٦)، يعني ومواضع صلوات (٧).

ويبين ابن عطية رحمه الله أن سبب الخلاف هنا كما تقدم هو الخلاف في

(١) معاني القرآن ١/ ٢٧٠

(٢) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ما تريد (محلة بسمرقند) له: تأويلات أهل السنة في التفسير، أوهام المعتزلة، مأخذ الشرائع في أصول الفقه، شرح الفقه الأكبر، ت ٣٣٣هـ بسمرقند. الأعلام ٧/ ١٩

(٣) تأويلات أهل السنة ٣/ ١٨٧

(٤) هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي مفسر، من العلماء بالحديث. من أهل مرو، مولدا ووفاء. له تفسير السمعاني، والانتصار لأصحاب الحديث. ت ٤٨٩هـ. الأعلام ٧/ ٣٠٣

(٥) تفسير السمعاني ١/ ٤٣٠

(٦) الحج: ٤٠

(٧) تفسير الراغب ٣/ ١٢٥٣

المقصود بالمستثنى "إلا عابري سبيل" <sup>(١)</sup> ، وفصل الفخر الرازي رحمه الله الحديث في هذه المسألة ويبيّن أن فائدة الخلاف تظهر في الحكم الشرعي على كل قول ،

فيكون الاستثناء على القول بالتقدير " دَالًا عَلَى أَنَّهُ يُجُوزُ لِلْجُنُبِ الْعُبُورُ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ " <sup>(٢)</sup> .

ثم ذكر الأسباب التي يرى الشافعية وجودها مرجحًا لقولهم " الأَوَّلُ: أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَالْقُرْبُ وَالْبُعْدُ لَا يَصِحَّانِ عَلَى نَفْسِ الصَّلَاةِ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، إِنَّمَا يَصِحَّانِ عَلَى الْمَسْجِدِ.

الثَّانِي: أَنَّا لَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى مَا قُلْنَا لَكَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ صَحِيحًا، أَمَّا لَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى مَا قُلْتُمْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَابِرَ سَبِيلٍ وَقَدْ عَجَزَ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ بِسَبَبِ الْمَرَضِ الشَّدِيدِ، فَإِنَّهُ يُجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ بِالتَّيْمُمِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ أَوْلَى.

الثَّالِثُ: أَنَّا إِذَا حَمَلْنَا عَابِرَ السَّبِيلِ عَلَى الْجُنُبِ الْمَسَافِرِ، فَهَذَا إِنْ كَانَ وَاجِدًا

(١) المحرر الوجيز ٥٧/٢

(٢) مفاتيح الغيب ٨٦/١٠

لِلْمَاءِ لَمْ يُجْزَ لَهُ الْقُرْبُ مِنَ الصَّلَاةِ الْبَتَّةَ، فَحِينَئِذٍ يُحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْآيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِدًا لِلْمَاءِ لَمْ يُجْزَ لَهُ الصَّلَاةُ إِلَّا مَعَ التَّيْمُمِ، فَيُنْفَتِحُ إِلَى إِضْمَارِ هَذَا الشَّرْطِ فِي الْآيَةِ، وَأَمَّا عَلَى مَا قُلْنَاهُ فَإِنَّا لَا نَفْتَحِرُ إِلَى إِضْمَارِ شَيْءٍ فِي الْآيَةِ فَكَانَ قَوْلُنَا أَوْلَى.

الرَّابِعُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ حُكْمَ السَّفَرِ وَعَدَمَ الْمَاءِ، وَجَوَازِ التَّيْمُمِ بَعْدَ هَذَا، فَلَا يُجْزِئُ حَمْلُ هَذَا عَلَى حُكْمٍ مَذْكُورٍ فِي آيَةٍ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ، وَالَّذِي يُؤَكِّدُهُ أَنَّ الْقُرَّاءَ كُلَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْوَقْفَ عِنْدَ قَوْلِهِ: حَتَّى تَغْتَسِلُوا ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ قَوْلَهُ: وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى لِأَنَّهُ حُكْمٌ آخَرٌ. وَأَمَّا إِذَا حَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَمْ نَحْتَجِ فِيهِ إِلَى هَذِهِ الْإِلْحَاقَاتِ فَكَانَ مَا قُلْنَاهُ أَوْلَى" (١).

ب- القائلون بعدم التقدير ، وأن المقصود بالصلاة العبادة المعروفة والسكر حالة السكر من شرب الخمر :

أسند ابن جرير الطبري رحمه الله إلى علي بن أبي طالب و ابن عباس رضي الله عنهم هذا القول (٢) .

(١) مفاتيح الغيب ١٠/٨٦، وينظر مثل هذا التفصيل في تفسير القرطبي ٥/٢٠٢، وفي الدر المنصور ٦٨٧/٣ .

(٢) جامع البيان ٣/٣٧٦ .

وذكر أن سبب نزول هذه الآية " أن عبد الرحمن بن عوف صنع طعامًا وشرابًا، فدعا نفرًا من أصحاب النبي ﷺ، فأكلوا وشرَبوا حتى ثَمَلوا، فقدموا عليًّا يصلي بهم المغرب، فقرأ: "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ، وَأَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَأَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَيَا دِينَ" ، فأنزل الله تبارك وتعالى هذه الآية: "لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون"<sup>(١)</sup>، وفي رواية أخرى أن الذي صلى بهم عبد الرحمن بن عوف، وفي غيرها لم يصرح بمن صلى بهم .

واختاره الطبري رحمه الله بعد أن بين الخلاف فيها فقال: " وأولى القولين في ذلك بتأويل الآية ، تأويل من قال: ذلك نهي من الله المؤمنين عن أن يقربوا الصلاة وهم سكارى من الشراب قبل تحريم الخمر، للأخبار المتظاهرة عن أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك كذلك، نهي من الله، وأن هذه الآية نزلت فيمن ذكرت أنها نزلت فيه"<sup>(٢)</sup> ، ووافقه الزجاج<sup>(٣)</sup> ، وأجاز الفخر الرازي لهؤلاء أن يعترضوا على الشافعي ومن وافقه بأن " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا

(١) جامع البيان ٣/٣٧٦

(٢) المصدر السابق ٨/٣٧٨

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢/٥٥

نُقُولُونَ ﴿ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ نَفْسُ الصَّلَاةِ لِأَنَّ  
 الْمَسْجِدَ لَيْسَ فِيهِ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ يَمْنَعُ السُّكْرَ مِنْهُ ، أَمَّا الصَّلَاةُ فَفِيهَا أَقْوَالٌ  
 مَخْصُوصَةٌ يَمْنَعُ السُّكْرَ مِنْهَا ، فَكَانَ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى هَذَا أَوْلَى " (١) .

### ج- القائلون بأن الآية تحمل على الأمرين :

ذهب الماتريدي رحمه الله لما حكى الخلاف إلى أن الآية تحمل عليهما جميعا ،  
 أي : أن النهي عن الصلاة في حال السكر و عن قربان المسجد في هذه الحال  
 فـ"أي الوجهين أريد به فالآخر داخل فيه؛ لأنه إذا نهى عن حضور مكانها  
 لحرمة فهي أعلى في الحرمة، وأحق في المنع ، وأيد ذلك قوله - سبحانه وتعالى:  
 ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ ، والعلم بالقول يحتاج إليه في حق الفعل؛ لئلا يترك  
 المفروض من الذكر فيفسد ، أو يدخل المحرم فيه فيفسد ، وفي ذلك دلالة أحد  
 الوجهين ، وفي حق العموم الوجهان جميعا ، وهو على الخطأ يقول ؛ فثبت أن  
 الخطأ من القول في الصلاة مفسد؛ إذ لو كان لا يفسد لم يكن سوى النهي، وفي  
 التأخير نهى أيضا، والله أعلم.

ولو أريد به الصلاة فإنها المكان لأجلها، فلا وجه للحضور دون إمكان

(١) مفاتيح الغيب ١٠/٨٦

الفعل للفعل، والله أعلم" (١).

وتبعه الواحدي على ذلك وأن المراد بذلك " مواضع الصَّلَاة أي: المساجد ﴿وَأَنْتُمْ سُكَّرَى﴾ ، نُهَوِا عَنِ الصَّلَاةِ وَعَنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ فِي حَالِ السُّكْرِ وَكَانَ هَذَا قَبْلَ نَزُولِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ يَجْتَنِبُونَ السُّكْرَ وَالْمُسْكَرَ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ" (٢)

وأيدهما الحافظ ابن كثير رحمه الله ونص على أن الله تعالى هنا ينهى " عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ السُّكْرِ، الَّذِي لَا يَدْرِي مَعَهُ الْمُصَلِّي مَا يَقُولُ، وَعَنْ قُرْبَانِ مَحَلِّهَا -وَهِيَ الْمَسَاجِدُ- لِلجُنُبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُجْتَازًا مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ مِنْ غَيْرِ مُكْثٍ وَقَدْ كَانَ هَذَا قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ" (٣)، ويلزم من قوله هذا تقدير المضاف ولا بد، ويرد على هذا القول أن فيه حملاً للفظ على الحقيقة والمجاز في آن واحد .

د- القائلون بتأويل السكر بمعنى غير المشهور إذ المراد به سكر النوم :

أسند ابن جرير رحمه الله إلى ابن الضحاك قوله : " ليست لمن يقربها

(١) تأويلات أهل السنة ٣/ ١٨٩

(٢) الوجيز ١/ ٢٦٥

(٣) تفسير ابن كثير ٢/ ٣٠٨

سكران من الشراب، إنما عُنِي بها سكر النوم" (١).

وخطأ النحاس هذا القول من جهات : " منها أنه لا يعرف في اللغة، والحديث على غيره ولا يجوز أن يتعبد النائم في حال نومه؛ فثبت أن سكارى من السكر الذي هو شرب، وقوله حَتَّى تَعْلَمُوا ما تَقُولُونَ بدل على أن من كان يعلم ما يقول فليس سكران" (٢).

ورد أبو بكر الجصاص الحنفي هذا القول من وجهين : " أَحدهمَا أَنَّ النَّائِمَ وَمَنْ خَالَطَ عَيْنَهُ النَّوْمُ لَا يُسَمَّى سَكْرَانَ وَمَنْ سَكِرَ مِنَ الشَّرَابِ يُسَمَّى سَكْرَانَ حَقِيقَةً فَوَجَبَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَا يُجُوزُ صَرْفُهُ عَنْهَا إِلَى الْمُجَازِ إِلَّا بِدَلَالَةٍ" (٣)، والثاني : سبب النزول السابق ذكره .

ونتج عن خلاف المفسرين بعض الأحكام الشرعية تتمثل في الآتي :

١- رأى الإمام الشافعي أن الآية على تقدير مضاف ورتب على ذلك الحكم الذي يراه مستنبطاً من الآية بجواز عبور جنب المسجد (٤)، لأن القرب

(١) جامع البيان ٣/ ٣٧٧

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢١٦

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ١٦٥

(٤) الأم ١/ ٧٠

بالنسبة لموضع الصلاة حقيقة وللصلاة مجاز ، وصرف الكلام على الحقيقة أولى .

٢- وخالفه في ذلك الحنفية ومن وافقهم إذ يرون أنه عدل عن مقتضى الظاهر بلا موجب إلا توهم لزوم جواز صلاة الجنب حال كونه عابر سبيل<sup>(١)</sup> ، ويرون أن ما اعتمد عليه الشافعي من قوله تعالى "إلا عابري سبيل" المقصود به عندهم المسافر الذي لم يجد الماء فيحل له الصلاة بعد التيمم؛ إذ يرون إجراء اللفظ على ظاهره بلا تأويل كما ذهب الشافعية<sup>(٢)</sup> .

٣- أجاب الشافعية على اعتراض الحنفية بأن الحكم ليس مختصا بالمسافر الجنب الذي لم يجد الماء ، بل كذلك الحاضر يجوز له ذلك<sup>(٣)</sup> .

٤- رأى ابن حزم موافقاً للجمهور أن النهي في الآية عن الصلاة فقط ، وأجاز أن يمكث الجنب في المسجد واستشهد بأن أهل الصفة رضي الله عنهم كانوا يبيتون في المسجد ولا يخلو أن يحتلم أحدهم ، ومع ذلك لم يُنْهوا ، ورأى بناء على مذهبه الظاهري أنه لا يجوز الظن بأن الله تعالى يريد أمراً فيلبس على

(١) البحر الرائق ١/ ٢٠٥

(٢) بدائع الصنائع ١/ ٣٨

(٣) المجموع شرح المهذب ٢/ ١٦٠ .



عباده ولا يوضح لهم المقصود ، فإنه لو كان يريد - كما يفهم ابن حزم- أن يقول لا تقربوا مواضع الصلاة لما ترك ذلك مبهما<sup>(١)</sup> .

وبما نقل عن الشافعي ومن خالفه من الحنفية وغيرهم يظهر أثر الخلاف في تقدير المضاف وعدمه على الحكم والمعنى الذي تتخرج الآية عليه .

وبعد طول تأمل وتوقف عند هذه الآية وتفسير أهل العلم لها وحجج كلا الطرفين التي لها حظ من النظر والاستدلال ، وجدت ما يأتي :

١- أن صدر الآية يفهم منه عدم جواز الصلاة حتى يكون المصلي كامل العقل والعلة منصوص عليها " حتى تعلموا ما تقولون " .

٢- أن قوله "جنباً" معطوفة على موضع الجملة الحالية قبلها ، وهذا يفهم منه استواءهما في الحكم والنهاي .

٣- أن الاستثناء في الآية يفهم منه أمران : المسافر والعاير في المسجد .

٤- أن الفريقين -الشافعي والجمهور- يحملون الصلاة على معناها الحقيقي ، ولكنهم اختلفوا في التقدير وعدمه .

(١) المحلى ١/ ٤٠٠ ، ينظر الفقه الإسلامي وأدلته ١/ ٤٧٦

- ٥- أن سبب النزول يقوي عدم التقدير والاستثناء يقوي التقدير .
- ٦- أن من حاول الجمع بين القولين يرد عليه حمل اللفظ على الحقيقة والمجاز في آنٍ.
- ٧- أن من حاول الجمع بين القولين يرد عليه أن ما بعدها يرجح أحد المعنيين فلا بد من التعيين .
- ٨- يرى بعض أهل اللغة أن النهي ليس فيه ما يدل على التقدير ؛ لأن صيغة الفعل تقرب بضم العين غير تقرب بفتحها<sup>(١)</sup> . ويشكل على هذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَمِهِمْ هَكَذَا ﴾<sup>(٢)</sup> .
- ٩- النهي بهذا الفعل جاء في القرآن في ثمانية مواضع كما أحصيت ، منها آيتان في البقرة هما ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وآية النساء هذه ، وآيتان في الأنعام هما ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا

(١) ينظر التاج ٤ / ٥ مادة ق رب

(٢) التوبة : ٢٨

(٣) البقرة : ١٨٧

(٤) البقرة : ٢٢٢

(٥) الأنعام : ١٥١

مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿١﴾ ، وآية التوبة السابقة ، وآيتان في الإسراء هما:  
﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى ﴾ (٢) ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ ﴾ (٣) .

### الترجيح :

يبدو لدي بعد ذلك والله أعلم صحة قول الزمخشري الأول بأن الآية على  
ظاهرها بلا تقدير لما يأتي :

١- أن سبب النزول يقوي هذا القول ، وتفسير الآية مقترنا بسبب  
النزول مقدم على غيره .

٢- أن الغاية المذكورة بعد النهي ، والعلة المذكورة في الآية دالتان على  
ذلك وهي قوله تعالى ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ .

٣- أن الأصل عدم التقدير .

٤- عدم صحة حمل السكر على معنى النوم .

(١) الأنعام: ١٥٢

(٢) الإسراء: ٣٢

(٣) الإسراء: ٣٤

قال تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ  
 أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ۗ قَالَ أَتَقْوُونَ اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١).

في قراءة هذه الآية وجهان عند القراء : وجه بالياء وآخر بالتاء في قوله  
 "يستطيع" ، فالجمهور على القراءة بالياء والرفع في "ربك" ، وانفرد الكسائي  
 -رحم الله الجميع- بالقراءة بالتاء للخطاب والنصب في "ربك" ، ورويت  
 هذه القراءة عن بعض الصحابة منهم أم المؤمنين عائشة وعلي ومعاذ بن جبل  
 رضي الله عنهم ، وروي عن أم المؤمنين تقديمها هذه القراءة على قراءة الرفع  
 بتوجيه لطيف سيمر معنا إن شاء الله .

واتفق الشيخان على التقدير في قراءة الكسائي .

فقد قال الزمخشري في تفسيرها : " وقوله : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ كلام لا  
 يرد مثله عن مؤمنين معظمين لربهم ، وكذلك قول عيسى عليه السلام لهم  
 معناه : اتقوا الله ولا تشكوا في اقتداره واستطاعته ، ولا تقترحوا عليه ، ولا  
 تتحكموا ما تشتهون من الآيات فتهلكوا إذا عصيتموه بعدها إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ  
 إن كانت دعواكم للإيمان صحيحة .

(١) المائة: ١١٢

وقرى:

هل تستطيع ربك، أى هل تستطيع سؤال ربك، والمعنى: هل تسأله ذلك من غير صارف يصرّفك عن سؤاله<sup>(١)</sup>.

وتحدث أبو البقاء عنها فقال: " يُقْرَأُ بِالْيَاءِ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْمَعْنَى هَلْ يَقْدِرُ رَبُّكَ، أَوْ يَفْعَلُ. وَقِيلَ التَّقْدِيرُ: هَلْ يُطِيعُ رَبُّكَ، وَهَمَّا بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِثْلَ اسْتَجَابَ، وَأَجَابَ، وَاسْتَجِبَ، وَأَجِبَ. وَيُقْرَأُ بِالتَّاءِ، وَرَبُّكَ نُصِبَ، وَالتَّقْدِيرُ: هَلْ تَسْتَطِيعُ سُؤَالَ رَبِّكَ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَنْ يُنَزَّلَ»؛ فَعَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُولَى هُوَ مَفْعُولٌ يَسْتَطِيعُ، وَالتَّقْدِيرُ: عَلَى أَنْ يُنَزَّلَ، أَوْ فِي أَنْ يُنَزَّلَ.

وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَحْتَاجَ إِلَى حَرْفٍ جَرَّ عَلَى أَنْ يَكُونَ يَسْتَطِيعُ بِمَعْنَى يُطِيقُ؛ وَعَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى يَكُونُ مَفْعُولًا لِسُؤَالَ مُحذُوفٍ<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة :

وافق أكثر أهل التأويل والإعراب الشيخين فيما قالاه بتقدير المضاف في

(١) الكشاف ١/ ٦٩٣

(٢) التبيان ١/ ٤٧٣

الآية في قراءة الكسائي ، ولجأ بعضهم إلى التأويل والتضمين وبدا ذلك على النحو الآتي :

#### أ- القائلون بتقدير المضاف :

ذكر الفراء قراءة عائشة وعلي رضي الله عنهما ولم يصرح بالتقدير إلا أنه يفهم من بيانه أنه يريد به إذ قال : " وَذُكِرَ عَن عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُمَا قَرَأَ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ بِالتَّاءِ، وَذَكَرَ عَن مُعَاذٍ أَنَّهُ قَالَ: أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ بِالتَّاءِ، وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ. أَي هَلْ تَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ تَسْأَلَ رَبَّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ" (١).

وأوجب المتريدي رحمه الله التقدير والإضمار في هذه القراءة فقال : " فمن قرأ بالتاء ذهب في التأويل إلى أن فيه إضماراً؛ كأنهم قالوا: هل تستطيع أن تسأل ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء.

ومن قرأ بالياء قال: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ ، أي: هل يجيب ربك دعاءك إذا دعوته أن ينزل علينا مائدة من السماء" (٢).

(١) معاني القرآن ١ / ٣٢٥

(٢) تأويلات أهل السنة ٣ / ٦٥٠

وتابعه النحاس في ذلك<sup>(١)</sup>.

وخرج أبو الحسن ابن خالويه قراءة الكسائي على تقدير المضاف، وبيّن المعنى على القراءتين فقال: "فالحجة لمن قرأ بالرفع أنه جعل الفعل لله تعالى فرفعه به وهم في هذا السؤال عالمون أنه يستطيع ذلك فلفظه لفظ الاستفهام ومعناه معنى الطلب والسؤال والحجة لمن قرأ بالنصب أنه أراد هل تستطيع سؤال ربك ثم حذف السؤال وأقام ربك مقامه كما قال واسأل القرية يريد أهل القرية ومعناه: سل ربك أن يفعل بنا ذلك فإنه عليه قادر"<sup>(٢)</sup>.

وأوجب أبو علي الفارسي التقدير في الحجة وبيّن أن المعنى لا يستقيم بغير التقدير فقال: "المراد: هل تستطيع سؤال ربك؟" ثم قال بعد ذلك: "وأما أن في قوله هل تستطيع سؤال ربك فهو من صلة المصدر المحذوف، ولا يستقيم الكلام إلا على تقدير ذلك، ألا ترى أنه لا يصح: هل تستطيع أن يفعل غيرك؟ وأن الاستفهام لا يصح عنه، كما لا يصح في الإخبار أنت تستطيع أن يفعل زيد، فأن في قوله (أن ينزل علينا) متعلق بالمصدر المحذوف

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٨٨

(٢) الحجة في القراءات السبع ١/ ١٣٥

على أنه مفعول به<sup>(١)</sup>، وتبعه الأنباري<sup>(٢)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، والآلوسي<sup>(٥)</sup>.

ونقل مكّي في الهداية قول أمنا عائشة رضي الله عنها، وقدر لذلك مضافاً، فقال: "وقراه الكسائي بالتاء، ونصب (ربك)، ومعناها: أن الحواريين لم يكونوا شاكين، إنما قالوا لعيسى: هل تستطيع أنت ذلك؟".

قالت عائشة: كان الحواريون لا يشكون أن الله قادر على أن ينزل عليهم مائدة. وروي عنها أنها قالت: كان الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾. و تقدير قراءة الكسائي: هل تستطيع مسألة ربك أن ينزل علينا مائدة<sup>(٦)</sup>.

(١) الحجة لأبي علي الفارسي ٢٧٣/٣، وله رأي آخر نسبه إليه السمين يرى تأويلها بغير التقدير الدرالمصون ٦٤٩/٢.

(٢) البيان ٣١٠/١

(٣) مفاتيح الغيب ٤٦١/١٢

(٤) البحر ٤١٠/٤

(٥) روح المعاني ٥٧/٤

(٦) الهداية ١٩٣٠/٣ - ١٩٣١



وعلل ابنُ عطية ميلَ بعض الصحابة إلى قراءة التاء فقال : " وبسببها مال فريق من الصحابة وغيرهم إلى غير هذه القراءة فقرأ علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وابن عباس وعائشة وسعيد بن جبير «هل تستطيع ربك» بالتاء ونصب الباء من ربك. المعنى هل تستطيع أن تسأل ربك؟ قالت عائشة رضي الله عنها: كان الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا هل يستطيع ربك." وحاول رحمه الله تخريج قراءة الياء قائلاً : " نزهتهم عائشة عن بشاعة اللفظ وإلا فليس يلزمهم منه جهل بالله تعالى على ما قد تبين آنفاً ، مشيراً إلى قوله قبل هذا : " وهذا ليس لأنهم شكوا في قدرة الله على هذا الأمر بمعنى هل يفعل تعالى هذا وهل تقع منه إجابة إليه ؟ وهذا كما قال لعبد الله بن زيد هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ فالمعنى : هل يخف عليك وهل تفعله؟" (١).

### ب- القائلون بالتضمن والتأويل :

ذهب بعض أهل العلم إلى عدم التقدير وتأويل الآية منهم الزجاج فقد قال عن قراءة التاء : " فمن قرأ (هل تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ) . فالمعنى هل تستدعي إجابته وطاعته في أن يُنزلَ علينا ، ومن قراها (هل يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) كان معناه

(١) المحرر الوجيز ٢ / ٢٥٩

هل يقدر ربُّك .

وليس المعنى عندي - والله أعلم - أنهم جهلوا أن الله يقدر على أن ينزل مائدة ، ولكن وجه السؤال هل ترينا أنت أن ربَّك يُرينا ما سألنا من أجلك من آياتك التي تدل على نبوتك ."<sup>(١)</sup>

وذهب الطاهر ابن عاشور إلى قريب من هذا فقال : " وَقَرَأَهُ الْكِسَائِيُّ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ - بِتَاءِ الْمُخَاطَبِ وَنَصْبِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ - مِنْ قَوْلِهِ رَبُّكَ عَلَى أَنَّ رَبَّكَ مَفْعُولٌ بِهِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى هَلْ تَسْأَلُ لَنَا رَبَّكَ ، فَعَبَّرَ بِالِاسْتِطَاعَةِ عَنْ طَلَبِ الطَّاعَةِ ، أَيْ إِجَابَةِ السُّؤَالِ "<sup>(٢)</sup> .

ويبدو مما سبق :

- ١ - أن الجمهور على تقدير المضاف طلبا لصحة المعنى .
- ٢ - أن الزجاج والطاهر ابن عاشور لجأ إلى التأويل .
- ٣ - أن بعض الصحابة رضي الله عنهم مال إلى قراءة التاء تنزيها منهم رضي الله عنهم للحواريين بأن يكون ذلك القول شكاً منهم في قدرة الله .

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٢٠

(٢) التحرير والتنوير ٧/١٠٦

أما الأجوبة عن الإشكال الوارد في فهم قراءة الجمهور:

نُقل عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وغيرها تقديمها قراءة التاء على قراءة الجمهور بالياء وسببه أنها نزهتهم عن بشاعة سؤالهم ذلك بأنهم كانوا مؤمنين فلا يصدر منهم ذلك وقالت: كان الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا: "هل يستطيع ربك" <sup>(١)</sup>، وأجيب عن ذلك بأجوبة منها:

١- أنهم سألوا ذلك لتطمئن قلوبهم كما فعل الخليل عليه السلام <sup>(٢)</sup>.

٢- أن ذلك كان قبل تمكن الإيمان من قلوبهم.

٣- أن ذلك على المجاز كقول الرجل لصاحبه: هل تستطيع أن تقوم معي؟ وهو يعلم استطاعته.

٤- أن في مشاهدة هذه الآية العظيمة مزيدا من الطمأنينة، كيف لا وهي شيء خارق للعادة <sup>(٣)</sup>، بل أبعد الطبري أكثر من هذا بأن قدم قراءة الياء عليها <sup>(٤)</sup>.

(١) المحرر الوجيز ٢/٢٥٩

(٢) الماتريدي ٣/٦٤٩

(٣) ينظر الثعالبي ٢/٤٣٩، لباب التأويل ٢/٩١

(٤) جامع البيان ١١/٢٢٠

٥- أن قراءة الياء جاءت على سنن العرب في كلامها<sup>(١)</sup>.

### الترجيح :

يترجح لدي قول الزمخشري والعكبري بضرورة تقدير المضاف في قراءة الكسائي، هل تستطيع سؤال ربك؟ لما يأتي :

١- لاحتياج المعنى إلى هذا التقدير ولتعدر حمل الآية على غيره.

٢- أن ما ذكره الزجاج بتضمين تستطيع معنى تستدعي فهو على ما فيه من التأويل يتطلب تقديرا للمضاف أيضا؛ إذ يكون التقدير هل تستدعي طاعة ربك بأن ينزل، وفيه أيضا بعد عن ظاهر النص والمعنى مما يجعل رأي الجمهور خيرا منه.

٣- أن ما ذكره ابن عاشور بأن تستطيع بمعنى تطيع، فعبر بالاستطاعة عن طلب الطاعة فيه بعد أيضا عن ظاهر اللفظ والنص وتفسير للآية بمعان أخرى، وفي ظاهر النص والسياق ما يغني عنها ويرجح تقدير المضاف على تلك المعاني التي رام ابن عاشور وغيره حمل الآية عليها.

(١) التحرير والتنوير ٧/ ١٠٥

قال تعالى : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(١)</sup>.

اتفق الإمامان على تقدير المضاف في هذه الآية ، فقد قال أبو القاسم في تفسير هذه الآية ما نصه : " السقاية والعمارة : مصدران من سقى وعمر ، كالصيانة والوقاية . ولا بد من مضاف محذوف تقديره أَجَعَلْتُمْ أَهْلَ سِقَايَةِ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَتَصَدَّقَهُ قِرَاءَةُ ابْنِ الزَّبِيرِ وَأَبَى وَجِزَةَ السَّعْدِيِّ وَكَانَ مِنَ الْقُرَاءِ : سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمَرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ " <sup>(٢)</sup>.

وقال أبو البقاء : " الْجُمُهورُ عَلَى سِقَايَةِ الْبِئَاءِ ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مِثْلُ الْعِمَارَةِ ، صَحَّتِ الْبِئَاءُ لَمَّا كَانَتْ بَعْدَهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ ؛ وَالتَّقْدِيرُ : أَجَعَلْتُمْ أَصْحَابَ سِقَايَةِ الْحَاجِّ ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : كإِيمَانٍ مَنْ ءَامَنَ ؛ لِيَكُونَ الْأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي . وَقُرِيءَ : «سُقَاةَ الْحَاجِّ وَعَمَرَةَ الْمَسْجِدِ» عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ سَاقٍ وَعَامِرٍ " <sup>(٣)</sup>.

(١) التوبة: ١٩

(٢) الكشاف ٢/٢٥٦

(٣) التبيان ٢/٦٣٩

## الدراسة :

اختلف العربون والمفسرون في هذه الآية على النحو الآتي :

## أ- القائلون بعدم التقدير :

ذهب أبو زكريا الفراء رحمه الله إلى عدم التقدير في الآية فقال : " وقوله :  
أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ، ولم يقل : سُقَاة  
الحاجِّ وعامري ... كمن آمن ، فهذا مثل قوله : وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ، يكون  
المصدر يكفي من الأسماء ، والأسماء من المصدر إذا كَانَ المعنى مستدلاً عَلَيْهِ  
بِهَا " (١) .

أما البغوي رحمه الله - مع تقديمه لتقدير المضاف كما سيرد بعد قليل -  
فقد حكى وجهاً للتأويل فقال : " وَقِيلَ : السُّقَايَةُ وَالْعِمَارَةُ بِمَعْنَى السَّاقِي  
وَالْعَامِرِ ، وَتَقْدِيرُهُ : أَجَعَلْتُمْ سَاقِي الْحَاجِّ وَعَامِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ  
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْعَقِبَةُ لِلنَّقْوَى ﴾ (٢)  
أَيُّ : لِلْمُتَّقِينَ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ (أَجَعَلْتُمْ سُقَاةَ  
الحاج وعَمَرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ، عَلَى جَمْعِ السَّاقِي وَالْعَامِرِ ، كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ

(١) معاني القرآن ١/ ٤٢٧

(٢) طه : ١٣٢

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" (١).

### ب- القائلون بتقدير المضاف :

ذهب جمهور المفسرين والمعرّبين إلى هذا الوجه ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج عند إعراب هذه الآية غير أنه قدّر المضاف في الأول فقال : " أجعلتم أهل سِقَايَةِ الْحَاجِّ وَأَهْلَ عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ" (٢).

غير أن أبا منصور الماتريدي قد أوجب التقدير والإضمار لكي تصح المقابلة على وجهين إما تقدير المصدر أو صاحبه فقال: " في الآية إضمار فعل أو فاعل لكي تصح المقابلة؛ لأنه إنما يقابل فعل بفعل، أو فاعل بفاعل، لا يقابل فعل بفاعل، ولا فاعل بفعل، فهاهنا ذكر السقاية وعمارة المسجد مقابل من آمن بالله، فهو - والله أعلم : أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد كإيمان من آمن بالله واليوم الآخر؟! "

(١) معالم التنزيل ٣٢٦/٢

(٢) معاني القرآن للزجاج ٤٣٨/٢

أو أن يقال: أ جعلتم القائم بإصلاح سقاية الحاج و عامر المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر؟! ليكون مقابلة شخص بشخص، أو فعل بفعل<sup>(١)</sup>.

وتبعهم النحاس في أن التقدير في العربية " أ جعلتم أصحاب سقاية الحاج "<sup>(٢)</sup>.

لكن مكي لما قدر المضاف قدره على وجهين " تَقْدِيرُهُ إِنْ كَانَ الحَذْفُ مِنْ أَوْلِهِ أ جعلتم أصحاب سقاية الحاج وَأَصْحَابَ عِمَارَةِ المَسْجِدِ الحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَإِنْ قَدَرْتَ الحَذْفَ مِنْ آخِرِهِ كَانَ تَقْدِيرُهُ أ جعلتم سِقَايَةَ الحَاجِ وَعِمَارَةَ المَسْجِدِ الحَرَامِ كَأَيَّمَانٍ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ " وقدّر المضاف هنا " لِيَكُونَ المَبْتَدَأُ هُوَ الحَبْرُ فِي المَعْنَى وَبِهِ يَصِحُّ الكَلَامُ والفائدة "<sup>(٣)</sup>.

وتبعه البغوي<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٦)</sup>، والقرطبي<sup>(٧)</sup>،

(١) تأويلات أهل السنة ٣١٨/٥

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٢

(٣) المشكل ٣٢٦-٣٢٥/١

(٤) معالم التنزيل ٣٢٦/٢

(٥) المحرر الوجيز ١٦/٣

(٦) البيان ٣٩٦/١

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٩١/٨



وأبو حيان<sup>(١)</sup>، والسمين<sup>(٢)</sup>، والآلوسي<sup>(٣)</sup>.

ووافق الفخر الرازي أبا القاسم الزمخشري لما حكى قوله فقال: "وَاعْلَمْ  
 أَنَّ السَّقَايَةَ وَالْعِمَارَةَ فَعَلَ، قَوْلُهُ: كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْفَاعِلِ، فَظَاهِرُ اللَّفْظِ  
 يَقْتَضِي تَشْبِيهَ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ، وَالصِّفَةِ بِالذَّاتِ وَأَنَّهُ مُحَالٌ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ  
 وَهُوَ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ نَقُولَ التَّقْدِيرِ أَجَعَلْتُمْ أَهْلَ سِقَايَةِ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ  
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمِ آمَنَ بِاللَّهِ؟ وَيَقْوِيهِ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ سُقَاةَ الْحَاجِّ  
 وَعَمَرَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالثَّانِي: أَنَّ نَقُولَ التَّقْدِيرِ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ  
 كَأَيَّامٍ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ؟ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:  
 ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ومما سبق نخلص إلى :

١- أن الجمهور على تقدير المضاف، واختلف في تقديره على وجهين في

الأول أو في الثاني .

(١) البحر ٥/٣٨٨

(٢) الدر المصون ٦/٣٢

(٣) روح المعاني ٥/٢١٦

(٤) مفاتيح الغيب ١٦/١٢-١٣

٢- أن الفراء ومن وافقه على عدم التقدير .

ولا بد قبل بيان الراجح من الأقوال والأوجه بيان سبب نزول الآية، فسبب النزول من أقوى المرجحات عند تعارض الأقوال واختلافها وتنوعها .

فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه<sup>(١)</sup> في كتاب الإمارة باب فضل الشهادة في سبيل الله أن " النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: كنت عند منبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال رجل: ما أبالي ألا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحاج. وقال آخر: ما أبالي ألا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام.

وقال آخر: الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلت.

فزجرهم عمر وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يوم الجمعة، ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستفتيته فيما اختلفتم فيه، فأنزل الله عز وجل: ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ الآية إلى آخرها"<sup>(٢)</sup> .

(١) مسلم ح: ١٨٧٩

(٢) وينظر أيضا الصحيح المسند من أسباب النزول لمقبل الوادعي ١/١٠٦

فيظهر من ذلك أن هذه حادثة تذاكر فيها بعض الصحابة الأعمال الفاضلة وأيها أفضل، وهذا يقوي تقدير المصدر "كإيمان من ..".

لكن الطبري رحمه الله لما ذكر هذه الآية بيّن أنها جاءت توبيخاً "لقوم افتخروا بالسقاية وسدانة البيت، فأعلمهم جل ثناؤه أن الفخر في الإيمان بالله واليوم الآخر والجهد في سبيله، لا في الذي افتخروا به من السّدانة والسقاية."<sup>(١)</sup> وذكر لذلك بعض الآثار<sup>(٢)</sup>.

وهذا يقوي التقدير في المبتدأ "أجعلتم أهل سقاية الحاج"، فما الراجح بعد هذا؟

### الترجيح :

يترجح لدي بعد طول تأمل فيما ذكره أئمة العلم في تفسير الآية وإعرابها وسبب نزولها أن ماذهب إليه الزمخشري والعكبري والجمهور بتقدير مضاف هو المتجه حتى تتم المقابلة والمقارنة، فلا مقارنة بين ذات وحدث .

أما تقديره فهل يكون في الأول أم في الثاني؟

(١) تفسير الطبري ١٤/١٦٨

(٢) المصدر السابق ١٤/١٦٩-١٧٢

يستوي عندي تقديره في الأول والثاني لتكافؤ الأدلة والقرائن لدي فلم أستطع ترجيح أحدهما على الآخر لأمر:

١- لأن التقدير في الأواخر أكثر وأشهر .

٢- ولأن المقارنة بين فعلين كما في سبب النزول ، والتفضيل بين الطرفين يتعلق بأفعالهم لا بذواتهم وإلا فكلهم مسلمون مؤمنون وقراءة أبي وابن الزبير دالة على ذلك ، وهذا كما يفهم من اختيار الزمخشري ، ويكون التقدير على هذا : أجعلتم سقاية الحاج .. كإيمان من آمن بالله واليوم الآخر .

٣- ولأن بعض الآثار التي ذكرها غير واحد من أهل العلم فيها أن الآية نزلت في مجادلة بين بعض المؤمنين وبعض المشركين كما ذكر ذلك الطبري وغيره ، فعليه يكون التقدير في الأول أوفق لهذا أي : أجعلتم أهل أو أصحاب سقاية الحاج كمن آمن بالله ..

٤- ولأن ختام الآية فيه دلالة على عدم التسوية بين الذوات ، فالعليم سبحانه ختم الآية بقوله ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ، وإن كان لأهل القول الأول أن يقولوا إن السابقين من المؤمنين ليسوا كغيرهم ممن تأخر إسلامهم .

قال تعالى : ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

قال الزمخشري في تفسيرها : " الْقَرْيَةُ الَّتِي كُنَّا فِيهَا هِيَ مِصْرُ ، أَيْ أُرْسِلَ إِلَى أَهْلِهَا فَسَلِّمُوا عَنْ كُنْهِ الْقِصَّةِ وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَأَصْحَابَ الْعَيْرِ ، وَكَانُوا قَوْمًا مِنْ كِنَعَانَ مِنْ جِيرَانَ يَعْقُوبَ ، وَقِيلَ مِنْ أَهْلِ صِنْعَاءَ ، مَعْنَاهُ : فَرَجَعُوا إِلَى آبَائِهِمْ فَقَالُوا لَهُ مَا قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ ، فَقَالَ : بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا أُرْدَمْتُوهُ ، وَإِلَّا فَمَا أَدْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ أَنَّ السَّارِقَ يَأْخُذُ بِسَرِقَتِهِ لَوْلَا فَتْوَاكُمْ وَتَعْلِيمُكُمْ بِهِمْ جَمِيعًا بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ وَرُوبِيلَ أَوْ غَيْرِهِ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ بِحَالِي فِي الْحَزْنِ وَالْأَسْفِ الْحَكِيمُ الَّذِي لَمْ يَبْتَلِنِي بِذَلِكَ إِلَّا لِحِكْمَةٍ وَمَصْلَحَةٍ "<sup>(٢)</sup> .

أما أبو البقاء فقدّر المضاف صراحة وعلل جواز حذفه هنا فقال : " أَيُّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ؛ وَجَازَ حَذْفُ الْمُضَافِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَلْتَبَسُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْعَيْرَ الَّتِي .. ﴾<sup>(٣)</sup> فَيَرَادُ بِهَا الْإِبِلُ ؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمُضَافُ مَحْذُوفًا أَيْضًا ؛ أَيُّ أَصْحَابِ الْعَيْرِ ؛ وَقِيلَ : الْعَيْرُ : الْقَافِلَةُ ، وَهُمْ النَّاسُ

(١) يوسف: ٨٢

(٢) الكشاف ٤٩٦/٢

(٣) سورة يوسف ٨٢

الرَّاجِعُونَ مِنَ السَّفَرِ فَعَلَىٰ هَذَا لَيْسَ فِيهِ حَذْفٌ" (١).

### الدراسة :

هذه الآية هي علم هذا الباب أعني باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفيها ما فيها من خلاف بين أهل العلم في مسائل منها جواز المجاز في القرآن وعدمه ، فقد استدل بها بعض أهل البيان على إيجاز الحذف في القرآن ، فبعض الذين يرون منع المجاز في القرآن يقدرّون مضافا فيها والذين يرون جوازه يجرون الآية على ظاهرها بلا تقدير ويرون ذلك جاريا على سنن العرب في كلامها ، وانقسم العلماء حيال هذه الآية إلى فريقين :

#### ١ - القائلين بالتقدير :

استدل شيخ النحاة سيبويه بهذه الآية على الاتساع في الكلام والاختصار فقال : " ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه : ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ إنّما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا " (٢) ، ونسب إليه بعض من جاء بعده من المفسرين - كما سيأتي - القول بأن هذا من المجاز.

(١) التبيان ٢/ ٧٤٢

(٢) الكتاب ١/ ٢١٢

وصرح بحذف المضاف فيها عند حديثه عن الإضافة إلى أسماء القبائل والإضافة إلى الأم والأب فقال: " فإذا قلت: هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول، فإنما تريد ذلك المعنى، غير أنك إذا حذف المضاف تخفيفاً، كما قال عز وجل: ﴿ وَسَّئِلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ، ويطوهم الطريق، وإنما يريدون: أهل القرية وأهل الطريق" (١).

وذكر بعض أحكام المضاف بعد حذفه فقال: " وهذا في كلام العرب كثير، فلما حذف المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه فجرى مجراه، وصرفت تميماً وأسداً؛ لأنك لم تجعل واحداً منهما اسماً للقبيلة؛ فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف، ألا ترى أنك لو قلت: أسأل واسطاً كان في الانصراف على حاله إذا قلت: أهل واسط فأنت لم تغير ذلك المعنى وذلك التأليف، إلا أنك حذف.

وإن شئت قلت: هؤلاء تميم وأسد؛ لأنك تقول: هؤلاء بنو أسد وبنو تميم، فكما أثبت اسم الجميع ههنا أثبت هنالك اسم المؤنث، يعني في: هذه تميم وأسد.

(١) المصدر السابق ٣/ ٢٤٧

فإن قلت: لم لم يقولوا: هذا تميمٌ، فيكون اللفظ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول: جاءت القرية، تريد: أهلها؟ فلا تهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين أفرادهم الرجل، فكرهوا الالتباس<sup>(١)</sup>.

وتبعه أبو عبيدة صاحب المجاز فقال في المقدمة: "ومن مجاز ما حذف وفيه مضمير، قال: ﴿ وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ ، فهذا محذوف فيه ضمير مجازه: وسل أهل القرية، ومن في العير"<sup>(٢)</sup>.

واستدل المبرد بهذه الآية على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه عند توجيهه لقولهم زيد سيرٌ في أحد التوجيهين: "أحدهما: أن يكون: زيد صاحب سير، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف؛ لما يدل عليه؛ كما قال الله عز وجل: ﴿ وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ إِنَّمَا هُوَ: أهل القرية"<sup>(٣)</sup>.

أما أبو جعفر الطبري فيفهم من تفسيره واختياره في الآية تقدير المضاف وإن لم يصرح إذ قال: "يقول: وإن كنت مُتَّهَمًا لنا، لا تصدقنا على ما نقول من أن ابنك سرق: (فاسأل القرية التي كنا فيها) ، وهي مصر، يقول: سل من فيها

(١) الكتاب ١/ ٢١٢

(٢) مجاز القرآن ١/ ٨

(٣) المقتضب ٣/ ٢٣٠



من أهلها ﴿ وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ ، وهي القافلة التي كنا فيها، التي أقبلنا منها معها، عن خبر ابنك وحقيقة ما أخبرناك عنه من سَرَقِهِ ، فإنك تَخْبُرُ مصداق ذلك ﴿ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴾ فيما أخبرناك من خبره " (١) .

وعلى هذا الرأي سار كلُّ من النحاس (٢) ، والسمرقندي (٣) ، والشعلبي (٤) ، والسمعاني (٥) ، والبغوي (٦) ، والماوردي إذ بيّن أن المضاف حذف إيجازاً لدلالة الحال عليه (٧) .

وتبعهم ابن الأنباري (٨) فيما نسبه إليه ابن الجوزي ، والباقولي (٩) ، و سلطان العلماء (١٠) و أبو حيان (١١) ، و السمين (١٢) .

(١) جامع البيان ٢١٢/٦

(٢) إعراب القرآن ٢١٢/٢

(٣) بحر العلوم ٢٠٦/٢

(٤) الكشف والبيان ٢٤٦/٥

(٥) تفسير القرآن ٥٦/٣

(٦) معالم التنزيل ٢٦٧/٤

(٧) النكت والعيون ٦٨/٣

(٨) زاد المسير ٤٦٢/٢

(٩) إعراب القرآن ٧١/١

(١٠) مجاز القرآن ١٠٨/١٠٩

(١١) البحر المحيط ٣١٣/٦

(١٢) الدر المصون ٥٤٤/٦

أما ابن عطية فقد وافقهم في تقدير المضاف ونسبه إلى الجمهور وذكر أنه هو الصحيح<sup>(١)</sup>، غير أنه ذهب إلى أن " حذف المضاف هو عين المجاز وعظمه - هذا مذهب سيوييه وغيره من أهل النظر - وليس كل حذف مجازاً"<sup>(٢)</sup>.

وذكر الزركشي رحمه الله في البرهان أنواع المجاز في القرآن بعد أن ذكر الخلاف في وقوعه فيه وصرح بأن الجمهور على وقوعه فيه، ثم ذكر أنواع المجاز اللغوي والعقلي وذكر من أنواعه النقصان ومثل له بهذه الآية<sup>(٣)</sup>.

أما الألويسي فقد جزم بحذف المضاف على أي حال باختلاف الأقوال، وأن المسئول عنه محذوف للعلم به<sup>(٤)</sup>.

وقد انقسم أصحاب هذا القول في عدّ هذه الآية ونظائرها من المجاز وهل الإضمار من باب المجاز على قولين :

١ - منهم من يرى أن حذف المضاف من المجاز كما نسب ذلك ابن عطية

(١) المحرر الوجيز ٣ / ٢٧١

(٢) المصدر السابق.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٢٧٤

(٤) روح المعاني ٧ / ٣٧

إلى سيويه وغيره<sup>(١)</sup> .

٢- ومنهم من يرى أن حذف المضاف ليس من المجاز وإنما على الحقيقة وأن المضاف المقدر مراد ، كما ذكر ذلك العز ابن عبد السلام إذ قال : " ليس حذف المضاف من المجاز؛ لأن المجاز استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً ، والكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كقوله تعالى ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا ﴾ فنسبة السؤال إلى القرية والعيير هو التجوز " وعلل ذلك قائلاً " لأن السؤال موضوع لمن يفهمه ، فاستعماله في الجمادات استعمال للفظ في غير موضعه ، فكونها مسؤولين من جهة اللفظ دون المعنى هو المجاز"<sup>(٢)</sup> .

وفرق الفخر الرازي في المحصول بين الإضمار والمجاز وبين أنهما ليسا قسمًا واحدًا بل هما قسيمان<sup>(٣)</sup> .

(١) الدر المصون ٦ / ٥٤٤ ، روح المعاني ٧ / ٣٧ .

(٢) مجاز القرآن ١ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) المحصول ١ / ٣٥٨ - ٣٦١ .

ورجح الزركشي إذ قال في بيان أنواع المجاز اللغوي والعقلي: "الثاني عشر: النقصان ومنه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كقوله: ﴿ وَسئَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ أي: أهلها" إلى أن قال: "وذهب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من المجاز؛ لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ولأن الكلمة المحذوفة ليست كذلك وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوبا إلى المضاف" (١).

وذهب العلامة الشنقيطي - بناء على رأيه في منع المجاز - إلى حمل الآية على حذف المضاف، وذكر أن المضاف المحذوف تدل عليه دلالة الاقتضاء فقال في كتابه منع جواز المجاز عند إجاباته على ما رأى غيره في بعض الآيات أنها مجاز: "والجواب عن قوله: ﴿ وَسئَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ من وجهين أيضا:

الأول: أن إطلاق القرية وإرادة أهلها من أساليب اللغة العربية أيضا كما قدمنا.

الثاني: أن المضاف المحذوف كأنه مذكور لأنه مدلول عليه بالاقتضاء، وتغيير الإعراب عند الحذف من أساليب اللغة أيضا كما عقده في "الخلاصة"

(١) البرهان ٢ / ٢٧٤

بقوله:

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذفاً  
مع أن كثيراً من علماء الأصول يُسمون الدلالة على المحذوف في نحو  
قوله: ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ دلالة الاقتضاء<sup>(١)</sup>.

وأذكر أني سألت الدكتور محمد أبو موسى عن علاقة حذف المضاف  
بالمجاز فقال لي: لو قدرت المضاف حملت الكلام على الحقيقة، ولو لم تقدر  
حملته على المجاز.

والقول بحمل الكلام على الحقيقة أقوى من ناحية النظر؛ إذ المضاف  
المحذوف مراد في مقصود المتكلم.

ب- القائلين بعدم التقدير:

أجاز أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله عدم التقدير فقال: " ويجوز أن  
يكون المعنى: وسل القرية والعرير فإنها تعقل عنك لأنك نبي والأنبياء قد  
تخاطبهم الأحجار والبهائم، فعلى هذا تسلم الآية من إضمار<sup>(٢)</sup>.

(١) منع جواز المجاز ٢٧

(٢) زاد المسير ٢ / ٤٦٢

وذكر السمين قولين من ثلاثة من غير تقدير أحدهما : أنه " حقيقة لا مجاز فيه، وذلك أنه يجوز أن يسأل القرية نفسها والإبل فتجيبه، لأنه نبيٌّ يجوز أن ينطق له الجهاد والبهائم" (١).

وأحال الثاني إلى المجاز لا إلى الحقيقة " ولكنه من باب إطلاق اسم المحل على الحال للمجاورة كالزاوية" (٢).

واستبعد هذا القول ابن عطية قبله إذ قال : " وقالت فرقة: بل أحالوه على سؤال الجهادات والبهائم حقيقة، ومن حيث هو نبي فلا يبعد أن تخبره بالحقيقة... وهذا وإن جوز فبعيد، والأول أقوى" (٣).

وحاول الدكتور محمد السامرائي ترجيح المجاز على حذف المضاف فقال: " والذي يبدو لي أن سؤال القرية أبلغ في رد التهمة من سؤال أهلها" (٤)، وقال بعد أن ذكر بعض الشواهد والاعتراض عليها وتأويلها على غير حذف المضاف : " نستنتج مما سبق أن الأخذ بهذه التعبيرات من غير تقدير أبلغ من

(١) الدر المصون ٦ / ٥٤٤

(٢) السابق

(٣) المحرر الوجيز ٣ / ٢٧١

(٤) الحجج النحوية. ١ / ١٢٤

تقديرها على حذف مضاف<sup>(١)</sup>.

يتبين لي مما سبق كله الآتي :

١- أن أهل التأويل والإعراب اختلفوا في هذه الآية على قولين تقدير المضاف وعدمه .

٢- أن كلا الفريقين اختلفوا فيما بينهم على حمل الكلام على الحقيقة أو على المجاز .

فأمّا القول بأنها مجاز وأنها على حذف المضاف وأن حذف المضاف من المجاز وحملوا على ذلك قول سيبويه بأن حذف المضاف هو عين المجاز وعظمه كما ذكر ذلك ابن عطية ومن بعده = فهذا مما لم أجده عند سيبويه بهذا النص ، وإنما يفهم من كلامه ما يفهم من كلام أبي عبيدة في مجازه ، وذلك أن المجاز عند أبي عبيدة منه الاختصار ، ولم يكن كل ما ذكره أبو عبيدة في مقدمته من قبيل المجاز الذي هو مقابل للحقيقة ، بل في ما ذكره ما يدل على الاختصار أي ما يحذف من الكلام ، كما في الأثر: (أُعْطِيَتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَاخْتَصِرَ لِي الْحَدِيثُ اخْتِصَارًا)<sup>(٢)</sup> ، وما اصطلح علماء المعاني على تسميته بالإيجاز ، إيجاز

(١) المصدر السابق ١ / ١٢٦

(٢) فضائل القرآن لابن الضريس ١ / ٥٤

القصر وإيجاز الحذف<sup>(١)</sup>، فيكون حذف المضاف من قبيل إيجاز الحذف، ولا يحمل هذا الكلام على أن المجاز المقصود به ما اصطاح عليه البيانين بأنه استعمال اللفظ في غير ما وضع له، والحقيقة استعمال اللفظ في ما وضع له<sup>(٢)</sup>.

ولذلك أقول إن حذف المضاف من الحقيقة كما ذكر ذلك العز ابن عبد السلام ومن وافقه، وليس من المجاز؛ لأن المضاف المحذوف كأنه مذكور لأنه مدلول عليه بدلالة الاقتضاء.

### الترجيح :

بعد التأمل فيما ذكره أهل العلم في هذه الآية يترجح لدي الآتي :

- ١- أن ما ذهب إليه الزمخشري والعكبري في تقدير المضاف في الآية صواب، وحمل الكلام حينئذ على الحقيقة لا على المجاز.
- ٢- جواز حمل الآية على عدم التقدير مجازاً أو حقيقة مبالغة في بيان صدقهم وأنهم ما كذبوا أباهم في قيلهم ذلك، وأن أباهم لو سأل القرية لأجابه ما فيها من جمادات.

(١) ينظر البلاغة العربية للميداني ٢٩/٢

(٢) ينظر المصدر السابق ٢/٢١٧-٢١٨



٣- المجاز ووقوعه في القرآن مما أثبتته جمهور العلماء من أصوليين وفقهاء ،  
وهو الراجح<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر البحر المحيط للزركشي ٣/ ٥٠ ، وكتاب منع جواز المجاز للشنقيطي ، وكتاب المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار للمطعني .

قال تعالى : ﴿ أَفِيْهِذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ ﴾ (٨١) وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴿ (١) .

اتفق الزمخشري والعكبري على تقدير المضاف في الآية ، وانفرد الزمخشري بذكر قراءة أخرى للآية فقال : " على حذف المضاف ، يعني : وتجعلون شكر رزقكم التكذيب ، أي : وضعتم التكذيب موضع الشكر . وقرأ علي رضي الله عنه : « وتجعلون شكركم أنكم تكذبون » وقيل : هي قراءة رسول الله ﷺ ، والمعنى وتجعلون شكركم لنعمة القرآن أنكم تكذبون به " (٢) .

وقال أبو البقاء : " ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ ﴾ أي شُكْرَ رِزْقِكُمْ " (٣) .

### الدراسة :

اختلف أهل التفسير والتأويل في هذه الآية على النحو الآتي :

#### أ- القائلون بتقدير المضاف :

ذهب جمع من المفسرين والمعرّبين إلى تقدير المضاف في الآية ، فقد

(١) الواقعة: ٨١ - ٨٢

(٢) الكشاف ٤٨٨ / ٦

(٣) التبيان ١٢٠٦ / ٢

استحسن أبو زكريا الفراء رحمه الله هذا المعنى ورأى أنه من الحسن في العربية " أن تقول: جعلت زيارتي إياك أنك استخففت بي، فيكون المعنى: جعلت ثواب الزيارة- الجفاء. " وذكر تقدير المضاف هنا قائلاً: " كذلك جعلتم شكر الرزق- التكذيب" <sup>(١)</sup>، وصرح بالتقدير ابن قتيبة رحمه الله فقال: " وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَي شُكْرِكُمْ، أَنْكُمْ تُكْذِبُونَ: أَي جَعَلْتُمْ شُكْرَ الرِّزْقِ التَّكْذِيبَ" <sup>(٢)</sup>.

وذكر الطبري أن هذا الاستعمال مثل قول القائل: " جعلت إحساني إليك إساءة منك إليّ، بمعنى: جعلت: شكر إحساني، أو ثواب إحساني إليك إساءة منك إليّ" <sup>(٣)</sup>.

وذكر بعض الآثار التي تدل على أن سبب نزول الآية مقالة بعض الناس لما نزل المطر: مطرنا بنوء كذا وكذا <sup>(٤)</sup>.

أما الزجاج فقد ضعف ما ورد من تفسيرها بغير هذا - كما سيرد بعد قليل - ، وأن المعنى هنا: " تجعلون شكر رزقكم أن تقولوا: مطرنا بنوء كذا،

(١) معاني القرآن ٣ / ١٣٠

(٢) غريب القرآن ١ / ٣٨٩

(٣) جامع البيان ٢٣ / ١٥٣

(٤) المصدر السابق .

فَتَكْذِبُونَ فِي ذَلِكَ" (١).

وإليه ذهب النحاس (٢)، والثعلبي (٣)، والواحدي (٤)، والقرطبي (٥)،  
والبيضاوي (٦).

ومثّل له السمعاني بقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (٧)، والتقدير:  
واشتعل شعر الرأس شيباً (٨).

ويبين ابن عطية بعد أن حكى إجماع المفسرين على أن الآية نزلت توبيخاً  
للقائلين في المطر مطرنا بنوء كذا وكذا = أن المعنى:

وتجعلون شكر رزقكم، كما تقول لرجل: جعلت يا فلان إحساني إليك أن  
تثمتني المعنى: جعلت شكر إحساني (٩).

(١) معاني القرآن ١١٦/٥

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٢٩/٤

(٣) الجواهر الحسان ٢١٨/٩

(٤) الوجيز ١٠٦٤/١

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/١٧

(٦) تفسير البيضاوي ١٨٣/٥.

(٧) مريم: ٤

(٨) تفسير السمعاني ٣٦٠/٥

(٩) المحرر الوجيز ٢٥٢/٥

واستشهد بها ابن مالك في الكافية الشافية على حذف مضافين  
فقال:

وقد يزيلون مضافين معاً كـ "تجعلون رزقكم" فاستمعوا  
فحذف "الشكر" وقبله بدل وذا كثير حيث لا يخشى خلل<sup>(١)</sup>  
وعلل الألويسي اختياره لهذا القول بأنه "تفسير مآثور نطقت به السنة  
المقبولة، وذهب إليه الجمهور وليس فيه ما يأبى إرادة معنى مطابق لسبب  
النزول وموافق لسياق النظم الكريم وسباقه"<sup>(٢)</sup>.

وتعيّن تقديرُ المضاف عند ابن عاشور بدلالة الاقتضاء؛ لأنه يرى أن الرزق يدل  
على العطاء النافع، واستشهد على ذلك بقول لبيد<sup>(٣)</sup>:

رُزِقْتُ مَرَابِعَ النُّجُومِ وَصَابِهَا وَدُقُّ الرِّوَاعِدِ جَوْدَهَا فَرِهَامَهَا  
أَيُّ أُعْطِيتُ<sup>(٤)</sup>، وبقوله تعالى: ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) شرح الكافية الشافية ٩٦٧/٢

(٢) روح المعاني ١٥٦/١٤

(٣) في ديوانه ١٠٧، مرابيع: أمطار الربيع. صابها: أي جادها ونزل عليها. الودق: المطر الداني من الأرض. الرواعد: السحاب ذات الرعد. الجود: المطر التام. الرهام: المطر الضعيف.

(٤) التحرير والتنوير ٢٧/٣٣٩-٣٤٠

(٥) سورة الذاريات

" فَعَطَفَ الْإِطْعَامَ عَلَى الرَّزْقِ وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ.

وَالْأَسْتِنْفَهَامُ الْمَقْدَرُ بَعْدَ الْعَاطِفِ إِنْكَارِيٌّ، وَإِذْ كَانَ التَّكْذِيبُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ رِزْقًا تَعَيَّنَ بِدَلَالَةِ الْإِقْتِضَاءِ تَقْدِيرٌ مَحْذُوفٌ يُفِيدُهُ الْكَلَامُ فَقَدَّرَهُ الْمَفْسَّرُونَ: شُكْرَ رِزْقِكُمْ، أَوْ نَحْوَهُ، أَيَّ تَجْعَلُونَ شُكْرَ اللَّهِ عَلَى رِزْقِهِ إِيَّاكُمْ أَنْ تُكْذِبُوا بِقُدْرَتِهِ عَلَى إِعَادَةِ الْحَيَاةِ، لِأَنَّهُمْ عَدَلُوا عَنْ شُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِمْ فَاسْتَقْصُوا قُدْرَتَهُ عَلَى إِعَادَةِ الْأَجْسَامِ، وَنَسَبُوا الزَّرْعَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْمَطَرَ تُمَطِّرُهُ النُّجُومُ الْمُسَمَّاءُ بِالْأَنْوَاءِ" (١).

ويستند هؤلاء جميعاً إلى ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما: " قَالَ: مُطِرَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: " أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا " قَالَ: فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْعِدِ النَّجُومِ ﴾ (٢)، حَتَّى بَلَغَ: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾ (٣).

(١) التحرير والتنوير ٢٧/ ٣٣٩-٣٤٠

(٢) الواقعة: ٧٥

(٣) صحيح مسلم باب بيان كفر من قال: مُطِرْنَا بِالنَّوْءِ. الحديث ٧٣. وفي تعليق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي على الحديث يقول في الحاشية: "[ش] ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾ قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله ليس مراده أن جميع هذا نزل في قولهم في الأنواء وإنما النازل في ذلك قوله تعالى ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾. وينظر أيضا أسباب النزول للواحدي ١/ ٤٢٣

ب-القائلون بأن الرزق هنا بمعنى الشكر :

أسند أبو جعفر الطبري رحمه الله إلى أبي الحسن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم تفسيرهم رزقكم هنا بشكركم أي: وتجعلون شكركم على ما أنزلت عليكم من الغيث التكذيب<sup>(١)</sup>.

وحكى الطبري رحمه الله عن الهيثم بن عدي: " أن من لغة أزد شنوءة: ما رزق فلان بمعنى: ما شكر"<sup>(٢)</sup>، وذكر هذا القول البغوي عن جماعة من المفسرين<sup>(٣)</sup>.

و ضعّف الزجاج رحمه الله هذا القول وصرح بأن القراءة المروية لا يقرأ بها لمخالفتها المصحف فقال: " وقرئت " وتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ أَنْكُمْ تُكْذِبُونَ " ولا ينبغي أن يقرأ بها لخلاف المصحف، وقد قالوا إن تفسير رزقكم ههنا الشكر، ورووا أنه يقال " وتجعلون رزقي في معنى شكري " وليس بصحيح"<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري ٢٣/١٥٤

(٢) جامع البيان ٢٣/١٥٣.

(٣) معالم التنزيل ٥/٢١

(٤) معاني القرآن للزجاج ٥/١١٦

وعلق النحاس على ما نسب إلى علي وابن عباس رضي الله عنهم فقال : " : " وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قرأ وتجعلون شكركم أنكم تكذبون ، وعن ابن عباس وتجعلون شكركم أنكم تكذبون .

وهاتان القراءتان على التفسير ، ولا يتأول على أحد من الصحابة أنه قرأ بخلاف ما في المصحف المجمع عليه ، وكذا التفسير " (١) .

أما أبو الفرج ابن الجوزي فإنه لما بين معاني كلمة الرزق في القرآن فقد ذكر لها عشرة معانٍ، منها: أن الرزق يأتي بمعنى الشكر ومثل له بهذه الآية (٢) .

وخرج أبو حيان هذه القراءة على التفسير لمخالفتها السواد (٣) .

### ج- القائلون بأن الرزق هنا بمعنى الحظ والنصيب:

أسند أبو جعفر الطبري إلى الحسن البصري رحمه الله قوله في الآية : " خسر عبد لا يكون حظه من كتاب الله إلا التكذيب " (٤) .

وأسند الطبري أيضاً إلى قتادة قوله : " أما الحسن فكان يقول: بسماً أخذ

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٢٩

(٢) نزهة الأعين النواظر في الوجوه والنظائر. ٣٢٤-٣٢٦

(٣) البحر ١٠/ ٩٣

(٤) جامع البيان ٢٣/ ١٥٦، وينظر البغوي ٨/ ٢٤



قوم لأنفسهم لم يرزقوا من كتاب الله إلا التكذيب به" (١) .

وتبعهم الراغب في المفردات إذ يرى أن المعنى : " وتجعلون نصيبكم من النعمة تحري الكذب " (٢) .

واختاره البقاعي أيضاً (٣) .

ولعل هؤلاء قد التفتوا إلى السياق الذي وردت فيه هذه الآية ، حيث إنها قد جاءت معطوفة على استفهام إنكاري جاء بعد جواب القسم الذي يقرر حقيقة هذا القرآن ، فيكون المعنى : وتجعلون حظكم ونصيبكم من هذا القرآن المنزل من عند الله التكذيب بدل الإيمان ؛ لأن الآيات السابقة للقسم هي في سبيل تقرير الإنسان بنعم الله عليه كالخلق والزرع والماء والنار .

د- القائلون بأن الرزق في التكسب بالسحر الذي هو في حقيقته كذب :

ذكر الماوردي وجهاً لطيفاً عن عكرمة بأن الرزق هنا هو الاكتساب بالسحر فهو كذب لا ينتفع به (٤) .

(١) جامع البيان ٢٣/١٥٦ ، وينظر البغوي ٨/٢٤

(٢) المفردات ١/٣٥١

(٣) نظم الدرر ١٩/٢٤١

(٤) تفسير الماوردي ٥/٤٦٥

ونخلص مما سبق إلى ما يأتي :

- ١- أن الجمهور على تقدير المضاف في الآية، واستدلوا لذلك بسبب النزول، ودلالة الاقتضاء، وأن لها نظائر في أي الكتاب، وفي لغة العرب .
  - ٢- أن بعض أهل العلم حمل الرزق على معنى آخر غير المشهور، وأنه هنا بمعنى الشكر واستدلوا لذلك بأنه لغة بعض أحياء العرب.
  - ٣- أن الحسن البصري ومن تابعه نظروا إلى السياق الذي وردت فيه الآية وحملوا الرزق على معنى النصيب .
  - ٤- أن كلمة الرزق تحتمل عدة معان فلذلك وقع الخلاف .
- إلا أني بعد تأملي فيما ذكر عن كلمة الرزق في القرآن أميل إلى أن الرزق يدل " عَلَى عَطَاءٍ لَوْ قَتِ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَيْهِ غَيْرُ الْمُؤَقُّوتِ."<sup>(١)</sup> فما ورد يحمل على هذا .

(١)مقاييس اللغة مادة رزق ٣٨٨/٢

**الترجيح :**

يترجح لدي بعد هذا العرض والبيان القولان الأولان تقدير المضاف ،  
وعدم التقدير على اعتبار الرزق بمعنى الشكر ، وذلك لما يأتي :

١- أن القول بالتقدير قول الجمهور وعليه أكثر المفسرين .

٢- أن القول بالتقدير يعضده سبب النزول .

٣- يتعين بدلالة الاقتضاء تقدير المضاف على اعتبار الرزق بمعناه المشهور وهو ما ينتفع به ، أو العطاء<sup>(١)</sup>؛ إذ لا يمكن أن يكون الرزق بهذا المعنى هو التكذيب ؛ فيقدر ما يتم به المعنى كما أشرت إليه في دلالة الاقتضاء فيما سبق .

٤- أن القول الثاني وإن كان دون الأول لكنه لغة في الرزق كما عند أزد شنوءة .

٥- أن القول الثاني يعضده ما ذكر من قراءة بعض الصحابة لذلك ، وجعل بعض المفسرين ذلك من سبيل بيان المعنى وجيه ، لكن ما كان لغة لقوم من العرب فيصح حمل الآية عليه .

(١) الصحاح ٤ / ١٤٨١

## المبحث الثاني

### حذف المضاف مفعولا له

وفيه آيتان .

قال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري : " أَنْ يُذْكَرَ ثانياً مفعولي منع . لأنك تقول : منعه كذا . ومثله ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ويجوز أن يحذف حرف الجر مع أن ، ولك أن تنصبه مفعولاً له بمعنى كراهة أن يذكر " (٤) .

وذكر العكبري وجهي الزمخشري الأخيرين وأضاف ثالثاً فقال : " « أَنْ يُذْكَرَ » فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ أَحَدُهَا هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَسَاجِدَ ، بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ تَقْدِيرُهُ : ذَكَرَ اسْمَهُ فِيهَا . وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، تَقْدِيرُهُ : كَرَاهِيَةٌ أَنْ يُذْكَرَ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، تَقْدِيرُهُ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ . وَتَتَعَلَّقُ مِنْ إِذَا

(١) البقرة: ١١٤

(٢) سورة الإسراء: ٥٩

(٣) سورة الكهف: ٥٥

(٤) الكشاف ١/ ١٧٩ .

ظَهَرَتْ بِمَنْعٍ ؛ كَقَوْلِكَ مَنَعْتُهُ مِنْ كَذَا.

وَإِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْجُرْمِ مَعَ أَنَّ بَقِيَ الْجُرْمُ، وَقِيلَ يَصِيرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ<sup>(١)</sup>.

### الدراسة :

تنوعت أقوال أهل العلم في إعراب المصدر المؤول "أن يذكر" على النحو

الآتي :

أ- القول بأن محلها الجر مع حذف الجار :

نسب هذا القول ابن عطية<sup>(٢)</sup> إلى سيبويه بناء على المسألة الخلافية في نزع

الخافض مع أن هل يكون محل "أن" النصب أم الجر؟

وأجازه أبو حيان وجهها من الوجوه في تأويل الآية<sup>(٣)</sup>.

وذكره أيضاً من المحدثين صاحب الجدول في الحاشية إذ قال "أو مجرور

بحرف جر محذوف تقديره : من أن يذكر، متعلق بمنع<sup>(٤)</sup>".

(١) التبيان ١/١٠٧.

(٢) المحرر الوجيز ١/١٩٩.

(٣) البحر المحيط

(٤) الجدول ١/٢٤١.

## ب- القول بأن محلها النصب على نزع الخافض :

ذهب شيخ المفسرين الطبري إلى أن في إعراب المصدر وجهين، أحدهما : أن يكون معناه: ومن أظلم ممن منع مساجد الله من أن يذكر فيها اسمه، فتكون "أن" حينئذ نصباً من قول بعض أهل العربية بفقد الخافض، وتعلق الفعل بها<sup>(١)</sup>.

ووافقه النحاس أيضاً فقال: "وأن في موضع نصب على البدل من مساجد، ويجوز أن يكون التقدير من أن يذكر وحروف الخفض تحذف مع أن لطول الكلام"<sup>(٢)</sup>، وتبعهم الثعلبي فقال: "وإن شئت جعلت نصبا بنزع حرف الصفة أي: من أن يذكر"<sup>(٣)</sup>، وأجازه ابن عطية في أحد توجيهاته لموضع النصب فيها<sup>(٤)</sup>، والرازي<sup>(٥)</sup>، وقد حكاه عن الأخفش، والقرطبي<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup>، والسمين<sup>(٨)</sup>.

(١) جامع البيان ٥١٩/٢

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٧٥ / ١

(٣) الكشف والبيان ٢٦١ / ١

(٤) المحرر الوجيز ١٩٩ / ١

(٥) مفاتيح الغيب ٢٩٤ / ٢

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٧٦ / ٢

(٧) البحر ٥٧٣ / ١

(٨) الدر المصون ٧٨ / ٢

وهذا الموضع من المواضع التي يطرد فيها حذف الجار مع "أن" ويُشترط لذلك أمن اللبس كما قال ابن مالك :

وعدّ لازمًا بحرف جرّ وإن حذف فالنصب للمنجرّ  
نقلًا، وفي أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا<sup>(١)</sup>

ج- القول بأن محلها النصب على أنها بدل اشتغال من مساجد :

أجاز شيخ المفسرين الطبري ذلك في أحد الوجهين كما ذكرت إذ قال :  
" والوجه الآخر: أن يكون معناه: ومن أظلم ممن منع أن يذكر اسم الله في مساجده، فتكون "أن" حينئذ في موضع نصب، تكريرا على موضع المساجد وردا عليه"<sup>(٢)</sup> . يعني بدل اشتغال .

وتبعه الزجاج على ذلك فقال : " وموضع أن نصب على البدل من مساجد الله، المعنى: ومن أظلم ممن منع أن يذكر في مساجد الله اسمه"<sup>(٣)</sup> ، ووافقه النحاس أيضًا<sup>(٤)</sup> .

(١) ألفية ابن مالك ٢٨

(٢) جامع البيان ٥١٩/٢

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/١٩٦

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٧٥



أما مكّي فقد صرح بنوع البدل قائلاً: " أن في مَوْضِعِ نَصْبِ بَدَلٍ مِنْ مَسَاجِدٍ وَهُوَ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ " (١).

وتبعه ابن عطية إذ يرى أن بدل الاشتمال " شأن البدل فيه أن يتعلق بالمبدل منه ويختص به أو تقوم به صفة " (٢).

أما ابن الأنباري فقد ذكر نصبه لوجهين هذا أحدهما ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ ﴾ (٣) .  
وذكره الرازي (٤) ، والقرطبي (٥) أيضاً .

ويبين أبو حيان أن المعنى على هذا التوجيه : مَنَعَ ذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ فِيهَا (٦) .

غير أن الألوسي لما ذكر جوازه رأى أن " المفعول الثاني إذن مقدر أي عمارتها أو العبادة فيها أو نحوه أو الناس مساجد الله تعالى أو لا تقدير والفعل متعد

(١) الهداية ١/ ١٠٩

(٢) المحرر الوجيز ١/ ١٩٩

(٣) البيان ١/ ١١٩

(٤) مفاتيح الغيب ٢/ ٢٩٤

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٧٦

(٦) البحر ١/ ٥٧٣ ، وتبعه السمين ٢/ ٧٨

لواحد وكني بذكر اسم الله تعالى عما يوقع في المساجد من الصلوات والتقربات إلى الله تعالى بالأفعال القلبية والقالية المأذون بفعلها فيها"<sup>(١)</sup>.

وذكر جوازه - من المحدثين - صاحب الجدول في الحاشية<sup>(٢)</sup>.

ج- القول بأن محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ لمنع :

ذهب إلى هذا القول أبو إسحاق الثعلبي في أحد الوجهين عنده إذ قال في إعرابها : " (أَنْ يُذَكَّرَ) في محل نصب المفعول الثاني لأنَّ المنع يتعدى إلى مفعولين تقديره ممن منع مساجد الله الذِّكر "<sup>(٣)</sup>.

ووافق الفخر الرازي الزمخشري في هذا وقدمه في الذكر عند بيانه لأوجه الإعراب في الآية إذ قال : " الأَوَّلُ : أَنَّهُ ثَانِي مَفْعُولِي مَنَعٍ لِأَنَّكَ تَقُولُ : مَنَعْتُهُ كَذَا "<sup>(٤)</sup> ، ومثل له - موافقا للزمخشري - ببعض آي الكتاب نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا ﴾<sup>(٦)</sup> ، وأجازه

(١) روح المعاني ١/ ٣٦٢

(٢) الجدول ١/ ٢٤١

(٣) الكشف والبيان ١/ ٢٦١

(٤) مفاتيح الغيب ٢/ ٢٩٤

(٥) سورة الإسراء : ٥٩

(٦) سورة الكهف : ٥٥

البيضاوي<sup>(١)</sup> ، و أبو حيان<sup>(٢)</sup> ، والسمين<sup>(٣)</sup> ، والآلوسي<sup>(٤)</sup> ، و صاحب  
الجدول<sup>(٥)</sup> .

#### د- القول بأن محلها النصب على أنها مفعول له :

حكى مكي نضبه على أنه مفعول لأجله إذ قال : " وَقِيلَ هُوَ مَفْعُولٌ مِنْ  
أَجْلِهِ"<sup>(٦)</sup> وهذا يتطلب تقديرا للمضاف ، وتبعه ابن عطية<sup>(٧)</sup> ، وابن  
الأنباري<sup>(٨)</sup> ، ونسب الرازي هذا القول للزجاج إذ قال في الوجه الرابع  
عنده : " قَالَ الزَّجَّاجُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى كَرَاهَةِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ،  
وَالْعَامِلُ فِيهِ (مَنْعَ)"<sup>(٩)</sup> ، وأجاز هذا الرأي القرطبي<sup>(١٠)</sup> ، وأبو حيان<sup>(١١)</sup> ،

(١) تفسير البيضاوي ١٠١ / ١

(٢) البحر ٥٧٣ / ١

(٣) الدر المصون ٧٨ / ٢

(٤) روح المعاني ٣٦٢ / ١

(٥) الجدول ٢٤١ / ١

(٦) الهداية ١٠٩ / ١

(٧) المحرر الوجيز ١٩٩ / ١

(٨) البيان ١٩٩ / ١

(٩) مفاتيح الغيب ٢ / ٢٩٤ ، وقول الزجاج لم أجده في معانيه ، وقد سبق ذكر قوله .

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ٧٦ / ٢

(١١) البحر ٥٧٣ / ١

والسمين<sup>(١)</sup>، و الآلوسي<sup>(٢)</sup>، وصاحب الجدول في الحاشية.

أما ابن عرفة فما أحسن تعليقه عند ذكره المعنى اللطيف عند تقدير المضاف وإعراب المصدر مفعولا لأجله ، قال معلقا على قول ابن عطية السابق : " مفهومه أن منعها لغير هذه الحيشة لا يتناوله هذا (الإثم) بل إثمه أقل من ذلك"<sup>(٣)</sup> ، أي أن مَنَعَ الناسٍ من دخول المسجد لتنظيم أموره ومنع العبث به ، لاعتن كراهية ذِكْرِ اسمِ الله فيها لا يدخل في هذا .

ونخلص مما سبق إلى أنه لم تخرج غالب أقوال المفسرين والمعربين عما ذكره الزمخشري والعكبري في الآية فقد اختلفوا في إعراب المصدر المؤول على أقوال :

- ١- أن محلها الجر بحرف الجر المقدر .
- ٢- أن محلها النصب على نزع الخافض .
- ٣- أن محلها النصب على أنها بدل اشتغال .
- ٤- أن محلها النصب على أنها ثاني مفعولي منع .
- ٥- أن محلها النصب على أنها مفعول له ، وهذا القول فيه تقدير للمضاف .

(١) الدر المصون ٧٨ / ٢

(٢) روح المعاني ٣٦٢ / ١ ، والجدول ٢٤١ / ١

(٣) تفسير ابن عرفة ٤٠٠ / ١

## الترجيح :

بعد التأمل في هذه الأقوال وفيما يقويها ويضعفها ترجح لدي ، والله أعلم ، صحة توجيهين أحدهما للزمنخشي هو : أن موضعها النصب لأنها ثاني مفعولي منع ، والآخر للعكبري : بأن النصب على البدل ، أي بدل الاشتمال ، لأمرين :

١- لأن المعنى معها تام ؛ إذ المعنى ولا تبديل لكلام الله : ومن أظلم ممن منع مساجد الله ذكر اسمه فيها ، ونظير بدل الاشتمال في كتاب الله قوله تعالى : ﴿ سَأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾<sup>(١)</sup> .

٢- ولأن الأقوال الأخرى تحتاج إلى تقدير ، والأصل عدم التقدير ، فلا يصار إلى القول بالتقدير كالقول بحذف المضاف أو بحذف حرف الجر إلا إذا تعذر الأصل صناعة ومعنى .

و حين نقول بتقدير المضاف ونعرب المصدر مفعولا له فهذا له وجه لطيف كما ذكر ذلك ابن عرفة فيما سبق ، فمنع دخول الكافر المسجد لا يدخل في هذا ، وكذلك منع الحائض والجنب إلا عابري سبيل على أحد التأويلين كما مر معنا ؛ فمنعه حينئذ لا عن كراهية ذكر اسم الله فيها ولكن صيانة للمسجد وتعظيما له .

(١) البقرة ٢١٧

قال تعالى : ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١).

قال الزمخشري في إعراب هذه الآية : " أَنْ تَضِلُّوا مَفْعُولٌ لَهُ . ومعناه : كراهة أن تضلوا " (٢).

أما أبو البقاء فقد ذكر أكثر من وجه فقال : " (أَنْ تَضِلُّوا) : فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ : أَحَدُهَا : هُوَ مَفْعُولٌ يُبَيِّنُ ؛ أَيُّ : يُبَيِّنُ لَكُمْ ضَلَالَكُمْ ؛ لِتَعْرِفُوا الْهُدَى .

وَالثَّانِي : هُوَ مَفْعُولٌ لَهُ تَقْدِيرُهُ : مَخَافَةٌ أَنْ تَضِلُّوا .

وَالثَّلَاثُ : تَقْدِيرُهُ : لِئَلَّا تَضِلُّوا ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ ، وَمَفْعُولٌ يُبَيِّنُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ مَحْذُوفٌ ؛ أَيُّ : يُبَيِّنُ لَكُمْ الْحَقَّ " (٣).

### الدراسة :

لم تخرج كلمة العلماء من مفسرين ومعرّبين عن الوجوه التي ذكرها أبو البقاء - رحمه الله - في إعراب المصدر المؤول "أن تضلوا" ، وهذه المسألة من

(١) النساء: ١٧٦

(٢) الكشاف ١/ ٥٩٩

(٣) التبيان ١/ ٤١٤

مسائل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة وتفصيل ذلك :

- أولاً:

ذهب الكسائي رحمه الله إلى تقدير "اللام" قبل "أن" و"لا" بعدها فيما نسبه إليه بعض المفسرين<sup>(١)</sup>.

وتابعه الفراء على ذلك فقال : " وقوله يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا معناه: ألا تضلوا ، ولذلك صلحت لا في موضع أن ، وهذه محنة<sup>(٢)</sup> لـ "أن" إذا صلحت في موضعها لئلا وكيلا صلحت لا"<sup>(٣)</sup>.

ووافقهم ابن قتيبة فقال في غريب القرآن : " يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا أي لئلا تضلوا"<sup>(٤)</sup>.

واختاره الطبري رحمه الله في تفسيره : " أن تضلوا" ، بمعنى: لئلا تضلوا في أمر الموارد وقسمتها، أي: لئلا تجوروا عن الحق في ذلك وتخطئوا الحكم

(١) تفسير الراغب ٤/ ٢٤٥ ، تفسير أبي السعود ٢/ ٢٦٥ ، الدر المصون ٤/ ١٧٦ ، اللباب ١٥٧/٧ .

(٢) المحنة: اسم بمعنى الامتحان والاختبار. أي يتعرف بهذا حال أن ومعناها.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٩٨ .

(٤) غريب القرآن ١/ ١١٩ .

فيه، فتضلّوا عن قصد السبيل" (١).

ووافقهم السمرقندي في بحر العلوم بأن حرف اللام في مثل هذا  
الموضع قد يحذف " ويراد إثباته كقوله تعالى ﴿ وَاللّٰحِ فِي الْأَرْضِ رَوٰسِيۡمٌ أَنْ تَمِيدَ  
بِكُمْ ﴾ (٢) والتقدير أن لا تميد بكم" (٣).

وبمثله قدر ابن عطية (٤).

أما أدلة هذا الفريق فقد استدلوا بأن حذف لا ذائع شائع عند العرب (٥)،  
واستشهدوا بقول القطامي (٦):

رَأَيْنَا مَا رَأَى الْبُصْرَاءُ فِيهَا      فَالَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا  
والتقدير: أن لا تباع.

واستشهدوا أيضا بنظائر هذه الآية في القرآن نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ

(١) جامع البيان ٩/ ٤٤٥

(٢) سورة لقمان ١٠

(٣) بحر العلوم ١/ ٣٦٢ بتصرف

(٤) المحرر الوجيز ٢/ ١٤٢

(٥) الدر المصون ٤/ ١٧٦ .

(٦) في ديوانه ٤٣



يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴿١﴾ أي : لئلا تزولا ، وغيرها .

- ثانيا :

ذهب البصريون إلى تقدير مضاف في مثل هذه الآية <sup>(٢)</sup> ، وأن محله النصب لأنه مفعول له ، فلما حذف قام المصدر مقامه .

فقد قوى المبرد فيما نسبه إليه بعض المفسرين حذف المضاف ، وقال البصريون " : إن " لا " لا تضر ، وإن المعنى : يبيّن الله لكم كراهة أن تضلوا ، ولكن حذفت " كراهة " ، لأن في الكلام دليلاً عليها ، وإنما جاز الحذف عندهم على حد قوله : ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ والمعنى واسأل أهل القرية ، فحذف الأول جائز ، ويبقى المضاف يدل على المحذوف ، قالوا فأما حذف " لا " وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز <sup>(٣)</sup> ، ورجح أبو علي الفارسي قول المبرد وذكر أن حذف المضاف أكثر شيوعاً في اللغة فيما نسبه إليه بعض المفسرين فقال : " حَذَفُ الْمُضَافِ أَسْوَعُ وَأَشْيَعُ مِنْ حَذْفِ لَا " <sup>(٤)</sup> .

(١) فاطر : ٤١

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٥٤ ، البحر المحيط ٤ / ١٥٣ ، الدر المصون ٤ / ١٧٦ .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢ / ١٣٧ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٥٤ .

(٤) البحر ٤ / ١٥٣ ، الدر المصون ٤ / ١٧٦ .

وقدم أبو البركات هذا القول وجعله أوجه الوجهين<sup>(١)</sup>.  
وقواه البيضاوي ورأى أن "الصواب كراهة أن تضلوا"<sup>(٢)</sup>.  
واعتمد هذا الرأي جمع من المفسرين والمعربين<sup>(٣)</sup>.

- ثالثاً :

ذهب بعض المفسرين والمعربين إلى عدم التقدير وذهبوا إلى التأويل .  
فقد ذكر أبو جعفر النحاس " أن المعنى يبين الله لكم الضلالة أي فإذا  
بين لكم الضلالة اجتنبتموها"<sup>(٤)</sup>.

ووضح الراغب الأصفهاني هذا الرأي في تفسيره إذ قال : " وقوله:  
﴿ يبين الله لكم أن تضلوا ﴾ أي لترجعوا إلى كتابه إذا جهلتم فتعلموا منه،  
وتقديره: يبين لكم ضلالكم الذي من جانبكم أن تتحروه إذا تركتم، ومن  
تبين له الضلال تبين له الحق، فإن معرفة أحدهما متضمن بمعرفة الآخر ولا

(١) البيان ١/ ٢٨٢

(٢) تفسير البيضاوي ٢/ ١١٢

(٣) اختاره السمين ٤/ ١٧٦، وتابعه ابن عادل ٧/ ١٥٧، وأبو السعود ٢/ ٢٦٥، وصاحب الجدول

٦/ ٢٦٣، ومحبي الدين درويش ٢/ ٣٩٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٥٤

دونه، وقد قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾<sup>(١)</sup> هو الزجر عن القبائح والإنسان إذا ترك عن المزاجر والنواهي، ولم يأخذ بمقتضى العقل، صار بالطبع بهيمة.

ولذلك قال للكفار: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الضَّمُّ بِكُمْ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال: هذا أبلغ من قولكم يبين الله لكم أن لا تضلوا؛ لأن في معرفة الشر معرفة الخير، وليس في معرفة الخير المعرفتان جميعاً.<sup>(٣)</sup> ورجح الآلوسي هذا ورأى فيه حسن الختام للسورة والمناسبة مع مطلعها فقال: " وإنما المنسبك مفعول يُبَيِّنُ أي يبين لكم ضلالكم، ورجح هذا بأنه من حسن الختام والالتفات إلى أول السورة وهو يا أيها الناس اتقوا ربكم فإنه سبحانه أمرهم بالتقوى وبين لهم ما كانوا عليه في الجاهلية، ولما تم تفصيله قال عز وجل لهم: إني بينت لكم ضلالكم فاتقوني كما أمرتكم فإن الشر إذا عرف اجتنب، والخير إذا عرف ارتكب"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة يونس: ٣٢

(٢) سورة الأنفال: ٢٢

(٣) تفسير الراغب ٤/٢٤٤-٢٤٥.

(٤) روح المعاني ٣/٢١٨.

وتبين لي مما سبق ما يأتي :

- ١- أن نحاة البصرة قووا حذف المضاف ، وذهبوا إلى تخطئة قول الكوفيين في تقدير "اللام" قبل "أن" و"لا" بعدها.
- ٢- أن نحاة الكوفة استدلوا على صحة مذهبهم بما ورد في أي الكتاب العزيز وبما ورد عن العرب .
- ٣- أن فريقا ثالثا ذهب إلى غير القولين ، وربطوا أول السورة بآخرها ورأوا فيها براعة وبلاغة ليست في التقدير والإضمار .

### الترجيح :

يترجح لدي والعلم عند الله قول البصريين ومن وافقهم وهو تقدير المضاف كراهة لما يلي :

- ١- أن في القول الثالث بعداً عن السياق الذي وردت فيه ، فبعد أن بين الله عز وجل شأن الكلاله وكيفية قسمتها على الورثة بين أنه سبحانه يبين ذلك حتى لا يضل المؤمنون المخاطبون بهذه الآية.
- ٢- أن في القول الثاني كثرة التقديرات فالكسائي والفراء ومن وافقهما قدروا شيئاً هما اللام ولا النافية ، ومن قواعد التقدير تقليل المقدر ما أمكن ، وتقدير المضاف كراهة - مع اتساقه مع السياق - تقدير لكلمة واحدة .

٣- لا أميل إلى تقديرات بعض الأئمة للمضاف المحذوف حيث قدروه بخشية وحذر أن تضلوا وهذا مما لا يجوز أن ينسب إلى الله عز وجل، لكن لفظ الكراهة أوجه وأقوى وقد دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

ولهذه الآية نظائر كثيرة في الكتاب العزيز تتخرج على ما ذكر وفيها من الخلاف ما في هذه الآية وكلها في موضع المفعول له، منها قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> على القولين السابقين لئلا تميد وكراهة أن تميد، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَلُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، والتقدير كالسابق وغيرها من الآيات.

(١) النحل: ١٥

(٢) الحجرات: ٢

**المبحث الثالث**

**حذف المضاف تابعا**

وفيه ثلاث آيات .

قال تعالى : ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) .

قال الزمخشري في إعراب هذه الآية : " لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ من تناجي الناس إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ إِلَّا نَجْوَى من أمر، على أنه مجرور بدل من كثير، كما تقول: لا خير في قيامهم إلا قيام زيد. ويجوز أن يكون منصوبا على الانقطاع، بمعنى: ولكن من أمر بصدقة، ففي نجواه الخير" (٢) .

وتبعه أبو البقاء فقال : " وَفِي النَّجْوَى وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هِيَ التَّنَاجِي، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِي قَوْلِهِ: إِلَّا مَنْ أَمَرَ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّ مَنْ لِلْأَشْخَاصِ، وَلَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ التَّنَاجِي. وَالثَّانِي: أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: إِلَّا نَجْوَى مَنْ أَمَرَ؛ فَعَلَى هَذَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بَدَلًا مِنْ نَجْوَاهُمْ، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَصْلِ بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَيَكُونُ مُتَّصِلًا .

(١) النساء: ١١٤

(٢) الكشاف ١/ ٥٦٤ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ النَّجْوَى الْقَوْمَ الَّذِينَ يَتَنَاجَوْنَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ هُمْ  
نَجَوُوا﴾<sup>(١)</sup> فَعَلَى هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ، فَيَكُونُ أَيْضًا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ أَوْ نَصْبٍ عَلَى  
مَا تَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة :

هذه الآية في سورة النساء جاءت بعد أن ذكر جل في علاه ما كان من خبر  
طعمة بن أبيرق ، ورفاعة بن زيد ، وقتادة بن النعمان رضي الله عنه وما قضى  
به النبي عليه الصلاة والسلام في شأن تلك الحادثة ، فأنت هذه الآية عامة ،  
واندرج أولئك القوم في ذلك العموم فهي تشمل أصحاب تلك القصة وما  
يماثلهم بعد .

وهذه الآية يحتاج توضيح معناها إلى توضيح عدة أمور منها :

- ١- ما نوع الاستثناء في الآية ؟
- ٢- ما معنى النجوى فيها؟
- ٣- ما موضع "من" بناءً على نوع الاستثناء وعلى معنى النجوى؟

(١) الإسراء ٤٧

(٢) التبيان ١/ ٣٨٩.



تنوعت توجيهات أهل العلم لهذه الآية وبخاصة ما بعد إلا أعني الاسم الموصول (من)، أو اسم الشرط على توجيه آخر، ومن هذه التوجيهات تقدير المضاف كما سيرد بعد قليل، وظهر خلافهم على النحو الآتي:

### ١ - القائلون بأن النجوى مصدر :

فصل أبو زكريا الفراء القول في هذه الآية، وبيّن أن إعرابها يختلف باختلاف معنى النجوى هنا، فيرى أن من جعل النجوى (فعلا) بحسب اصطلاح أهل الكوفة فـ(من) حينئذ فيها وجهان: - أحدها " في موضع رفع" <sup>(١)</sup> على لغة بني تميم في إجراء المنقطع مجرى المتصل بشرط توجه العامل إليه كقول الشاعر:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ      إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ <sup>(٢)</sup>

الثاني: النصب ويكون الاستثناء على هذا منقطعا؛ لأن "من" خلاف النجوى وليس منها، كما قال الشاعر <sup>(٣)</sup>:

(١) معاني القرآن ١/ ٢٨٨

(٢) هو جران العود النميري، وهذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١/ ١٣٣، وينظر في الخزانة ١٩٧/٤.

(٣) البيت للنابغة من معلقته التي اعتذر فيها إلى النعمان.

وقفتُ فيها أصيلاً أسائلها      عيّت جواباً وما بالربع من أحدٍ  
إلا الأوارِيَّ لأَيِّ ما أُبينها      والنوى كالحوض بالظلومة الجلد<sup>(١)</sup>  
وتابع الطبريُّ رحمه الله الفراء في هذا التفصيل فلم يقدر المضاف هنا<sup>(٢)</sup>.

ونُسب إلى أبي عبيدة أنه " جعل هذا من باب حذف المضاف فقال :  
التقدير إلا في نجوى من أمر بصدقة ثم حذف المضاف ، وعلى هذا التقدير  
يكون ( مَنْ ) في محل النجوى لأنه أقيم مقامه ، ويجوز فيه وجهان : إحداهما :  
الخفض بدل من نجواهم ، كما تقول : ما مررت بأحد إلا زيد . والثاني :  
النصب على الاستثناء فكما تقول ما جاءني أحد إلا زيدا ، وهذا استثناء الجنس  
من الجنس " <sup>(٣)</sup> .

أما الزجاج فقد اختار أن تكون النجوى هنا مصدرًا؛ إذ رأى أن معناها

(١) الأوارِيَّ جمع الأرى وهو محبس الدابة. والنوى: الحفير حول الخيمة أو الخباء يمنع الماء.

والمظلومة: الأرض التي قد حفر فيها في غير موضع الحفر. والجلد: الأرض الغليظة. ينظر في  
حاشية تحقيق معاني القرآن لـ أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل  
الشلبي، في موضع هذه الآية .

(٢) جامع البيان ٢٠٣/٩

(٣) مفاتيح الغيب ٣٧٩/٥

هنا : ما يدبرونه بينهم من الكلام <sup>(١)</sup> ، وأجاز على هذا وجهين من الإعراب لـ(من) :

- أحدها : " أن يكون موضع ( مَنْ ) خفضاً، المعنى إلا في نجوى من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس .

- ثانيها : أن يكون - والله أعلم - استثناءً ليس من الأول ويكون موضعها نصباً، ويكون على معنى لكن من أمر بصدقة أو معروف ففي نجواه خير. <sup>(٢)</sup> ، ووافقه النحاس <sup>(٣)</sup> .

أما مكّي <sup>(٤)</sup> ، وابن الأنباري <sup>(٥)</sup> فقد وافقاهم على عد النجوى مصدرًا غير أنهما لم يذكر فيها وجهًا غير النصب على الاستثناء المنقطع .

وأما ابن عطية فقد ذكر في تفسيره أن تقدير المضاف يصير الاستثناء متصلًا ، فموضع من حيثئذٍ النصب على الاستثناء المتصل ، إذا حملنا النجوى على المصدر <sup>(٦)</sup> .

(١) معاني القرآن للزجاج ١٠٦/٢

(٢) المصدر السابق ١٠٦/٢ بتصرف

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٣٨

(٤) مشكل إعراب القرآن ١٠/٢٠٨

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٦٧

(٦) المحرر الوجيز بتصرف ٢/١١٢

واختار الآلوسي<sup>(١)</sup>، وابن عاشور<sup>(٢)</sup> تقدير المضاف على هذا القول ورأيا أنه يتصل به الاستثناء، ونصّ ابن عاشور على أنه "لَا دَاعِيَّ إِلَى جَعْلِهِ مُنْقَطِعًا"؛ إذ "المُقْصِدُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ الْإِهْتِمَامُ وَالتَّنْوِيهُ بِشَأْنِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ"<sup>(٣)</sup> الأمر بالمعروف والصدقة والإصلاح بين الناس.

وخالف صاحب الجدول مَنْ ضَيَّقَ القول في إعرابها فقد عد النجوى مصدرًا وذكر فيها وجهين بناء على هذا القول فقال: "(من) اسم موصول مبني في محل نصب على الاستثناء المنقطع" وقال في الحاشية: "أو المتصل بحذف مضاف أي نجوى من أمر"<sup>(٤)</sup>.

القائلون بأن النجوى للقوم المتناجين:

ذهب الفراء رحمه الله إلى هذا القول في أحد الوجهين عنده وبين أن موضع (مَنْ) على هذا الوجه الجر على البدل إذ قال: "الخفض: إلا فيمن أمر بصدقة، والنجوى هنا رجال كما قال (وَإِذْ هُمْ نَجْوَى)<sup>(٥)</sup>"<sup>(٦)</sup>.

(١) روح المعاني ٣/ ١٣٩

(٢) التحرير والتنوير ٥/ ١٩٩

(٣) المصدر السابق

(٤) الجدول ٥/ ١٦٨.

(٥) سورة الإسراء: ٤٧

(٦) معاني القرآن ١/ ٢٨٨

واختار شيخ المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسيره أن تكون النجوى بمعنى المتناجين، وأن موضع (من) الجر بدلاً من نجواهم، فقال رحمه الله: "وأولى هذه الأقوال بالصواب في ذلك، أن تجعل (مَنْ) في موضع خفض، بالردّ على (النجوى) وتكون (النجوى) بمعنى جمع المتناجين، خرج مخرج (السكرى) و(الجرحى) و(المرضى)، وذلك أن ذلك أظهر معانيه، فيكون تأويل الكلام: لا خير في كثير من المتناجين، يا محمد، من الناس، إلا فيمن أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس، فإن أولئك فيهم الخير"<sup>(١)</sup>، وذكره مكى في المشكل<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، وابن الأنباري<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان<sup>(٥)</sup>، والسمين<sup>(٦)</sup>.

غير أن الرازي لما ذكره قد أجاز جره من وجهين :

"أحدهما : أن تجعله تبعاً لكثير ، على معنى : لا خير في كثير من نجواهم

(١) جامع البيان ٩/٢٠٢-٢٠٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٠/٢٠٨.

(٣) المحرر الوجيز ٢/١١٢.

(٤) البيان ١/٢٦٧.

(٥) البحر ٤/٦٥.

(٦) الدر المصون ٤/٨٩-٩٠.

إلا فيمن أمر بصدقة ، كقولك : لا خير في القوم إلا نفر منهم .

والثاني : أن تجعله تبعاً للنجوى ، كما تقول : لا خير في جماعة من القوم إلا زيد ، إن شئت أتبعته زيدا الجماعة ، وإن شئت أتبعته القوم" (١) .

وتحدث أبو السعود عنه وعده من قبيل المجاز (٢) .

هذه أشهر أقوال أهل التأويل في هذه الآية ، فالآية كما أسلفت جاءت لبيان النجوى الخيرة المحمودة التي يحبها الله ويرضاها .

فهل المراد بالنجوى المصدر أم جماعة القوم المتناجين ؟

يعيننا على إدراك المراد وترجيح قول على آخر ما ذكره الحافظ ابن كثير رحمه الله عند تفسير هذه الآية (٣) ، فقد اختار أن تكون مصدراً مع تقدير المضاف ، وقوى قوله بإسناده إلى سفيان الثوري ما مفاده : أن سعيد بن حسان دخل على سفيان الثوري فسأله عن حديث سبق أن حدثه به سعيد فحدثه سعيد بقوله عليه الصلاة والسلام : " كَلَامُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ مَا خَلَا أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ ذِكْرٍ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ " ، قَالَ سُفْيَانُ : فَنَاشَدْتُهُ فَقَالَ

(١) مفاتيح الغيب ٥ / ٣٧٩

(٢) تفسير أبي السعود ٢ / ٢٣٢

(٣) تفسير ابن كثير ٢ / ٤١١

مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدَ: مَا أَشَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ؟ فَقَالَ سُفْيَانُ: وَمَا شِدَّةُ هَذَا الْحَدِيثِ؟ إِنَّمَا جَاءَتْ بِهِ امْرَأَةٌ عَنِ امْرَأَةٍ، هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلَ بِهِ نَبِيِّكُمْ ﷺ أَوْ مَا سَمِعْتَ اللَّهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ ﴿فَهُوَ هَذَا بِعَيْنِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

فظاهر كلام هذا الإمام وفهمه للآية والحديث أن المقصود بالنجوى المصدر والفعل لا القوم ، فاستثناؤه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذكر الله عز وجل من الكلام الذي يكون على الإنسان لا له يوضح هذا المقصود .

### الترجيح :

يترجح لدي والعلم عند الله أن الاستثناء في الآية متصل وأن النجوى في الآية مصدر وليست بمعنى المتناجين، ويتطلب ذلك تقديرًا للمضاف ويكون التقدير : لا خير في كثير من نجواهم إلا نجوى من .. ، وذلك لما يأتي :

١- أن سياق الآية ولحاقها يدل على ذلك ، فقال سبحانه وتعالى بعد أن نفى الخير عن كثير من نجوى الناس : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أْبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ

(١) تفسير ابن كثير ٤١١ / ٢

فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾ ولم يقل فأولئك سنؤتيهم وهذا يدل، والله تعالى أعلم، أن المقصود نفي بعض المصدر وإثبات صور منه .

٢- أن القول بأن النجوى بمعنى المتناجين مجاز ، والقول الآخر حقيقة ، وحمل الكلام على الحقيقة أولى من حمله على المجاز ؛ لأن في الآية بيانا لحكم وأفضلية من يقوم بذلك .



قال تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية : " وصفت الموازين بالقسط وهو العدل، مبالغة، كأنها في أنفسها قسط أو على حذف المضاف، أى: ذوات القسط. " (٢)

وتبعه العكبري فقال: " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الْقِسْطَ ﴾: إِنَّمَا أُفْرِدَ وَهُوَ صِفَةٌ جَمْعٌ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَصِفَ بِهِ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: التَّقْدِيرُ: ذَوَاتِ الْقِسْطِ " (٣) .

### الدراسة :

تنوعت أقوال أهل العلم في تفسير وإعراب هذه الآية بناءً على مسائل مرتبطة بمعنى الآية وحقائق أخرى ستظهر في ثنايا الدراسة ، وأشهر أقوالهم ما يأتي :

(١) الأنبياء: ٤٧

(٢) الكشاف ٣/ ١٢٠ .

(٣) التبيان ٢/ ٩١٩ .

## أ- القول بأن الوصف بالمصدر "القسط" مبالغة :

ذهب إلى هذا القول جمع من المفسرين والمعربين منهم أبو زكريا الفراء إذ يرى أن " القسط من صفة الموازين وإن كَانَ موحداً. وهو بمنزلة قولك للقوم: أنتم رضا وعدلٌ. وكذلك الحق إذا كَانَ من صفة واحدٍ أو اثنين أو أكثر من ذَلِكَ كَانَ واحداً"<sup>(١)</sup>، ووافقه الطبري فقال: " وجعل القسط وهو موحد من نعت الموازين، وهو جمع لأنه في مذهب عدل ورضا ونظر"<sup>(٢)</sup>، غير أن أبا إسحاق الزجاج رأى جوازه مع تقدير المضاف كما سيأتي إذ قال: " (القسط) العدل، المعنى ونضع الموازين ذوات القسط، وقسط مثل عدل مصدر يوصف به، تقول ميزان قسط وميزانان قسط، وموازين قسط"<sup>(٣)</sup>.

وقوى ابن عطية أن يكون الميزان المقصود بالآية واحداً " وإنما جمعها وهو ميزان واحد من حيث لكل أحد وزن يخصه ووحده القسط وهو جاء بلفظ الموازين مجموعاً من حيث القسط مصدر وصف به كما تقول قوم عدل ورضى"<sup>(٤)</sup>، واختار القرطبي أن لكل عبد ميزاناً توزن به أعماله فتوضع

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٠٥

(٢) جامع البيان ١٨ / ٤٥١

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣٩٤

(٤) المحرر الوجيز ٤ / ٨٥

الحسنات في كفة والسيئات في كفة ، وذكر توحيد الصفة لأنها مصدر وصف به فقال : " و (القسط) صِفَةُ الْمَوَازِينِ وَوَحْدَ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ، يُقَالُ: مِيزَانٌ قِسْطٌ، وَمِيزَانَانِ قِسْطٌ، وَمَوَازِينُ قِسْطٌ. مِثْلَ رِجَالٍ عَدْلٌ وَرِضًا" (١).

واختاره البيضاوي أيضا فرأى أن ذلك على سبيل المبالغة فقال: " وإفراد القِسطَ لأنه مصدر وصف به للمبالغة" (٢) ، وتبعه أبو حيان (٣) ، والسمين (٤) في أحد الأوجه عندهما في إعراب الآية .

وذهب اختيار الحافظ ابن كثير إلى أن الميزان واحد وإنما جمع لتعدد الأعمال الموزونة فيه فقال: " أَي: وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْعَدْلَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ. الْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ مِيزَانٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا جُمِعَ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ الْأَعْمَالِ الْمَوْزُونَةِ فِيهِ" (٥).

ويبين البقاعي رحمه الله الوجه البياني والبلاغي بأن في جمع الموازين إبرازاً لعظمة القائل سبحانه وهوان ذلك عليه فقال : " ﴿ وَنَضَعُ ﴾ فأبرزه في مظهر

(١) الجامع لأحكام القرآن ١١ / ٢٩٤

(٢) تفسير البيضاوي ٤ / ٥٣

(٣) البحر المحيط ٧ / ٤٣٥

(٤) الدر المصون ٨ / ١٦٤

(٥) تفسير القرآن العظيم ٥ / ٣٤٥

العظمة إشارة إلى هوانه عنده وإن كان لكثرة الخلائق وأعمال كل منهم متعذراً عندنا ﴿المَوَازِينِ﴾ المتعددة لتعدد الموزونات أو أنواعها. ولما كانت الموازين آلة العدل، وصفها به مبالغة فقال ﴿الْقِسْطُ﴾ أي العدل المميز للأقسام على السوية<sup>(١)</sup>.

غير أن العلامة الشنقيطي رحمه الله لما جاء إلى تفسير هذه الآية لم يرجح شيئاً واقتصر على أن القسط مصدر يوصف به، وذكر لذلك بيت الناظم في الألفية الذي يشير إلى توحيد المصدر وتذكيره عند الوصف به، وإنما ذهب إلى أن لكل شخص موازين توزن بها أعماله فقال:

وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ جَمْعُ مِيزَانٍ. وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ تَعَدُّدُ الْمَوَازِينِ لِكُلِّ شَخْصٍ؛ لِقَوْلِهِ: فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، وَقَوْلِهِ: وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، فَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْعَامِلِ الْوَاحِدِ مَوَازِينَ يُوزَنُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا صِنْفٌ مِنْ أَعْمَالِهِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

مَلِكٌ تَقُومُ الْحَادِثَاتُ لِعَدْلِهِ      فَلِكُلِّ حَادِثَةٍ لَهَا مِيزَانٌ  
وَالْقَاعِدَةُ الْمُقَرَّرَةُ فِي الْأُصُولِ: أَنَّ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا

(١) نظم الدرر ١٢/٤٢٩

بِدَلِيلٍ يَجِبُ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ" (١).

إلى أن قال : " وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: الْقِسْطَ أَيِ الْعَدْلِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ وَوُصِفَ بِهِ، وَلِذَا لَزِمَ إِفْرَادُهُ، كَمَا قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ:

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ  
كَمَا قَدَّمْنَاهُ مَرَارًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّعْتَ بِالْمَصْدَرِ يَقُولُ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ الْمُبَالَغَةُ،  
كَأَنَّهُ بَالِغٌ فِي عَدَالَةِ الْمَوَازِينِ كَأَنَّهُ سَمَّاهَا الْقِسْطَ الَّذِي هُوَ الْعَدْلُ" (٢).

وبهذا أعربها محيي الدين درويش إذ قال : " والموازن مفعول به والقسط وصف  
الموازن وقد وصفت بنفس المصدر مبالغة من قسط إذا عدل" (٣).

#### ب- القول بتقدير المضاف :

المشهور من مذهب البصريين أنهم يقدرّون في المصدر حين الوصف به  
مضافاً (٤)، وقد ذكر جواز الزجاج في أحد الوجهين عنده (٥)، وفسرها

(١) أضواء البيان ٤/ ١٥٩

(٢) المصدر السابق بتصرف ٤/ ١٦٠

(٣) إعراب القرآن وبيانه ٦/ ٣٢٠

(٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٨٠

(٥) معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٩٤

أبو الحسن الواحدي<sup>(١)</sup>، والسمعاني<sup>(٢)</sup>، والبغوي<sup>(٣)</sup> أيضاً بهذا والتقدير عندهم : ذوات القسط .

ووجه السمين<sup>(٤)</sup>، والأمين الشنقيطي<sup>(٥)</sup>، الآية به في أحد الأوجه .

وأعرّبها صاحب الجدول بهذا الإعراب<sup>(٦)</sup>.

ج- القول بأن "القسط" مفعول لأجله :

أجاز أبو حيان في قوله "القسط" أن يكون مفعولاً لأجله فقال :

"وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ أَيُّ لِأَجْلِ الْقِسْطِ"<sup>(٧)</sup>.

ووافق الآلوسي أبا حيان في ذلك، وبين أن هذا الإعراب يغني عن توجيه

إفراده فقال: "وجوز أبو حيان أن يكون مفعولاً لأجله نحو قوله:

(١) الوجيز ١/٧١٧

(٢) تفسير السمعي ٣/٣٨٣

(٣) معالم التنزيل ٥/٣٢١

(٤) الدر المصون ٨/١٦٤

(٥) أضواء البيان ٤/١٥٩

(٦) الجدول ١٧/٣٧

(٧) البحر المحيط ٧/٤٣٥.

## لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ

وحينئذ يستغني عن توجيه أفراده" (١).

وأجازه ابن عاشور فقال: "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ فَإِنَّهُ مُصَدَّرٌ صَالِحٌ لِذَلِكَ." (٢)

وضعه السمين فقال بعد أن ذكره: "إِلَّا أَنَّ فِي هَذَا نَظْرًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ إِذَا كَانَ مَعْرَفًا بِأَلٍ يَقْلُّ تَجَرُّدُهُ مِنْ حَرْفِ الْعِلَّةِ تَقُولُ: جِئْتُ لِلْإِكْرَامِ، وَيَقْلُّ: جِئْتُ لِلْإِكْرَامِ، كَقَوْلِ الْآخَرِ:

لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهَيْجَاءِ ولو تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ" (٣) " (٤)

د- القول بأن "القسط" بدل من الموازين :

ذهب الطاهر ابن عاشور إلى جواز إعراب "القسط" بدلاً من الموازين ،  
وفصل القول في هذا وما سبقه من أقوال بناءً على المعنى وبين أثر توجيه لفظ

(١) روح المعاني ٥٣/٩ .

(٢) التحرير والتنوير ٨٤/١٧

(٣) من شواهد: ابن مالك في شرح التسهيل ٩٨/١، ومن شواهد الأوضح ٢٠١/٢، وشرح التصريح: ٣٣٦/١، والأشموني: ٢١٧/١. وغيرهم ولم ينسب لقائل معين .

(٤) الدر المصون ١٦٤/٨

الجمع على تقدير المضاف ورأى أن الوزن مجازي وذكر الجمع في هذه الآيات يزيد ذلك ترجيحاً فقال: " وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ التَّرَامَ صِيغَةَ جَمْعِ الْمُوَازِينَ فِي الْآيَاتِ الثَّلَاثِ <sup>(١)</sup> الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا الْمِيزَانُ يُرْجَحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوِزْنِ فِيهَا مَعْنَاهُ الْمُجَازِيُّ وَأَنَّ بَيَانَهُ بِقَوْلِهِ الْقِسْطَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يُزِيدُ ذَلِكَ تَرْجِيحًا " <sup>(٢)</sup>.

ثم قال " وَالْقِسْطُ: الْعَدْلُ، وَيُقَالُ: الْقِسْطَاسُ، وَهُوَ كَلِمَةٌ مُعَرَّبَةٌ مِنَ اللَّغَةِ الرُّومِيَّةِ وَقَدْ نَقَلَ الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِ «صَحِيحِهِ» ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ <sup>(٣)</sup>.

فَعَلَىٰ اعْتِبَارِ جَعْلِ الْمُوَازِينَ حَقِيقَةً فِي آيَاتِ وَزْنٍ فِي الْآخِرَةِ يَكُونُ لَفْظُ الْقِسْطِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْعَدْلِ لِلْمُوَازِينَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَيْ ذَاتِ الْقِسْطِ، وَعَلَىٰ اعْتِبَارِ فِي الْمُوَازِينَ فِي الْعَدْلِ يَكُونُ لَفْظُ الْقِسْطِ بَدَلًا مِنَ الْمُوَازِينَ

(١) في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿ وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾  
٨، وفي سورة الأنبياء هذه الآية، وفي سورة القارعة في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾ ٦.

(٢) التحرير والتنوير ١٧ / ٨٤

(٣) في صحيح البخاري في آخر باب عقده الإمام في تفسير هذه الآية إذ قال: "بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلَهُمْ يُوزَنُ"



فَيَكُونُ تَجْرِيدًا بَعْدَ التَّرْشِيحِ" (١).

و مما سبق تبين لي الآتي :

- ١- أن في هذه الآية عدة أقوال ، واتفق أصحابها جميعا على أن محل قوله تعالى " القسط " من الإعراب هو النصب .
- ٢- ذهب بعض أهل العلم إلى تقدير المضاف " ذات أو ذوات " ؛ لأنها صفة للموازنين ، والقسط صفة فلا يوصف بها إلا إذا نوي المضاف .
- ٣- ذهب بعض أهل العلم إلى عدم التقدير ، بل هو ومصدر يوصف به كعدل ورضا ، ووُحِّد على سبيل المبالغة .
- ٤- ذهب بعضهم إلى أنها مفعول لأجله بلا تقدير .
- ٥- ذهب بعضهم إلى أنها بدل من الموازين لعله ذكرها .
- ٦- ومن أسباب تعدد الأقوال والتوجيهات أن بعض أهل العلم نظر إلى أن القسط لفظ مفرد ومتبوعه " الموازين " جمع فدعاهم هذا إلى الخلاف في مسألة الميزان هل هو ميزان واحد توزن فيه الأعمال أم أكثر من ذلك ؟ لورود آيات أخر فيها التصريح بلفظ الجمع .

(١) التحرير والتنوير ١٧ / ٨٤

فهذه المسألة مرتبطة بمسألة من مسائل الخلاف بين جمهور أهل السنة ومن خالفهم من المعتزلة وبعض أهل السنة في حقيقة الميزان وحقيقة الوزن يوم القيامة وهل المقصود بالميزان العدل فتعرب هنا بدلا على هذا المعنى؟ أم المقصود حقيقة الوزن؟ وهل الميزان واحد أم متعدد؟ وإذا كان الوزن حقيقة فما الموزون؟

الصحيح، والله تعالى أعلم، أن الميزان هنا غير العدل الذي هو القسط في المعنى وأن الوزن والميزان على الحقيقة وليست مجازا فلا يصح إعرابها بدلا على هذا؛ وذلك لما ورد من نصوص متوافرة في الكتاب والسنة تثبت ذلك منها:

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، ﴿٦﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، ﴿٨﴾ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ (٢).

(١) سورة المؤمنون: ١٠٣

(٢) سورة القارعة: ٦-٩

وقوله تعالى عن الكفار: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾<sup>(١)</sup> فهذه الآيات وغيرها وغيرها تدل دلالة واضحة على أن الوزن حقيقي .

فقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله عن الإمام أحمد إنكاره على " من أنكر الميزان بأن الله تعالى ذكر الميزان في قوله: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ ، والنبي ﷺ ذكر الميزان يوم القيامة، فمن رد على النبي ﷺ فقد رد على الله عز وجل "<sup>(٢)</sup> .

وخرج الحافظ ابن كثير قول من روي عنه من السلف أن المقصود بالميزان العدل كمجاهد وغيره أنهم فسروه في بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فالميزان في هذه الآية العدل، أمر الله عباده أن يتعاملوا به فيما بينهم، أما الميزان الذي ينصب في يوم القيامة فقد تواترت بذكره الأحاديث، وأنه ميزان حقيقي، وهو ظاهر القرآن "<sup>(٤)</sup> .

(١) سورة الكهف: ١٠٥

(٢) فتح الباري ١٣/٥٣٨

(٣) سورة الرحمن: ٧-٩

(٤) تفسير ابن كثير ٥/٣٤٥-٣٤٦، وينظر عنده أيضا ٧/٤٩٠ .

ومن الأدلة على ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام: "كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم" (١).

وحدث البطاقة ، الذي حسنه الترمذي وغيره في الرجل الذي يؤتى به، فينشر له تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، فيوضع في كفة، ويؤتى ببطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله. قال النبي ﷺ: "إن الله عز وجل يستخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً كل سجل مد البصر، ثم يقول أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمتكَ كتبتي الحافظون؟ قال: لا يا رب، قال: أفلك عذر، أو حسنة؟" قال: فبيئت الرجل فيقول: لا يا رب. فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك. فيخرج له بطاقة فيها: "أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله" فيقول: أحضروه، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنك لا تظلم، قال: "فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة" ، قال: "فطاشت السجلات وثقلت البطاقة" قال: "ولا يثقل شيءٌ بسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" (٢).

(١) متفق عليه، في صحيح البخاري برقم (٧٥٦٣) وفي صحيح مسلم برقم (٢٦٩٤).

(٢) سنن الترمذي ح: ٢٦٣٩ ، وسنن ابن ماجه ح: ٤٣٠٠ .

وفي لفظ عند الإمام أحمد تُوضَعُ المَوَازِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ، فَيُوضَعُ فِي كِفَّةٍ، فَيُوضَعُ مَا أَحْصَى عَلَيْهِ، فَيَمِيلُ بِهِ الْمِيزَانُ" قَالَ: "فَيُبْعَثُ بِهِ إِلَى النَّارِ" قَالَ: فَإِذَا أَدْبَرَ بِهِ إِذَا صَائِحٌ مِنْ عِنْدِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: لَا تَعْجَلُوا، فَإِنَّهُ قَدْ بَقِيَ لَهُ، فَيُؤْتَى بِبَطَاقَةٍ فِيهَا "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" فَتُوضَعُ مَعَ الرَّجُلِ فِي كِفَّةٍ حَتَّى يَمِيلَ بِهِ الْمِيزَانُ" (١).

أما ما الذي يوزن فعلى خلاف بين أهل السنة على أربعة أقوال أصحها أن الموزون هو العمل والصحف وصاحب العمل جمعا بين النصوص الواردة كما رجحه الدكتور عمر الأشقر رحمه الله في القيامة الكبرى وذكر ترجيح الشيخ حافظ الحكمي له رحمه الله (٢).

والذي قادي إلى الاستطراد بذكر هذا هو ترجيح تعدد الموازين لتعدد الموزونات فميزان لصاحب العمل وميزان للعمل وميزان للسجلات ، والله أعلم .

(١) في المسند ح : ٦٩٩٤

(٢) القيامة الكبرى ١ / ٢٥٤

## الترجيح :

١- يترجح لدي صحة ما ذهب إليه الزمخشري والعكبري في إعراب الآية بأن "القسط" منصوب على الوصفية وبذلك يكون إعراب القسط على وجهين :

- أحدها : بلا تقدير وتكون "القسط" وصفا للموازين مبالغة على الكثير الشائع في لغة العرب كما ذكر ذلك ابن مالك في الخلاصة :

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالتَزَمُّوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

- الثاني : أن تكون على تقدير المضاف ، أي ذوات القسط .

وقوي الوجهان لدي لشيوعها في لغة العرب وكثرة ورودها.

٢- وضعف لدي قول أبي حيان ومن تبعه في إعرابها مفعولا له لأن المفعول له يكثر جره باللام في مثل هذا ، وحمل القرآن على الكثير أولى وأقوى من حمله على القليل والنادر.

٣- وضعف لدي ما ذكره الطاهر بن عاشور بجواز إعرابها بدلا من الموازين ؛ لأن النصوص الصحيحة تردده وتثبت أن الميزان حقيقة لا مجاز والله أعلم .

قال تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾<sup>(١)</sup>.

قال الزمخشري في إعراب هذه الآية: "النَّارِ بدل اشتمال من الأخدود ذاتِ الْوُقُودِ وصف لها بأنها نار عظيمة لها ما يرتفع به لهبها من الحطب الكثير وأبدان الناس"<sup>(٢)</sup>، ووافقه أبو البقاء إلا أنه حكى وجهاً آخر بصيغة التضعيف فقال: "(النَّارِ): بَدَلٌ مِنَ الْأُخْدُودِ. وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: ذِي النَّارِ؛ لِأَنَّ الْأُخْدُودَ هُوَ الشَّقُّ فِي الْأَرْضِ. وَقُرِئَ شَاذًا بِالرَّفْعِ؛ أَيُّ هُوَ النَّارُ"<sup>(٣)</sup>.

#### الدراسة:

اختلف أهل التأويل والإعراب في هذه الآية على النحو الآتي:

١- القول بأن "النار" بدل اشتمال:

ذهب إلى هذا القول أبو زكريا الفراء فقال: "ومن خفض: «النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ» وهي في قراءة العوام جعل النار هي الأخدود إذ كانت النار فيها كأنه قَالَ: قتل أصحاب النار ذاتِ الْوُقُودِ"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة البروج: ٤ - ٥

(٢) الكشاف ٤/ ٧٣٢

(٣) التبيان ٢/ ١٢٨٠

(٤) معاني القرآن ٣/ ٢٥٣

وتبعه أبو عبيدة في المجاز فقال: "النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ" جرّها على الأوّل<sup>(١)</sup>.

ومثل المبرد بهذه الآية في المقتضب لبدل الاشتغال فقال: "وَقَالَ ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾<sup>(٤)</sup> النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴿ لَأَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ الَّتِي أُوقِدُوا فِي الْأُخْدُودِ ﴾"<sup>(٢)</sup>.

أما أبو جعفر الطبري فقد عبر عنه بمصطلح الرد فقال: "فقوله (النار): ردّ على الأخدود، ولذلك خفضت" وعلل ذلك بقوله: "وإنما جاز ردّها عليه وهي غيره، لأنها كانت فيه، فكأنها إذ كانت فيه هو، فجرى الكلام عليه لمعرفة المخاطبين به بمعناه، وكأنه قيل: قتل أصحاب النار ذات الوقود"<sup>(٣)</sup>.

وقد استشهد بهذه الآية لبدل الاشتغال كثير من المعربين منهم ابن السراج<sup>(٤)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٥)</sup>، وأعربها النحاس على ذلك، وبين تقدير

(١) مجاز القرآن ٢/٢٩٣

(٢) المقتضب ٤/٢٩٧

(٣) جامع البيان ٢٤/٣٤٢.

(٤) الأصول ٢/٤٧.

(٥) الإيضاح ٢٢١



المضمر فيها فقال: "﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ خفض على بدل الاشتغال. وفيه تقديران: أحدهما نارها والألف واللام عوض من المضمر، والآخر النار التي فيها، وهذا بدل الاشتغال"<sup>(١)</sup>.

واختار مكّي هذا الإعراب -موافقاً للنحاس في تقديره -واستبعد قول الكوفيين فقال: "وقوله: ﴿النَّارِ﴾ خفض على البدل من الأخدود، وهو بدل الاشتغال.

وقيل: هو خفض على الجوار، وذلك بعيد.

وفيه تقديران إذا جعلته بدلاً.

أحدهما: أن التقدير: النار ذات الوقود نارها. والآخر: النار التي فيها"<sup>(٢)</sup>.

وقد وافقهم السمعاني<sup>(٣)</sup>، والبغوي<sup>(٤)</sup>، وابن عطية<sup>(٥)</sup>، وابن الأنباري

(١) إعراب القرآن ٥/ ١١٩.

(٢) الهداية ١٢/ ٨١٧٦.

(٣) تفسير السمعي ٦/ ١٩٨.

(٤) معالم التنزيل ٨/ ٣٨٧.

(٥) المحرر الوجيز ٥/ ٤٦٢.

وصححه<sup>(١)</sup>، والقرطبي<sup>(٢)</sup>، والبيضاوي<sup>(٣)</sup>، وأبو السعود<sup>(٤)</sup>، والقاسمي<sup>(٥)</sup>،  
والألوسي<sup>(٦)</sup>، وصاحب الجدول<sup>(٧)</sup>، ومحيي الدين درويش<sup>(٨)</sup>.

### ب- القول بإعراب "النار" بدل كل من كل بتقدير المضاف :

ذهب السهيلي إلى تضعيف إعراب هذه الآية على أنها بدل اشتغال ،  
وصرح بذلك عند رده على أبي علي الفارسي في قوله السابق وتقوية تقدير  
المضاف في هذه الآية فقال في نتائج الفكر عند ذكره لما يصح أن يكون بدل  
اشتغال : " والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو في زمانه، وفارس هذا  
الشأن ومالك عنانه، يقول في كتاب " الإيضاح " في قوله سبحانه: ﴿ أَلتَّارِذَاتِ  
الْوَقُودِ ﴾ : إنها بدل من (الأخدود) بدل الاشتغال، والنار جوهر وليست

(١) البيان ٢/ ٥٠٥

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٨٧

(٣) تفسير البيضاوي ٥/ ٣٠١

(٤) إرشاد العقل السليم ٩/ ١٣٦

(٥) محاسن التأويل ٩/ ٤٤٤

(٦) روح المعاني ١٥/ ٢٩٩

(٧) الجدول ٣٠/ ٢٨٩

(٨) إعراب القرآن وبيانه ١٠/ ٤٣٠-٤٣١

بعرض، ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود، وليس فيها شرط من شروط بدل الاشتغال... . . . . . وذهل أبو علي عن هذا، وترك ما هو أصح في المعنى وأليق بصناعة النحو، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: "قتل أصحاب الأخدود، أخدود النار ذات الوقود". فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، كما قال:

رَضِيْعِي لِبَانٍ ... تُدِي أُمَّ تَحَالَفَا

وفي رواية الخفض، أراد: لبان ثدي أم، فحذف المضاف إيجازاً واختصاراً<sup>(١)</sup>.

ووافق ابن القيم رحمه الله في ذلك ونقل اعتراضه على أبي علي الفارسي بنصه وإن لم ينسبه إليه في بدائع الفوائد واستشهد بما استشهد به<sup>(٢)</sup>.

وأجاز أبو حيان أن تكون "النار" بدل كل من كل فقال: "النَّارِ بِالْجُرِّ، وَهُوَ بَدَلُ اشْتِغَالٍ، أَوْ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ عَلَى تَقْدِيرِ مَحْدُوفٍ، أَيُّ أَخْدُودِ النَّارِ"<sup>(٣)</sup>.

(١) نتائج الفكر ١ / ٢٤٠

(٢) بدائع الفوائد ٢ / ٤٢

(٣) البحر ١٠ / ٤٤٤

وتبع السمين أبا البقاء في تضعيف هذا القول فقال : " وهذا يُفهِمُ أَنَّ النَّارَ خَفِضَ بِالْإِضَافَةِ لِتِلْكَ الصِّفَةِ الْمَحذُوفَةِ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ قَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ، وَاتَّفَقَ أَنَّ الْمَحذُوفَ كَانَ مَجْرُورًا، وَقَوْلُهُ: «لَأَنَّ الْأُخْدُودَ هُوَ الشُّقُّ» تَعْلِيلٌ لَصِحَّةِ كَوْنِهِ صَاحِبَ نَارٍ، وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا<sup>(١)</sup>.

وتابعه ابن عادل<sup>(٢)</sup>.

و مما سبق تبين لي الآتي :

- ١- أن جمهور المفسرين والمعربين على إعراب "النار" بدل اشتمال.
- ٢- أن السهيلي ومن وافقه يرون جرّها على أنها بدل كل من كل بتقدير مضاف .

فقد ذهب الجمهور إلى ذلك بناء على أن الأخدود مشتمل على النار فصح بذلك أن يبدل "النار" من الأخدود بدل اشتمال.

وأما الضمير الذي يعود على المبدل منه فله عندهم تقديران كما مر .

واختار ابن مالك في شرحه على الألفية عدم اشتراط ذلك وذكر أن

(١) الدر المصون ١٠/٧٤٦.

(٢) اللباب ٢٠/٢٥١.

أكثر النحويين يشترطون ذلك ؛ لكنه يرى أن وجوده أي الضمير في بدل الاشتغال أكثر من عدمه ، وذكر هذه الآية شاهدا على استغناء بدل الاشتغال عن الضمير<sup>(١)</sup> .

وذهب السهيلي إلى خلاف ذلك وتقوية تقدير المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بناء على أصل عنده هو أنه " لا يصح في بدل الاشتغال أن يكون الاسم الثاني جوهرًا ، لأنه لا يبدل جوهر من عرض ، ولا بد من إضافته إلى ضمير الاسم لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم"<sup>(٢)</sup> .

فهو يرى بذلك أن بدل البعض والاشتغال من بدل الكل ، حيث قال تحت عنوان "مسألة في بدل البعض من الكل وبدل المصدر من الاسم" : وهما يرجعان في المعنى والتحصيل إلى بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ، إلا أن البدل في هذين الموضعين لا بد من إضافته إلى ضمير المبدل منه ، بخلاف بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة"<sup>(٣)</sup> ، و بذلك يردُّ بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل على تقدير المضاف كما ذكر في كتابه أن العرب تتكلم

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧٩

(٢) نتائج الفكر ٢٣٩

(٣) نتائج الفكر ١/ ٢٣٩

بالعام وتريد به الخاص وهذا يقتضي تقديرا للمضاف .

ويظهر لي أن الجمهور أجابوا عن إضافة بدل الاشتغال إلى ضمير المبدل منه بتقديره أي النار فيه كما يرى البصريون، أو بأن الألف واللام نابت عن الضمير كما يرى الكوفيون، أو بعدم اشتراطه كما مر من كلام ابن مالك<sup>(١)</sup> .

فحد البديل بدل الاشتغال عند المبرد "أن يكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة"<sup>(٢)</sup> .

وعرفه ابن السراج بأنه "ما كان من سبب الأول وهو مشتمل عليه"<sup>(٣)</sup> ، وتبعه المرادي<sup>(٤)</sup> ، و ابن هشام<sup>(٥)</sup> .

وهذا الاشتغال، قد يكون في أمر مكتسب؛ كالعلم والكرم والزهد، أو غير مكتسب؛ ولكنه ملازم لصاحبه؛ كالحسن، أو غير ملازم؛ كالكلام، وقد يكون الاشتغال بطريق التبعية؛ كالثوب والفرس<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر التصريح ١٩٥ / ٢

(٢) المقتضب ٢٩٧ / ٤

(٣) الأصول ٤٧ / ٢

(٤) توضيح المقاصد ١٠٣٧ / ٢

(٥) الأوضح ٣٦٥ / ٣

(٦) ينظر في حاشية تحقيق الأوضح ليوسف الشيخ البقاعي ٣٦٥ / ٣

والذي دعا السهيلي إلى منع كونه بدل اشتغال أنه يرى أن "النار" جوهر أي ذات وليست عرضاً أي أنها ليست مما يمكن أن يكون أمراً من سبب الأول أو مما يمكن أن يكتسبه أو مما يمكن أن يلازم تلك الذات .

### الترجيح :

الذي يترجح لدي ، والله أعلم ، صحة ما ذهب إليه الزمخشري والعكبري في إعراب "النار" بدل اشتغال مع عدم التقدير وهو قول الجمهور ، وأن ما حكاه العكبري ضعيف غير متجه لما يأتي :

١- لأن إعراب "النار" بدل اشتغال مما تظافر عليه أئمة التأويل والإعراب .

٢- ولأن ما أورده السهيلي من كون أن النار جوهر لا يمكن أن يشتمل مردود بما ذكره النحاة من أمثلة غير هذه الآية كقولهم : سلب زيد ثوبه وغيرها ، وبأمر آخر هو أن الأخدود مشتمل على النار حقيقة ، فالأخدود كما ذكر المفسرون وأهل اللغة هو الشق في الأرض ، والشق فيه النار ، فلا يرد ما ذكره بعدم صحة الاشتغال بل هو أي الأخدود مشتمل على النار حقيقة .

٣- أن الاعتراض بعدم وجود الضمير صحيح ، ولكنه مما يمكن تقديره وقد أجاب النحويون عن ذلك كما أسلفت ، وذهب ابن مالك إلى عدم اشتراط ذلك ووافق شراح الألفية كما ذكرت والله أعلم .

## المبحث الرابع

### حذف المضاف مجروراً بحرف

وفيه ثلاث آيات .



قال تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءِءَآذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۗ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ۝ ﴾ (١) .

تحدث الزمخشري والعكبري عن هذه الآية ، فأورد الزمخشري الأسئلة التي قد ترد عليه وأجاب عنها ، فبعد ذكر الآية السابقة وما شبه الله حال المنافقين به ، يورد ما قد يرد سؤالاً هو : بم شبه الله المنافقين في هذه الآية وما وجه الكلام ؟ : " قلت : لقائل أن يقول : شبه دين الإسلام بالصيب ، لأنّ القلوب تحيا به حياة الأرض بالمطر ، وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات ، وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق ، وما يصيب الكفرة من الأفزاع والبلايا والفتن من جهة أهل الإسلام بالصواعق . والمعنى : أو كمثل ذوي صيب ، والمراد كمثل قوم أخذتهم السماء على هذه الصفة فلقوا منها ما لقوا " ، ويحيب الزمخشري على من يسأله : هذا التقدير من جهة المعنى فهل يحتاج الإعراب تقديراً ؟ " قلت : لولا طلب الراجع في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءِءَآذَانِهِمْ ۝ ﴾ ما يرجع إليه لكنت مستغنياً عن تقديره ؛ لأنني أراعي الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام فلا عليّ أولي حرف التشبيه مفرد يتأتى التشبيه به أم لم يله " .

(١) البقرة: ١٩

وقال بعدها "وجاز رجوع الضمير في يجعلون إلى أصحاب الصيب مع كونه محذوفاً قائماً مقامه الصيب ، كما قال : ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> ؛ لأن المحذوف باق معناه وإن سقط لفظه .

ألا ترى إلى حسان كيف عوّل على بقاء معناه في قوله :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ      بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

حيث ذكر يصفق ؛ لأن المعنى : ماء بردى<sup>(٢)</sup> .

أما أبو البقاء فقال في إعراب هذه الآية : " وفي الكلام حذف تقديره : أو كأصحاب صيب وإلى هذا المحذوف يرجع الضمير من قوله : يجعلون . والمعنى على ذلك ؛ لأن تشبيه المنافقين بقوم أصابهم مطر فيه ظلمة ورعد وبرق لا بنفس المطر<sup>(٣)</sup> .

### الدراسة :

اختلف أهل التأويل والإعراب في قوله تعالى : (أو كصيب ..) على النحو

الآتي :

(١) الأعراف : ٤

(٢) الكشاف ٧٨ / ١

(٣) التبيان ٣٥ / ١ .

## أ- القائلون بتقدير المضاف :

ذهب الفراء إلى أن التشبيه هنا غرضه تشبيه الفعل بالفعل لا بأعيان الرجال كما ذكر في التشبيه السابق في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ وقد رد ذلك مضافا فقال :

"أو كصيب: أو كمثل صيب، فاستغني بذكر ﴿الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ ﴿فطرح ما كان ينبغي أن يكون مع الصيب من الأسماء، ودل عليه المعنى لأن المثل ضرب للنفاق"<sup>(١)</sup>، وتبعه الطبري في ذلك وعلل حذف المضاف بأن غرضه هنا " طلبُ الإيجاز والاختصار"<sup>(٢)</sup> ووافقها النحاس أيضًا<sup>(٣)</sup>.

غير أن الزجاج خالفهما في التقدير، ودل على تقديره قائلًا :  
" أو كأصحاب صيب. فجعل دين الإسلام لهم مثلاً فيما ينالهم من الشدائد والخوف، وجعل ما يستضيئون به من البرق مثلاً لما يستضيئون به من الإسلام، وما ينالهم من الخوف في البرق بمنزلة ما يخافونه من القتل،

(١) معاني القرآن ١/ ١٧

(٢) جامع البيان ١/ ٣٣٨

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣

الدليل على ذلك قوله عز وجل: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، ووافقه الواحدي<sup>(٣)</sup>.

أما أبو البركات فقد قدر مضافين إذ يرى أن "التقدير: مثلهم كمثل أصحاب صيب، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والدليل على صحة هذا التقدير قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءِ آذَانِهِمْ﴾ فعود هذا الضمير يدل على صحة هذا التقدير"<sup>(٤)</sup>.

ووافقه ابن الجوزي وذكر دليله أيضاً لتقدير المضاف<sup>(٥)</sup>.

وتابع الفخر الرازي الزمخشري في كل ما قاله، وشابهه في التعليل لتقدير المضاف بناء على الخلاف في نوع التشبيه، هل هو من قبيل المفرق أم من قبيل المركب، وأن كلا النوعين يستوجب تقديرًا للمضاف نظرًا للضمير المذكور في الجملة التي بعده فقال: "فإن قيل الذي كُنْتَ تُقَدِّرُهُ فِي التَّشْبِيهِ الْمَفْرَقِ مِنْ

(١) سورة المنافقون: ٤

(٢) معاني القرآن للزجاج ١ / ٩٤

(٣) الوجيز: ١ / ٩٤

(٤) البيان ١ / ٦٠

(٥) زاد المسير ١ / ٣٩

حَذَفِ الْمُضَافِ وَهُوَ قَوْلُكَ: أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيْبٍ هَلْ يُقَدَّرُ مِثْلُهُ فِي الْمُرَكَّبِ،  
قُلْنَا لَوْلَا طَلَبُ الرَّاجِعِ فِي قَوْلِهِ: يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ لَمَا  
كَانَ بِنَا حَاجَةً إِلَى تَقْدِيرِهِ" (١).

أما البيضاوي فقد قدر مضافين " كمثل ذوي صيب " (٢) ووافق  
الزخشي في التعليل للتقدير .

وتبعه أبو حيان (٣) ، والسمين (٤) ، وابن عرفة (٥) ، وأبو السعود (٦) ،  
والألوسي (٧) .

أما الطاهر بن عاشور فقد خالفهم في المضافين المقدرين إذ قال : "أَوْ  
كَصَيْبٍ تَقْدِيرُهُ أَوْ كَفَرِيْقٍ ذِي صَيْبٍ أَيْ كَقَوْمٍ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: كَمَثَلِ

(١) مفاتيح الغيب ٣١٦/٢

(٢) تفسير البيضاوي ٥١/١

(٣) البحر ١٣٨/١

(٤) الدر المصون ١٦٧/١

(٥) تفسير ابن عرفة ١٦٢/١

(٦) تفسير أبي السعود ٦٥/١

(٧) روح المعاني ١٧٢/١

الَّذِي اسْتَوْقَدَ دَلَّ عَلَى تَقْدِيرِ قَوْمٍ قَوْلُهُ: يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ" (١)، وذكر  
 علة ذلك بأن الضمير " لَا يَصِحُّ عَوْدُهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ فَلَا يَجِيءُ فِيهِ مَا جَازَى فِي  
 قَوْلِهِ: ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ" (٢).

### ب- القائلون بعدم التشبيه والمشبه به هو المطر :

لم يقدر السمرقندي صاحب بحر العلوم شيئاً ، ورأى أن المشبه به هو  
 المطر ، والمشبه هو القرآن فقال: " أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ، يعني كمطر  
 نزل من السماء فضرب لهم الله تعالى مثلاً آخر، لأن العرب كانوا يوضحون  
 الكلام بذكر الأمثال، فالله ضرب لهم الأمثال ليوضح عليهم الحجة، فضرب  
 لهم مثلاً بالمستوقد النار، ثم ضرب لهم مثلاً آخر بالمطر" (٣)، ثم قال: " والمطر:  
 هو القرآن، لأن في المطر حياة الخلق وإصلاح الأرض، وكذلك القرآن حياة  
 القلوب، فيه هدى للناس، وبيان من الضلالة وإصلاح، فلهذا المعنى شبه  
 القرآن بالمطر. والظلمات: هي الشدائد والمحن التي تصيب المسلمين،  
 والشبهات التي في القرآن، والرعد: هو الوعيد الذي ذكر للمنافقين والكفار في

(١) التحرير والتنوير / ١ / ٣١٦ - ٣١٧

(٢) المصدر السابق

(٣) بحر العلوم / ١ / ٣٢

القرآن، والبرق: ما ظهر من علامات نبوة محمد ﷺ ودلائله" (١).

وتبعه القشيري في تفسيره إذ قال: "شبه القرآن بمطر ينزل من السماء، وشبه ما في القرآن من الوعد والوعيد بما في المطر من الرعد والبرق، وشبه التجاءهم إلى الفرار عند سماع أصوات الرعد" (٢).

ومما سبق تبين لي الآتي:

- ١- أن الجمهور على تقدير المضاف.
- ٢- وأن الجمهور يستدلون بأن الضمير المذكور في قوله تعالى: (يجعلون) لا بد له من مرجع، ويرون أن هذا يقوي قولهم.
- ٣- أن بعض أهل العلم لم ينجح إلى التقدير وحمل الكلام على ظاهره. وقبل بيان الراجح ثمة أسئلة لا بد من الإشارة إليها:
  - ١- هل لتقدير المضاف ضرورة من الناحية المعنوية والصناعية؟
  - ٢- وما موضع جملة "يجعلون أصابعهم" بناء على القول بالتقدير أو عدمه؟

---

(١) المصدر السابق

(٢) لطائف الإشارات ٦٦/١

والجواب عن السؤال الأول أن تقدير المضاف لاحتياج الصنعة إليه يظهر في وجود الضمير في الجملة التالية وهي قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ﴾ إذ أن الضمير المذكور لا بد له من مرجع ، ومرجعه المضاف المقدر وجاز ذلك كما قال الزمخشري : " لأن المحذوف باق معناه وإن سقط لفظه . " ولذلك شواهد في القرآن الكريم وفصيح كلام العرب ، وأما ما جاء في كتاب الله فكقوله تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، فالتقدير فيها وكم من أهل قرية .. ، وعاد الضمير على ذلك المضاف المحذوف ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ .

وأما ما جاء من فصيح كلام العرب فنحو قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ  
بَرْدِي يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

فذكر الفعل نظرا إلى ذلك المضاف المحذوف وهو ماء أو نهر .

وأما احتياج المعنى إليه فذلك يتضح بأمرين :

١ - أن تشبيه المنافقين بالمطر غير وارد وغير مراد -والله أعلم- وإنما

(١) سورة الأعراف: ٤



المقصود تشبيه حالهم حين يأتيهم الذكر والإسلام بما فيه من وعد ووعد وتذكير وتهديد كحال أصحاب الصيب حين يأتيهم برعوده وبروقه كما ذكر أبو البقاء .

٢- ما أسنده أبو جعفر الطبري في تفسيره إلى ابن مسعود رضي الله عنه في قوله ﴿ أَوْكَصَيْبٍ . . . ﴾ الآية أنه " : كان رجلاً من المنافقين من أهل المدينة هرباً من رسول الله ﷺ إلى المشركين ، فأصابها هذا المطر الذي ذكر الله فيه رعد شديد ، وصواعق ، وبرق ، فجعلها كلما أصابتهما الصواعق يجعلان أصابعهما في آذانها من الفرق ، أن تدخل الصواعق في مسامعها فتقتلها ، وإذا لمع البرق مشياً في ضوءه ، وإذا لم يلمع لم يبصر ، قاما مكانهما لا يمشيان ، فجعلوا يقولان : ليتنا قد أصبحنا ، فنأتي محمداً فنضع أيدينا في يده ، فأصبحا فأتياه فأسلما ، ووضعاً أيديهما في يده وحسن إسلامهما" (١) . وذكره السيوطي أيضاً (٢) ، فهذا يقوي التقدير من جهة المعنى .

وأما الجواب عن السؤال الثاني وهو ما موضع جملة "يجعلون" فهناك عدة توجيهات هي :

(١) جامع البيان ١/٣٤٦

(٢) الدر المنثور ١/٣٩

١- لا محل لها من الإعراب بتقدير مبتدأ أي: هم يجعلون، فهي استثنائية بيانية<sup>(١)</sup>.

٢- لها موضعٌ من الإعراب وهو الجرُّ لأنَّها في موضع الصِّفة لذوي المَحذوف، كأنَّهُ قيل: جاعِلين<sup>(٢)</sup>.

٣- وأجاز بعضهم أن تكون في موضع نصبٍ على الحال من الصِّمير الذي هو الهاءُ في فيه. والراجعُ على ذي الحالِ محذوفٌ نابتِ الألفُ واللامُ عنه التَّقديرُ من صَواعِقِهِ<sup>(٣)</sup>.

ومن هذه التوجيهات يظهر أثر التقدير على الموقع الإعرابي للجملة.

### الترجيح :

الذي يترجح لدي هو صحة ما ذهب إليه الشيخان في تقدير المضاف في الآية لما يأتي :

١- لاحتياج الصنعة والإعراب إلى ذلك المضاف المقدر .

(١) الجدول ١/٦٦ .

(٢) البحر ١/١٤١

(٣) البحر المحيط ١/١٤١

٢- لما ذكره أهل العلم من آثار تدل على تقديره .

وبناء على ذلك يترجح لدي أيضاً أن موضع قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ﴾

الجر لأنها صفة للمضاف المحذوف المجرور .

قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَعَيْنَانَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾<sup>(١)</sup> .

جاءت هذه الآية في سياق دعاء من أثنى الله عليهم في أواخر آل عمران .

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية ما نصه : " عَلَىٰ رُسُلِكَ عَلَىٰ هَذِهِ صَلَاةٌ لِلْوَعْدِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى الطَّاعَةِ . وَالْمَعْنَى : مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ تَصْدِيقِ رُسُلِكَ .

ألا تراه كيف أتبع ذكر المنادى للإيمان وهو الرسول وقوله آمنا وهو التصديق ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف ، أى ما وعدتنا منزلاً على رسلك ، أو محمولاً على رسلك ، لأن الرسل محملون ذلك ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ﴾ وقيل : على السنة رسلك<sup>(٢)</sup> .

أما أبو البقاء فقد بين إعرابها بقوله : " أَيُّ : عَلَىٰ أَلْسِنَةِ رُسُلِكَ ، وَ «عَلَىٰ» مُتَعَلِّقَةٌ بِوَعَدْتَنَا . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاتِنًا وَ (الْمِيعَادَ) : مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْوَعْدِ<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة آل عمران : ١٩٤

(٢) الكشاف ١ / ٤٥٥

(٣) التبيان ١ / ٣٢٢

## الدراسة :

اختلفت اقوال أهل العلم حيال هذه الآية في التقدير وعدمه ، وكذلك في تعليق شبه الجملة على النحو الآتي :

أ- القول بتقدير المضاف وتعليق شبه الجملة بـ " وعدتنا " ، أو بـ " آتنا " :

ذهب إليه شيخ المفسرين أبو جعفر الطبري إذ رأى أن تأويل الكلام :  
 " ربنا أعطنا ما وعدتنا على ألسن رسلك : أنك تُعلي كلمتك كلمة الحق ،  
 بتأييدنا على من كفر بك وحادّك وعبد غيرك وعجل لنا ذلك ، فإننا قد علمنا  
 أنك لا تخلف ميعادك - ولا تخزنا يوم القيامة فتفضحنا بذنوبنا التي سلفت  
 منا ، ولكن كفرها عنا واغفرها لنا . " <sup>(١)</sup> ، وتبعه الزجاج <sup>(٢)</sup> ، والماتريدي في  
 أحد الوجهين عنده <sup>(٣)</sup> ، والنحاس <sup>(٤)</sup> ، ومكي في الهداية <sup>(٥)</sup> ، والبغوي <sup>(٦)</sup>

(١) جامع البيان ٧ / ٤٨٥

(٢) معاني القرآن ١ / ٤٩٩

(٣) تأويلات أهل السنة ٢ / ٥٦٣

(٤) إعراب القرآن ١ / ١٩٤

(٥) الهداية ٢ / ١٢٠٥

(٦) معالم التنزيل ٢ / ١٥٣

وابن عطية<sup>(١)</sup>، والقرطبي<sup>(٢)</sup>، والبيضاوي في أحد الوجهين<sup>(٣)</sup>، والباقولي<sup>(٤)</sup>.

أما الفخر الرازي فقد ذكر وجوهاً للتقدير "أَحَدُهَا: وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى السِّنَةِ رُسُلِكَ. وَثَانِيهَا: وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى تَصْدِيقِ رُسُلِكَ، وَالِدَلِيلِ عَلَيْهِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَذْكُورَةٌ عَقِيبَ ذِكْرِ الْمُنَادِي لِلْإِيمَانِ وَهُوَ، الرَّسُولُ وَعَقِيبَ قَوْلِهِ: فَآمَنَّا وَهُوَ التَّصْدِيقُ"<sup>(٥)</sup>.

ورأى ابن كثير بأن تقدير المضاف أظهر من غيره<sup>(٦)</sup>، وقدمه الآلوسي على غيره من الآراء أيضاً<sup>(٧)</sup>.

ب- القول بعدم تقدير المضاف، وتعليق شبه الجملة بكون خاص :

تبع الزمخشري في جواز هذا الوجه البيضاوي إذ قال : " ويجوز أن يعلق

(١) المحرر الوجيز ١/ ٥٥٦

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٣١٧

(٣) تفسير البيضاوي ١/ ٣٢٢

(٤) إعراب القرآن للباقولي ١/ ٨٢

(٥) مفاتيح الغيب ٩/ ٤٦٨

(٦) تفسير القرآن العظيم ٢/ ١٣٢

(٧) روح المعاني ٢/ ٣٧٥

على بمحذوف تقديره: ما وعدتنا منزلاً على رسلك، أو محمولاً عليهم<sup>(١)</sup>،  
ووافقه النسفي<sup>(٢)</sup> أيضاً .

أما أبو حيان فقد اعترض على الزمخشري ومن تبعه بأن تعليق شبه الجملة  
بكون خاص مقيد " لَيْسَ بِجَائِزٍ، لِأَنَّ مِنْ قَوَاعِدِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ  
وَالظَّرْفَ مَتَى كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مُقَيِّدًا فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ الْعَامِلِ، وَلَا يَجُوزُ  
حَذْفُهُ، وَلَا يُحَذَفُ الْعَامِلُ إِلَّا إِذَا كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا.

مثال ذلك: زيد ضاحك في الدار، لا يجوز حذف ضاحك البتة، وإذا  
قُلت: زيد في الدار فالعامل كون مطلق يُحذف، وكذلك زيد ناج من بني تميم،  
لا يجوز حذف ناج، ولو قُلت: زيد من بني تميم جاز على تقدير كائن من بني  
تميم، والمحذوف فيما جوزه الزمخشري وهو قوله: منزلاً أو محمولاً، لا يجوز  
حذفه على ما تقرّر في علم النحو.

وإذا كان العامل في الظرف أو المجرور مقيداً صار ذلك الظرف أو  
المجرور ناقصاً، فلا يجوز أن يقع صلة، ولا خبر إلا في الحال. ولا في الأصل،  
ولا صفة، ولا حالاً<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير البيضاوي ٥٥ / ٢

(٢) مدارك التنزيل ٣٢٢ / ١

(٣) البحر ٤٧٤ - ٤٧٥ / ٣

وأيد السمين أبا حيان في اعتراضه على الزمخشري<sup>(١)</sup> .

ووافقها أبو السعود وبيّن أنه " لا يخفى أن تقدير الأفعال الخاصة في مثل هذه المواقع تعسفاً"<sup>(٢)</sup> .

غير أن الآلوسي فنّد اعتراض أبي حيان ومن تبعه على الزمخشري ، وأجاب عنه " بمنع انحصار التعلق في كون مطلق بل يجوز التعلق به أو بمقيد، ويجوز حذفه إذا كان عليه دليل ولا يخفى متانة الجواب، وأن إنكار أبي حيان ليس بشيء إلا أن تقدير كون مقيد فيما نحن فيه تعسف مستغنى عنه"<sup>(٣)</sup> .

فكلامه فيه تقوية القول الأول، وأن تقدير الكون المقيد تكلف ظاهر ، لكن اعتراضه على القاعدة التي اعتمد عليها أبو حيان في تفنيد قول الزمخشري .

وبمثل قوله قال الطاهر ابن عاشور إذ أجاز ذلك بأنه يحتمل " أن تَكُون (عَلَى) ظَرْفًا مُسْتَقَرًّا، أَيْ وَعَدًّا كَائِنًا عَلَى رُسُلِكَ أَيْ، مُنَزَّلًا عَلَيْهِمْ، وَمُتَعَلِّقٌ

(١) الدر المصون ٣/ ٥٣٧

(٢) تفسير أبي السعود ٢/ ١٣٢

(٣) روح المعاني ٢/ ٣٧٥



الْجَارِّ فِي مِثْلِهِ كَوْنٌ غَيْرٌ عَامٌّ بَلْ هُوَ كَوْنٌ خَاصٌّ، وَلَا ضَيْرٌ فِي ذَلِكَ إِذَا قَامَتِ الْقَرِينَةُ، وَمَعْنَى (عَلَى) حِينَئِذٍ الْإِسْتِعْلَاءُ الْمَجَازِيُّ"<sup>(١)</sup>.

ج- القول بتعلق الجار بمحذوف وقع صفة لمصدر محذوف مع تقدير المضاف:

أجاز أبو السعود أن نعلق شبه الجملة " بمحذوف وقع صفة لمصدرٍ مؤكِّدٍ محذوفٍ أي وعدتنا وعداً كائناً على السنة رسلك"<sup>(٢)</sup>.

وتبعه الالوسي في أحد الوجهين لتقدير المضاف ؛ إذ التقدير على هذا الوجه عنده : " وعدتنا وعداً كائناً على السنة رسلك"<sup>(٣)</sup>، وخالف أبا البقاء في تجويزه تعليق شبه الجملة بـ "آتنا" بأنه خلاف الظاهر<sup>(٤)</sup>.

ولا يخفى أن كثرة التقديرات في مثل هذا الوجه تضعفه، وتجعل غيره أولى منه ، وأحق بالتقديم .

(١) التحرير والتنوير ٤ / ٢٠٠

(٢) تفسير أبي السعود ٢ / ١٣٢

(٣) روح المعاني ٢ / ٣٧٥

(٤) المصدر السابق .

## د- القول بعدم التقدير :

حكى أبو منصور الماتريدي هذا الوجه وأن المراد بالآية : " ما جعلت عليهم من الاستغفار للمؤمنين؛ كقوله: ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾<sup>(١)</sup> ، وكقول إبراهيم - عليه السلام - : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وكقول نوح - عليه السلام - : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾<sup>(٣) ۝ (٤)</sup> .

و مما سبق تبين لي أن أشهر الأقوال في الآية ما يأتي :

- ١- أن الآية على تقدير مضاف .
- ٢- أن الآية على تعلق شبه الجملة بمحذوف وقع صفة لمصدر مؤكد محذوف مع تقدير المضاف .
- ٣- أنها على تعلق الجار والمجرور بكون خاص في موقع نصب حال .
- ٤- أن الآية بلا تقدير .

(١) سورة محمد: ١٩

(٢) سورة إبراهيم : ٤١

(٣) سورة نوح : ٢٨

(٤) تأويلات أهل السنة ٢/ ٥٦٣

## الترجيح :

١- الذي يترجح لدي صحة ما ذهب إليه العكبري والزنجشري في أحد الوجهين بحمل الآية على تقدير المضاف على التقديرين على "ألسنة رسلك" ، أو "على تصديق رسلك" ويقوى عندي الأخير ؛ لأن في الآية السابقة لهذه الآية ما يدل عليه ، وهو قوله تعالى عنهم "آمنا" والله تعالى أعلم .

٢- أما تعليق شبه الجملة بمحذوف وقع صفة لمصدر مؤكد محذوف ففيه ما ترى من كثرة التقديرات مما يجعل غيره أولى منه ؛ لأن من أصول التقدير : أن الأصل عدم التقدير ، وكلما قل المقدر فهو أولى<sup>(١)</sup> .

٣- أما تعليق شبه الجملة بكون خاص فيتعارض مع أصل من أصول التعلق ؛ إذ أن من المواضع التي يجب فيها تقدير المتعلق كونا عاما واجب الحذف إذا وقع حالا ، ومنه مسألتنا هذه<sup>(٢)</sup> وأما ما ذكره الألوسي والطاهر ابن عاشور من جواز تقدير كون خاص هنا لوجود القرينة على ذلك ، فيجاب عنه مع ما سبق من قول أبي حيان - إذا سلمنا بوجود القرينة - فلم حصل الاختلاف؟ ، فلو كانت القرينة ظاهرة لم يحصل اختلاف فدل ذلك على

(١) المغني ٢/ ٢٧٠ وما بعدها .

(٢) المغني ٢/ ١٠٦-١٠٧ .

خفائها فيرجع حينئذ إلى الأصل وهو عدم الجواز ، ووجه آخر ما الأكثر  
تقديرا عند العرب هل الكون الخاص أم تقدير المضاف ؟ فتقدير المضاف  
أشهر وأكثر .

قال تعالى : ﴿ لَا نَقُومُ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا لِلَّهِ حُجُبَ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ (١) .

لم يقدر الزمخشري فيها شيئاً وإنما قال " مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامٍ وَجُودِهِ " (٢) .

وضعف العكبري قول من قدر مضافاً بعد " من " وعلق الجار والمجرور بـ " أسس " إذ قال : " وَ ( مِنْ أَوَّلِ ) : يَتَعَلَّقُ بِأُسِّسَ ؛ وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ « مِنْ » لَا تَدْخُلُ عَلَى الزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِمُنْدُ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ التَّأْسِيسَ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ بِمَكَانٍ حَتَّى تَكُونَ « مِنْ » لِابْتِدَاءِ غَايَتِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ « مِنْ » عَلَى الزَّمَانِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ دُخُولِهَا عَلَى « قَبْلَ » الَّتِي يُرَادُ بِهَا الزَّمَانُ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ " (٣) .

### الدراسة :

هذه الآية من شواهد مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وذكرها أبو البركات في الإنصاف ، ومفادها : هل تدخل من على الزمان وتكون لا ابتداء غايته ؟

(١) التوبة: ١٠٨

(٢) الكشاف ٢ / ٣١١ .

(٣) التبيان ٢ / ٦٦٠ .

وبيان ذلك ما يأتي :

### ١- رأي البصريين :

ذهب جمهور البصريين إلى تقدير المضاف في الآية للأصل المقرر عندهم بأن "من" لا تدخل على الزمان ، فيقدرون مضافاً دلاً عليه سياق الآية هو : "تأسيس" (١) .

وحكاه ابن عطية عنهم (٢) ، وعده الباقولي من صور حذف المضاف وأوجه بناء على قول البصريين (٣) ، وكذلك القرطبي (٤) ، ونقله أبو حيان (٥) ، والألوسي أيضاً (٦) .

### ٢- رأي الكوفيين :

استشهد الكوفيون بهذه الآية وغيرها على جواز دخول "من" على الزمان

---

(١) الإنصاف ١/٣٠٦

(٢) المحرر الوجيز ٣/٨٣

(٣) إعراب القرآن .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٨/٢٦٠-٢٦١

(٥) البحر ٥/٥٠٤

(٦) روح المعاني ٦/١٩

مطلقاً<sup>(١)</sup>، وسيأتي ذكر بقية أدلتهم، وحكاه ابن عطية وأبو حيان عنهم<sup>(٢)</sup>.

### ٣- رأي الطبري وابن عطية ومن تبعهما :

لم يقدر أبو جعفر مضافاً في الآية، وإنما رأى أن المعنى فيها: "مبدأ أول يوم كما تقول العرب: "لم أره من يوم كذا"، بمعنى: مبدؤه و"من أول يوم"، يراد به: من أول الأيام، كقول القائل: "لقيت كلَّ رجلٍ"، بمعنى كل الرجال"<sup>(٣)</sup>.

ووافق ابن عطية بعد أن ذكر الخلاف، واستحسن "أن يستغنى في هذه الآية عن تقدير وأن تكون «من» تجر لفظة «أول» لأنها بمعنى البداية كأنه قال من مبتدأ الأيام"<sup>(٤)</sup>.

### ٤- رأي مكّي :

قوى مكّي<sup>(٥)</sup>، و القرطبي<sup>(٦)</sup> أن يكون معنى "من" هنا: منذ.

(١) الإنصاف ١/ ٣٠٦، أوضح المسالك ٢/ ١٢٩، الأشموني ٢/ ٢١١

(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٨٣، البحر ٥/ ٥٠٤

(٣) جامع البيان ١٤/ ٤٧٦

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ٨٣

(٥) الهداية ٤/ ٣١٥٦

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٢٦٠

ومما سبق نخلص إلى أن جمهور البصريين كما سبق يمنعون من دخول من على الزمان ، وأما ما سمع عن العرب مما يشعر ظاهره بدخولها على الزمان فمؤول عندهم بتقدير المضاف وجوبا ؛ لأن العرب - كما يرون - استعملوا مذ ومنذ في الزمان ، وخصوا من بابتداء الغاية المكانية<sup>(١)</sup> .

أما الكوفيون فقد استشهدوا على رأيهم السابق ذكره ببعض الشواهد ووافقهم على ذلك المبرد وابن درستويه وابن مالك<sup>(٢)</sup> ، ومن ذلك قول زهير<sup>(٣)</sup> :

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الحِجْرِ      أَقْوِينَ مِن حِجَجٍ وَمِن دَهْرٍ  
وقول النابغة<sup>(٤)</sup> :

تُخَيِّرَنَ مِن أزمانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ      إلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَ كُلَّ التَّجَارِبِ  
وحديث أنس رضي الله عنه في الصحيح<sup>(٥)</sup> : " فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة " وفي الرواية الأخرى<sup>(٦)</sup> " فمطروا من الجمعة إلى الجمعة " .

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٤ ، الإنصاف ١/ ٣٠٧ .

(٢) ينظر شرح المفصل ٤/ ٤٥٩ ، والهمع ٢/ ٤٦١ .

(٣) الخزانة ٤/ ١٢٦ .

(٤) الخزانة ٣/ ٣٣١ .

(٥) البخاري ح : ٩٧١ ، ١٠١٩ .

(٦) البخاري ح : ١٠١٧ .



وأما السادة البصريون فلم يسلموا لعلماء الكوفة ومن وافقهم بصحة الاستشهاد بما سبق ، وأجابوا على أدلتهم بما يأتي :

أما الآية فعلى تقدير مضاف كما قدمت ، أي من تأسيس أول يوم ، كغيرها من الآيات التي قدر فيها المضاف ، كقوله تعالى ﴿ وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ وغيرها وكقول العرب : بنو فلان يطؤونهم الطريق ، وكذلك بيت النابغة : من استمرار يوم حليلة<sup>(١)</sup> .

وأما بيت زهير فأجابوا عنه من وجهين :

• الأول : أنه على تقدير مضاف : من مر حجج ومن مر دهر .

• الثاني : أننا لا نسلم بهذه الرواية ، بل الرواية الصحيحة عندنا : مذ حجج ومذ دهر<sup>(٢)</sup> .

وثمة دليل ثالث ذكره الأخفش أن من هنا لادلة لها ، وإنما هي زائدة ، وأنه قد وردت زيادتها في الإيجاب كقوله تعالى " يغفر لكم من ذنوبكم " ، وكذلك يكون تخريج البيت في قوله من حجج ومن دهر أي حججا ودهرا<sup>(٣)</sup> .

وأما الحديث فعلى حذف المضاف : من صلاة يوم الجمعة<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٣٠٧ وما بعدها

(٢) الإنصاف ١/ ٣١٠

(٣) الإنصاف ١/ ٣١٠ .

(٤) التصريح ١/ ٦٣٨

## الترجيح :

بعد النظر في كلام الأئمة رحمهم الله ترجح لدي قوة قول أبي البقاء في منعه تقدير المضاف في الآية ؛ إذ لا حاجة للتقدير ؛ لأن المعنى معها تام ، وأما ما يتعلق باحتياج الصنعة إلى ذلك ورجحه جلة علماء البصرة فإني أعتذر إليهم وأرجح رأي أهل الكوفة ومن وافقهم إذ ترجح لدي رأيهم في جواز دخول من على الزمان مطلقا ، وذلك لما يأتي :

- أولا : أن الأصل عدم الحذف ، فلا يصار إلى التقدير إلا مع التعذر ، والتعذر ههنا متعذر .

- ثانيا : لأن تقديراتهم التي قدروها في الآية والحديث يدفعها المعنى ، فالآية التي نحن بصددتها قدروا فيها "تأسيس" والمقدر ليس بمكان حتى نقول بدخول من عليه ؛ لأنهم يرون أن "من" مختصة بابتداء الغاية المكانية<sup>(١)</sup> .

وأما الحديث برواياته عن أنس رضي الله عنه فالظاهر من قصة الحديث أن المطر بدأ أثناء الخطبة وأنتم تقدرتون من صلاة الجمعة وهذه كلها أوقات ، وأما رواية التنكير "فمطروا من جمعة إلى جمعة" فالتقدير فيها أضعف والله أعلم .

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٤ ، ابن يعيش ٤ / ٤٥٩ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٩٧ .

وأما تقديرهم في بيت النابغة فكذلك ، إذ لا يستقيم المعنى أن يكون التقدير "من استمرار أزمان يوم حليلة " لأنه قال بعدها : إلى اليوم .

- ثالثاً : أن وقوع ذلك كثير شائع نظماً ونثراً "وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد" (١) .

- رابعاً : قوة قول أبي البقاء بورودها في القرآن داخله على الزمان كثيرا ، ومن ذلك قول الحق تبارك وتعالى " الله الأمر من قبل ومن بعد" (٢) ، وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى ﴿ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ .. ﴾ فهذه كلها أزمان وأوقات قد دخلت عليها من فما التقدير فيها؟! فأيتا الروم وآية النور وغيرها دالة على دخول من على الزمان وكلها جاءت لابتداء الأوقات ، آية النور لابتداء وقت الاستئذان ، وآية الروم لبيان وقت الغلب ، والثانية لبيان حال الممطرين قبل نزول المطر .

- خامساً : أرى أن (من) تدل على ابتداء الغاية مطلقا في الزمان والمكان وغيرها وهذا ما اختاره غير واحد من العلماء غير الكوفيين كابن مالك في

(١) كما يقول أبو حيان فيما نسبه إليه السيوطي في الهمع ٢ / ٤٦١ .

(٢) سورة الروم : ٤

(٣) سورة الروم : ٤٨

الخلاصة وأبو حيان والرضي<sup>(١)</sup>.

- سادساً : لا حاجة للتضمنين والتأويل على هذا القول كما ذهب الطبري

ومكي وابن عطية رحمهم الله .

---

(١) ينظر ذلك في الأشموني ٧٠ / ٢ ، الهمع ٤٦١ / ٢ .

الملاحق

١ - مواضع حذف المضاف في الكشاف للزمخشري

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
<b>سورة البقرة</b>	
﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ ١٩	أو كمثل ذوي صيب. ٧٩ / ١
﴿ فِيهَا كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ ٧٤	أو مثل أشد قسوة. ١٥٥ / ١
﴿ وَأَسْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ ٩٣	حب العجل. ١٦٦ / ١
﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ ﴾ ١٠٢	على عهد ملكه أو زمنه. ١٧٢ / ١
﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ١١٠	تجدوا ثوابه. ١٧٧ / ١
﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ ١١١	أمثال تلك الأمانة أمانيتهم. ١٧٨ / ١
﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ ١١٤	كراهة أن يذكر. ١٧٩ / ١
﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ ١٢٥	موضع أمن. ١٨٥ / ١
﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ ١٢٦	ذا أمن. ١٨٦ / ١
﴿ قُلْ بَلْ مَلَّةٌ إِتْرَاهِمَ ﴾ ١٣٥	أهل ملته. ١٩٤ / ١
﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ ﴾ ١٧١	ومثل داعي الذين كفروا ، أو كبهائم الذي ينعق. ٢١٣ / ١
﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾ ١٧٧	ولكن البر بر من آمن .. ٢١٧ / ١
﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ ١٧٨	فمن عفي له من جهة أخيه. ٢٢٠ / ١
﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ﴾ ١٨٩	ولكن البر بر من اتقى. ٢٣٤ / ١

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ ١٩٦	إلى وقته . ٢٤١ / ١
﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ ١٩٦	في وقته . ٢٤١ / ١
﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ ١٩٧	وقت الحج أشهر ٢٤٢ / ١
﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ ٢١٠	إتيان الله إتيان أمره وبأسه . ٢٥٣ / ١
﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ ٢٢٣	مواضع حرث ٢٦٤ / ١
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ٢٤٣	وأزواج الذين يتوفون ٢٨١ / ١
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ﴾ ٢٤٠	ووصية الذين يتوفون ، أو وحكم ٢٨٨ / ١
﴿مِثْلَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٢٦١	مثل نفقتهم . ٣١٠ / ١
﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ ٢٦٤	كإبطال ٣١٢ / ١
<b>سورة آل عمران</b>	
﴿فَنَقَبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ ٣٧	بأمر ذي قبول حسن ٣٥٧ / ١
﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ١٣٣	عرضها عرض السماوات ٤١٤ / ١
﴿هُمُ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ١٦٣	هم ذوو درجات ٤٣٥ / ١
﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ ١٧٥	إنما ذلكم قول الشيطان ٤٤٢ / ١
﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ ١٧٨	ولا تحسبن حال الذين كفروا على قراءة التاء ٤٤٤ / ١
﴿رَبَّنَا وَءَاثِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾ ١٩٨	على تصديق رسلك ، على السنة رسلك ٤٥٤ / ١

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
<b>سورة النساء</b>	
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ١١	في شأن ميراثهم ١ / ٤٨٠
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ ٢٣	حُرِّمَ نِكَاحُهُنَّ ١ / ٤٩٤
﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَفَرُّوا بِالصَّلَاةِ وَأَشْتُرُوا سُكْرَى﴾ ٤٣	لا تقربوا مواضع الصلاة ١ / ٥١٢
﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ٧٧	كخشية أهل الله ١ / ٥٣٥
﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ﴾ ١٠١	كراهة أن خفتم ١ / ٥٥٦
﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ ١١٤	إلا نجوى من أمر ١ / ٥٦٤
﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾ ١٣٥	كراهة أن تعدلوا ١ / ٥٧٤
﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ ١٤٨	إلا جهر من ظلم ١ / ٥٨٢
﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضَلُّوا﴾ ١٧٦	كراهة أن تضلوا ١ / ٥٩٨
<b>سورة المائدة</b>	
﴿وَلَا الْقَلْبِدَ﴾ ٢	ولا ذوات القلائد ١ / ٦٠١
﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ ٤	وصيد ما علمتم ١ / ٦٠٥
﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ ١٩	كراهة أن تقولوا ١ / ٦١٨
﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ ٢٩	بمثل إثمي ١ / ٦٢٤
﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ ٣٢	بغير قتل نفس ١ / ٦٢٥
﴿لَا يَحِزُّكَ الَّذِينَ يُسَكِّرُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ ٤١	يسارعون في إظهاره ١ / ٦٣٢



تقدير المضاف عند الزمخشري	الآية ورقمها
ذات قصاص ٦٣٨ / ١	﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ ٤٥
بشر من أهل ذلك ٦٥١ / ١	﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمْ ﴾ ٦٠
بنكث ما عقدتم ٦٧٢ / ١	﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ ٨٩
فكفارة نكثه ٦٧٢ / ١	﴿ فَكَفَّرْنَاهُ ﴾ ٨٩
إنما شأن الخمر أو تعاطيها ٦٧٤ / ١	﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ ﴾ ٩٠
يحكم بمثل ما قتل ٦٧٨ / ١	﴿ يَحْكُمُ بِهِ ﴾ ٩٥
شهادة اثنين ٦٨٧ / ١	﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ ﴾ ﴿ أَنْتَانِ ﴾ ١٠٦
هل تستطيع سؤال ربك ٦٩١ / ١	﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ ١١٢
<b>سورة الأنعام</b>	
على جزاء ربهم ١٦ / ٢	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ ٣٠
إلى جزائه وحكمه ٣٢ / ٢	﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ ﴾ ٦٢
كراهة أن تقولوا ٨١ / ٢	﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْأَكْتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ ١٥٦
أو يأتي كل آيات ربك ٨٢ / ٢	﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾ ١٥٨
<b>سورة الأعراف</b>	
فجاء أهلها ٨٦ / ٢	﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَا ﴾ ٤
خلقنا أباكم ٨٩ / ٢	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ﴾ ١١
عن ترك ما نهوا عنه ١٧٠ / ٢	﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ ١٦٦

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ ١٧٢	كراهة أن تقولوا ١٧٧ / ٢
﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ ١٩٠	جعل أولادهما ١٨٥ / ٢
<b>سورة التوبة</b>	
﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ١٩	أجعلتم أهل سقاية الحاج ٢٥٥ / ٢
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ ٢٥	وموطن يوم حنين. ٢٥٩ / ٢
﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ ٢٨	ذوو نجس ٢٦١ / ٢
﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ ٢٨	بعد حج عامهم هذا ٢٦١ / ٢
﴿يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ ٣٠	يضاهي قولهم قول الذين كفروا ٢٦٣ / ٢
<b>سورة هود</b>	
﴿وَيَقْوِرَ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَفْتُمْ﴾ ٣٠	من انتقامه ٣٨٩ / ٢
﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ ٨٨	إصلاح ما استطعت ٤٢١ / ٢
﴿وَمَا قَوْمٌ لَوْطٍ مِنْكُمْ بَعِيدٍ﴾ ٨٩	وما إهلاكهم ٤٢٢ / ٢
﴿وَمَا تَوَخَّرُهُ إِلَّا لِأَجَلٍ مُعَدُّودٍ﴾ ١٠٤	إلا لانتهاء مدة معدودة ٤٢٩ / ٢
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُنَّ نَفْسٌ إِلَّا بِذِيهِ﴾ ١٠٥	يوم يأت هولاء وشدائده ٤٢٩ / ٢
<b>سورة يوسف</b>	
﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٍ لِلْسَّالِفِينَ﴾ ٧	في قصتهم ٤٤٥ / ٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
﴿ وَجَاءَ وَعَلَى قَيْصِهِ يَدْمِرُ كَذِبٍ ﴾ ١٨	بدم ذي كذب ٤٥١ / ٢
﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ ٨٠	ذو نجوى ٤٩٤ / ٢
﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ٨٢	أهل القرية ٤٩٥ / ٢
﴿ أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ ﴾ ١٠٨	إلى دينه ٥٠٨ / ٢
<b>سورة الرعد</b>	
﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ١١	من أجل أمر الله ٥١٦ / ٢
﴿ وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ﴾ ١٣	ويسبح سامع الرعد بحمده ٥١٧ / ٢
﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ أَلْبَرْقَ خَوْفًا ﴾ ١٢	إرادة خوف وإرادة طمع ٥١٨ / ٢
﴿ أَلَا يَذَكِّرُ اللَّهُ تَطْمِينِ الْقُلُوبِ ﴿٢٨﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا فِي ٢٩	قلوب الذين آمنوا ٥٢٨ / ٢
<b>سورة إبراهيم</b>	
﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ ٢٦	كمثل شجرة خبيثة ٥٥٣ / ٢
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ ٢٨	بدلوا شكر نعمة الله ٥٥٥ / ٢
﴿ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ ٣١	ذوي سر وعلانية ٥٥٦ / ٢
﴿ فَاجْعَلْ أَفْعَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي ٣٧	من أفئدة الناس ٥٥٨ / ٢
<b>سورة النحل</b>	
﴿ وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَواسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ ١٥	كراهة أن تميد ٥٩٨ / ٢
﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَ لَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ ٢٦	من جهة القواعد ٦٠٢ / ٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
﴿نَخِذُونَ مِنْهُ سَكْرًا﴾ ٦٧	من عصيره ٦١٦/٢
﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ﴾ ١٢٤	وبال السبت ٦٤٣/٢
<b>سورة الإسراء</b>	
﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ ٣٤	إن صاحب العهد ٦٦٥/٢
﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ٣٧	ذا مرح ٦٦٧/٢
﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ ٤٥	ذا ستر ٦٧٠/٢
﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ ٤٧	كراهة أن يفقهوه ٦٧٠/٢
﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ ١١٠	بقراءة صلاتك ٧٠٠/٢
<b>سورة الكهف</b>	
﴿سِينِكَ عَدَا﴾ ١١	ذوات عدد ٧٠٥/٢
﴿لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا﴾ ١٤	ذا شطط ٧٠٦/٢
﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ ١٩	أي أهلها ٧٠٩/٢
﴿وَأذْكَرْ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ ٢٤	اذكر مشيئة ربك ٧١٤/٢
﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ﴾ ٢٣	لأجل شيء ٧١٤/٢
﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأُولِينَ﴾ ٥٥	إلا انتظار ٧٢٩/٢
﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ ٥٥	أو انتظار ٧٢٩/٢
﴿لَا أَبْرِحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ﴾ ٦٠	لا يبرح مسيري ٧٣٠/٢
<b>سورة طه</b>	
﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ ٥٩	إنجاز وعدكم يوم الزينة ٧٠/٣

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
وقرئ: ﴿كَيْدٌ سِحْرٍ﴾ ٦٩	كيد ذوي سحر ٧٥ / ٣
﴿لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَدِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ ١٠٩	إلا شفاعته من ٨٨ / ٣
﴿زَهْرَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ١٣١	ذوي زهرة ٩٧ / ٣
<b>سورة الأنبياء</b>	
﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا﴾ ٨	ذوي جسد ١٠٤ / ٣
﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ ١١	وأراد بالقرية: أهلها ١٠٥ / ٣
﴿حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا﴾ ١٥	مثل الحصيد ١٠٥ / ٣
﴿أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ ٣١	كراهة أن تميد ١١٤ / ٣
﴿قُلْ مَنْ يَكْفُرْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ٤٢	من بأسه وعذابه ١١٨ / ٣
﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ ٤٧	ذوات القسط ١٢٠ / ٣
﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ ٧٥	في أهل رحمتنا ١٢٧ / ٣
<b>سورة الحج</b>	
﴿أَخْضَمُوا فِي رَيْبِهِمْ﴾ ١٩	في دينه وصفاته ١٤٩ / ٣
﴿فَأَنهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ ٣٢	فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ١٥٦ / ٣
﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ ٣٧	لن يصيب رضا الله ١٥٩ / ٣
﴿وَكَايِنٍ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ ٤٨	من أهل قرية ١٦٣ / ٣
﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ ٦٣	ذات خضرة ١٦٨ / ٣
﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ ٦٥	كراهة أن تقع ١٦٨ / ٣

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ ٧٨	في ذات الله ١٧٢ / ٣
﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ ٧٨	توسعة ملة ١٧٢ / ٣
<b>سورة المؤمنون</b>	
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى﴾ ٤٩	قوم موسى ١٨٩ / ٣
<b>سورة النور</b>	
﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ﴾ ١٧	كراهة أن تعودوا ٢٢١ / ٣
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٣٥	والمعنى: ذو نور السماوات، وصاحب نور السماوات ٢٤٠ / ٣
﴿وَمَثَلًا مِنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ٣٤	من أمثال الذين ٢٤٠ / ٣
﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ ٣٨	ليجزئهم الله أحسن جزاء أعمالهم ٢٤٢ / ٣
وقرى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ ٥٨	أى: أوقات ثلاث عورات ٢٥٣ / ٣
﴿أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ ٦١	أو بيوت صديقكم ٢٥٥ / ٣
<b>سورة الفرقان</b>	
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ ٤٥	إلى صنع ربك وقدرته ٢٨٢ / ٣
﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ ٥٧	إلا فعل من شاء ٢٨٧ / ٣
وقرأ الحسن والأعمش: ﴿وَقَمْرًا مُنِيرًا﴾ ٦١	ذا قمر ٢٩٠ / ٣

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
<b>سورة الشعراء</b>	
﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ ٧٢	يسمعون دعاءكم ٣ / ٣١٨
﴿ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ ٨٩	إلا حال من .. ٣ / ٣٢٠
﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ٢٠٨	من أهل قرية ٣ / ٣٢٨
<b>سورة النمل</b>	
﴿ أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ٨	من في مكان النار ٣ / ٣٤٩
<b>سورة القصص</b>	
﴿ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ٥٨	بطرت أيام معيشتها ٣ / ٤٢٣
﴿ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ٨٤	إلا مثل ما كانوا يعملون ٣ / ٤٣٦
<b>سورة العنكبوت</b>	
﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ ٨	بإيتاء والديه ٣ / ٤٤١
﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ ١٧	ذا إفك ٣ / ٤٤٦
﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ ٢٥	سبب المودة ٣ / ٤٥٠
﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا ﴾ ٦٩	في حقنا ٣ / ٤٦٥
<b>سورة الروم</b>	
﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ١١	إلى ثوابه وعقابه ٣ / ٤٧٠
﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ ٢١	من شكل أنفسكم ٣ / ٤٧٢
﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ٢٤	إرادة خوف وإرادة طمع ٣ / ٤٧٤

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
<b>سورة الأحزاب</b>	
﴿لَمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ ٢١	لمن كان يرجو أيام الله ٣ / ٥٣١
﴿إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ ٥٣	إلا وقت أن يؤذن لكم ٣ / ٥٥٤
﴿فَيَسْتَنجِيءُ مِنْكُمْ﴾ ٥٣	فيستحيي من إخراجكم ٣ / ٥٥٤
<b>سورة سبأ</b>	
﴿ذَوَاتِ أَكُلٍ خَمْطٍ﴾ ١٦	ذواتي أكل أكل خمط ٣ / ٥٧٦
<b>سورة فاطر</b>	
﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ﴾ ٢٧	ذو جدد ٣ / ٦٠٩
﴿أَن تَرُولا﴾ ٤١	كراهة أن ترولا ٣ / ٦١٧
<b>سورة يس</b>	
﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ ١٣	مثل أصحاب القرية ٤ / ٧
﴿إِنِّي ءَأَمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ﴾ ٢٥	فاسمعوا إيماني ٤ / ١٠
﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ ٣٩	مسير منازل ٤ / ١٦
﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ ٥٨	من جهة رب رحيم ٤ / ٢١
<b>سورة الصافات</b>	
﴿وَمَا يُجْرُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٩	إلا مثل ما .. ٤ / ٤١
﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ ٤٥	من شراب معين أو نهر معين ٤ / ٤١
﴿فَأَنَّهُمْ لَا كُؤُونَ مِنْهَا﴾ ٦٦	من طلعتها ٤ / ٤٥
﴿فَطَرَنظَرَةً فِي النُّجُومِ﴾ ٨٨	في علم النجوم ٤ / ٤٩



الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا ﴾ ١١٢	بوجود إسحاق ٥٨/٤
<b>سورة ص</b>	
﴿ لَا مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ ﴾ ٨٥	من جنسك ١٠٨/٤
<b>سورة الزمر</b>	
﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ ﴾ ٧	عن إيمانكم ١١٤/٤
﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي ﴾ ٥٦	كراهة أن ١٣٦/٤
<b>سورة غافر</b>	
﴿ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ ﴾ ٩	وقهم جزاء السيئات ١٥١/٤
﴿ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ ﴾ ١٦	من أعمالهم ١٥٦/٤
﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ ﴾ ٣٤	كل من هو مسرف ١٦٥/٤
﴿ وَأَشْرَكَ بِهِءَ مَا لَيْسَ لِي بِهِءَ عِلْمٌ ﴾ ٤٢	ما ليس بي بربوبيته علم ١٦٨/٤
<b>سورة فصلت</b>	
﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾ ١٠	لأجل السائلين ١٨٧/٤
﴿ فِي أَمْرٍ قَدْ خَلَّتْ ﴾ ٢٥	في جملة أمم ١٩٦/٤
<b>سورة الشورى</b>	
﴿ لِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى ﴾ ٧	أهل أم القرى ٢١٠/٤
﴿ لَا حِجَّةَ بَيْنَنَا ﴾ ١٥	لا إيراد حجة ٢١٦/٤
﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ ٣٨	وأمرهم ذو شورى ٢٢٨/٤

تقدير المضاف عند الزمخشري	الآية ورقمها
<b>سورة الزخرف</b>	
واسأل أمم من أرسلنا ٤ / ٢٥٤	﴿ وَسَأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ٤٥
وعلم قيله ٤ / ٢٦٨	﴿ وَقِيلَ لَهُ يَنْرَبِ ﴾ ٨٨
<b>سورة الجاثية</b>	
تنزيل حم تنزيل ٤ / ٢٨٤	﴿ حَمِّ ۝ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ ﴾ ٢-١
إن في خلق السماوات ٤ / ٢٨٤	﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ٣
بعد آيات الله وحديثه ٤ / ٢٨٤	﴿ فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَ اللَّهِ ﴾ ٦
<b>سورة الأحقاف</b>	
لأجل الذين آمنوا ٤ / ٣٠٠	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ١١
ذات كره ٤ / ٣٠٢	﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾ ١٥
ومدة حملة وفصاله ٤ / ٣٠٢	﴿ وَحَمَلُهُ، وَفَصَلَّهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ١٥
<b>سورة محمد</b>	
دين الله ٤ / ٣١٨	﴿ إِنْ نَصَرُوا اللَّهَ ﴾ ٧
من أهل قرية ٤ / ٣٢٠	﴿ وَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ١٣
كمثل من هو خالد ٤ / ٣٢٢	﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ ﴾ ١٥
كيد الشيطان ٤ / ٣٢٦	﴿ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَى لَهُمْ ﴾ ٢٥
<b>سورة الحجرات</b>	
كراهة أن ٤ / ٣٥١	﴿ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ ﴾ ٢
كراهة أن ٤ / ٣٥٩	﴿ أَنْ تُصِيبُوا ﴾ ٦

تقدير المضاف عند الزمخشري	الآية ورقمها
<b>سورة ق</b>	
وقت ذلك ٣٨٥ / ٤	﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ﴾ ٢٠
تقدير ذلك يوم الخلود ٣٨٩ / ٤	﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾ ٣٥
<b>سورة الذاريات</b>	
إلى طاعته وثوابه ٤٠٤ / ٤	﴿فَفِرُوا إِلَى اللَّهِ﴾ ٥٠
<b>سورة الطور</b>	
من ثواب عملهم ٤١٠ / ٤	﴿وَمَا أَلْتَهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ﴾ ٢١
<b>سورة النجم</b>	
فكان مقدار قربه مثل قاب قوسين ٤١٦ / ٤	﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ ٩
<b>سورة الواقعة</b>	
وتجعلون شكر رزقكم ٤٦٩ / ٤	﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ﴾
<b>سورة الحديد</b>	
إن تقدير ذلك ٤٧٩ / ٤	﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ٢٢
<b>سورة المجادلة</b>	
في شأن زوجها ٤٨٤ / ٤	﴿تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ ١
من عذاب الله ٤٩٤ / ٤	﴿لَنْ نُعْطِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ ١٧

الآية ورقمها	تقدير المضاف عند الزمخشري
<b>سورة الحشر</b>	
﴿فَأَنذَهُمَ اللَّهُ مِن حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ ٢	أمر الله ٤ / ٤٩٨
﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُم مَّا نَعْتَهُمُ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ﴾ ٢	من عذاب الله ٤ / ٤٩٨
﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ ٦	على تحصيله ٤ / ٥٠٢
﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ ٩	ودار الإيـمان ٤ / ٥٠٤
﴿كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ﴾ ١٩	نسوا حقه ٤ / ٥٠٨
<b>سورة التحريم</b>	
﴿وَأَظْهَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ ٣	على إفشائه ٤ / ٥٦٥
﴿وَنَجَّيْ مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ﴾ ١١	من نفس فرعون ٤ / ٥٧٢
<b>سورة الحاقة</b>	
﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ﴾ ١١	حملنا آباءكم ٤ / ٦٠٠
<b>سورة الجن</b>	
﴿كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴾ ١١	طرائق طرائق قدد ٤ / ٦٢٧
﴿فَلَا يَخَافُ بَحْسَ وَلَا رَهَقًا﴾ ١٣	جزاء بخس ٤ / ٦٢٧
<b>سورة الإنسان</b>	
﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ٦	خمر عين ٤ / ٦٦٧
<b>سورة النبأ</b>	
﴿جَزَاءً وَفَاقًا﴾ ٢٦	ذا وفاق ٤ / ٦٨٩

تقدير المضاف عند الزمخشري	الآية ورقمها
<b>سورة النازعات</b>	
منتهى علمها ٤ / ٦٩٨	﴿إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْهَبًا﴾ ٤٤
<b>سورة المطففين</b>	
كالوا كيلهم .. ٤ / ٧١٨	﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ ٣
<b>سورة الفجر</b>	
منفعة الذكرى ٤ / ٧٥١	﴿وَأَنَّىٰ لَهُ الذِّكْرَىٰ﴾ ٢٣
<b>سورة العلق</b>	
أهل النادي ٤ / ٧٧٧	﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ ١٧
<b>سورة القدر</b>	
من أجل كل أمر ٤ / ٧٨٠	﴿بِأَذْنِ رَبِّهِمْ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ ٤
<b>سورة الناس</b>	
ذو الوسواس ٤ / ٨٢٣	﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ ٤

مواضع حذف المضاف في التبيان للعكبري

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
<b>سورة الفاتحة</b>	
في البسملة	بِاسْمِ مُسَمَّى اللَّهِ. ١ / ٤
<b>سورة البقرة</b>	
﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ ٧	عَلَىٰ مَوَاضِعِ سَمْعِهِمْ ٢٣ / ١
﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ ١٩	أَوْ كَأَصْحَابِ صَيِّبٍ ٣٥ / ١
﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ ٢١	وَالَّذِينَ خَلَقَهُمْ مِن قَبْلِ خَلْقِكُمْ ٣٨ / ١
﴿وَقُودُهَا النَّاسُ﴾ ٢٤	ذو وقودها ٣٧ / ١
﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾ ٢٥	من تحت شجرها ٣٧ / ١
﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ ٣٠	أَيِّ لِأَجْلِكَ ٤٧ / ١
﴿وَكُلًّا مِّنْهَا رَعْدًا﴾ ٣٥	من ثمرها ٥٢ / ١
﴿وَأَنْقُوتُوا يَوْمًا﴾ ٤٨	عذاب يوم ٦٠ / ١
﴿فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ ٥٠	بسببكم ٦٢ / ١
﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ٥١	تمام أربعين ٦٢ / ١
﴿مِن بَعْدِهِ﴾ ٥١	أَيِّ مِنْ بَعْدِ انْطِلَاقِهِ ٦٣ / ١
﴿قَالُوا أَنَّنَا هُنَا هُزُؤًا﴾ ٦٧	ذوي هزو ٧٤ / ١
﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ ٨٣	ذا حسن ٨٤ / ١

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ ٨٥	ثُمَّ أَنْتُمْ مِثْلُ هَؤُلَاءِ ٨٦/١
﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ ٩٣	أَيُّ حُبِّ الْعِجْلِ ٩٣/١
﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ ١٠٢	عَلَىٰ عَهْدِ الَّذِي أُنزِلَ ٩٩/١
﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ ١٠٥	مَنْ يَشَاءُ اخْتِصَّاصَهُ ١٠٢/١
﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ١١٠	(تَجِدُوهُ): ثَوَابُهُ ١٠٥/١
﴿أَن يُذَكَّرَ﴾ ١١٤	كَرَاهِيَّةً أَنْ يُذَكَّرَ ١٠٧/١
﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا﴾ ١٢٥	لِأَجْلِ نَفْعِ النَّاسِ ١١٢/١
﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ١٢٥	مَكَانٌ مُّصَلًّى ١١٣/١
﴿السُّجُودِ﴾ ١٢٥	ذَوِي السُّجُودِ ١١٤/١
﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ ١٣٠	إِلَّا مَن جَهَلَ خَلَقَ نَفْسَهُ ١١٧/١
﴿مِن بَعْدِي﴾ ١٣٣	أَيُّ مَن بَعْدَ مَوْتِي ١١٩/١
﴿كَانُوا عَلَيْهَا﴾ ١٤٢	عَلَىٰ تَوَجُّهِهَا أَوْ عَلَىٰ اعْتِقَادِهَا ١٢٣/١
﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ ١٥٨	إِنَّ طَوَافَ الصَّفَا أَوْ سَعْيَ الصَّفَا ١٣٠/١
﴿حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ﴾ ١٦٧	عَلَىٰ تَفْرِيطِهِمْ ١٣٨/١
﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَبْعُثُ﴾ ١٧١	دَاعِيِ الَّذِينَ كَفَرُوا؛ أَيُّ مِثْلِ دَاعِيِهِمْ إِلَى الْهُدَى؛ كَمِثْلِ النَّاعِقِ بِالْغَنَمِ ١٤٠/١

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ ﴾ ١٧٤	فِي طَرِيقِ بُطُونِهِمْ / ١٤٢
﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ ﴾ ١٧٨	أَيُّ مَنْ دَمِ أَخِيهِ / ١٤٥
﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ١٨٤	فعلیه صوم عدة / ٥٠ / ١
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ ١٨٥	إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ شَرَفَ شَهْرِ رَمَضَانَ ١٥٣ / ١
﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ١٩٧	الْحَجُّ حَجٌّ أَشْهُرٍ / ١٦٠ / ١
﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ ١٩٨	لم يذكره وإنما ذكر وجوبه / ١٦٣ / ١
﴿ وَهُوَ الَّذِي الْخَصَمَ ﴾ ٢٠٤	أَيُّ أَشَدُّ ذَوِي الْخِصَامِ / ١٦٦ / ١
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ ٢٢٢	يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْوَطْءِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ، أَوْ فِي مَكَانِ الْحَيْضِ ١٧٨ / ١
﴿ هُوَ أَذَى ﴾ ٢٢٢	هُوَ سَبَبٌ أَذَى / ١٧٨ / ١
﴿ فَأَعْتَرَلُوا النِّسَاءَ ﴾ ٢٢٢	: أَيُّ وَطْءِ النِّسَاءِ / ١٧٨ / ١
﴿ أَنْ تَبْرُوا ﴾ ٢٢٤	أَيُّ مَخَافَةٍ أَنْ تَبْرُوا / ١٧٩ / ١
﴿ أَلْطَلَقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ٢٢٩	تَقْدِيرُهُ: عَدَدُ الطَّلَاقِ الَّذِي يُجُوزُ مَعَهُ الرَّجْعَةُ مَرَّتَانٍ / ١٨٢ / ١
﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾ ٢٢٩	وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَوْ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِي حَالِ الْخَوْفِ / ١٨٢ / ١



الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ ٢٣٤	وأزواج الذين ١/ ١٨٦
﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ ٢٤٠	أو ذوي متاع ١/ ١٩٢
﴿مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ ٢٤٦	من بعد موت موسى ١/ ١٩٧
﴿وَأَبْنَائِنَا﴾ ٢٤٦	ومن بين أبنائنا ١/ ١٩٧
﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ ٢٥٩	أو رأيت مثل الذي ١/ ٢٠٨
﴿مِثْلَ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٢٦١	مثل إنفاق الذين ينفقون، أو مثل نفقة الذين ينفقون ١/ ٢١٣
﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ ٢٦٣	وسبب مغفرة ١/ ٢١٤
﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ﴾ ٢٦٤	كإبطال الذي ينفق ١/ ٢١٥
﴿وَمِثْلَ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٢٦٥	ومثل نفقة الذين ينفقون ١/ ٢١٦
﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ ٢٨٠	أي إلى وقت ميسرة ١/ ٢٢٥
<b>سورة آل عمران</b>	
﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ ٤	ذال الفرقان ١/ ٢٣٧
﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ ٩	لِعرض يوم، أو حساب يوم ١/ ٢٤٠
﴿مِنْ اللَّهِ﴾ ١٠	من عذاب الله ١/ ٢٤١
﴿وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ٢٨	أي عقاب نفسه ١/ ٢٥٢
﴿وَأَمْرًا تِي عَاقِرٌ﴾ ٤٠	أي ذات عقر ١/ ٢٥٨
﴿وَالْإِبْكَارِ﴾ ٤١	ووقت الإبكار ١/ ٢٥٨
﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ هُدَى اللَّهُ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ﴾ ٧٣	مخافة أن ١/ ٢٧١

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿لَمَاءَ آتَيْتُكُمْ﴾ ٨١	لِرِعَايَةِ مَا آتَيْتُكُمْ. ٢٧٥ / ١
﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ ١١٧	كَمَثَلِ مُهْلِكِ رِيحٍ ٢٨٧ / ١
﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ﴾ ١٣٣	عَرْضُهَا مِثْلُ عَرْضِ السَّمَاوَاتِ ٢٩٢ / ١
﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ ١٦٠	أَيِّ مِنْ بَعْدِ خِذْلَانِهِ ٣٠٦ / ١
﴿هُمْ دَرَجَاتٌ﴾ ١٦٣	ذُو دَرَجَاتٍ ٣٠٧ / ١
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ﴾ في قراءة حمزة ١٧٨	وَلَا تَحْسَبَنَّ إِمْلَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا ٣١٣ / ١
﴿حَتَّىٰ يَأْتَيْنَا بُقْرَانٍ﴾ ١٨٣	بِتَقْرِيْبِ قُرْبَانٍ ٣١٧ / ١
﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ ١٩٤	أَيِّ: عَلَىٰ أَلْسِنَةِ رُسُلِكَ ٣٢٢ / ١
<b>سورة النساء</b>	
﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾ ١١	بَعْدَ إِخْرَاجِ الْوَصِيَّةِ ٣٣٥ / ١
﴿يُورَثُ كَلَالَةً﴾ ١٢	ذَا كَلَالَةٍ ٣٣٦ / ١
﴿وَقَرَأَ الْحَسَنُ: ﴿عَيْرَ مُضَاكَرٍ وَصِيَّةٍ﴾ بِالْإِضَافَةِ، ١٢	غَيْرَ مُضَارٍّ أَهْلِ وَصِيَّةٍ، أَوْ ذِي وَصِيَّةٍ ٣٣٧ / ١
﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ ٢٥	لِعَدَمِ الطَّوْلِ ٣٤٨ / ١
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ ٢٩	إِلَّا فِي حَالِ كَوْنِهَا تِجَارَةً، أَوْ فِي وَقْتِ كَوْنِهَا تِجَارَةً ٣٥١ / ١

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ﴾ ٣٣	عَقَدَتْ حَلْفَهُمْ ذُؤُو أَيَّانِكُمْ / ١ / ٣٥٣
﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ ٣٤	بِمَا حَفِظَ أَمْرَ اللَّهِ
﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ ٤٣	مَوَاضِعُ الصَّلَاةِ / ١ / ٣٦٠
﴿فَمَا لَكُمْ فِي النُّفُوقِ﴾ ٨٨	فِي أُمُورِ الْمُنَافِقِينَ / ١ / ٣٧٨
﴿تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ ٩٢	صَاحِبُ تَوْبَةٍ مِّنَ اللَّهِ. / ١ / ٣٨١
﴿إِلَّا مَنَ أَمَرَ﴾ ١١٤	إِلَّا نَجْوَى مَنَ أَمَرَ / ١ / ٣٨٩
﴿أَن تَعْدِلُوا﴾ ١٣٥	اِبْتِغَاءً أَن تَعْدِلُوا عَنِ الْحَقِّ. وَخِشْيَةً أَن تَعْدِلُوا عَنِ الْحَقِّ / ١ / ٣٩٧
﴿بِمِيثَاقِهِمْ﴾ ١٥٤	بِنَقْضِ مِيثَاقِهِمْ / ١ / ٤٠٣
﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ ١٦٢	وَمِن قَبْلِ الْمُقِيمِينَ وَبِإِدِينِ الْمُقِيمِينَ / ١ / ٤٠٨
﴿أَن تَضِلُّوا﴾ ١٧٦	خِشْيَةً أَن / ١ / ٤١٤
<b>سورة المائدة</b>	
﴿وَلَا الْفَلْتِ﴾ ٢	أَي: وَلَا ذَوَاتِ الْقَلَائِدِ / ١ / ٤١٥
﴿وَلَا أَمِينٍ﴾ ٢	وَلَا قِتَالَ آمِّينَ، أَوْ أَدَى آمِّينَ. / ١ / ٤١٥
﴿أَن تَقُولُوا﴾ ١٩	: أَي خِشْيَةً أَن تَقُولُوا. / ١ / ٤٢٩
﴿يُحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ ٣٣	أَوْلِيَاءَ اللَّهِ / ١ / ٤٣٤
﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ ١٠٦	شَهَادَةُ اثْنَيْنِ / ١ / ٤٦٦

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ ١١٢	هَلْ تَسْتَطِيعُ سُؤَالَ رَبِّكَ ١ / ٤٧٣
<b>سورة الأنعام</b>	
﴿خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ ٢	خَلَقَ أَصْلَكُمْ ١ / ٤٧٩
﴿مَنْ يُصِرْ عَنْهُ﴾ ١٦	مَنْ يُصِرْ عَنْهُ عَذَابُ يَوْمٍئِذٍ ١ / ٤٨٤
﴿أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ ٢٥	كَرَاهَةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ١ / ٤٨٨
﴿وَقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ ٣٠	عَلَى سُؤَالَ رَبِّهِمْ، أَوْ عَلَى مُلْكِ رَبِّهِمْ. ١ / ٤٨٩
﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا﴾ ٦٥	يَلْبِسَ أُمُورَكُمْ ١ / ٥٠٥
﴿أَنْ تُبْسَلَ﴾ ٧٠	مُخَافَةً أَنْ تُبْسَلَ. ١ / ٥٠٦
﴿وَلِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾ ٩٢	وَلِنُنذِرَ أَهْلَ أُمَّ ١ / ٥٢٠
﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾ ١١٩	وَمَا لَكُمْ ذَوِي أَنْ لَا تَأْكُلُوا ١ / ٥٣٥
﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا﴾ ١٢٥	ذَا ضَيْقٍ. ١ / ٥٣٧
﴿النَّارُ مَثُونُكُمْ خَالِدِينَ﴾ ١٢٨	النَّارُ ذَاتُ ثَوَائِكُمْ. ١ / ٥٣٨
﴿وَالنَّخْلَ وَالرِّزْقَ مُخْلِفًا أَكُلُهُ﴾ ١٤١	«ثَمَرُ النَّخْلِ وَحَبُّ الزَّرْعِ» ١ / ٥٤٣
﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ ١٥٦	أَنْزَلْنَاهُ كَرَاهَةً أَنْ تَقُولُوا. ١ / ٥٥٠
<b>سورة الأعراف</b>	
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا﴾ ٢٠	أَيُّ إِلَّا مُخَافَةً أَنْ تَكُونَا ١ / ٥٦٠
﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ ٢٦	وَلِبَاسُ أَهْلِ التَّقْوَى ١ / ٥٦٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ٣١	عِنْدَ قَصْدِ كُلِّ مَسْجِدٍ. ٥٦٤ / ١
﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ ٥٢	ذَا هُدًى وَذَا رَحْمَةً ٥٧٣ / ١
﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ ٥٨	ذَا نَكِدٍ ٥٧٦ / ١
﴿عَلَى رَجُلٍ﴾ ٦٣	عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ أَوْ لِسَانِ رَجُلٍ ٥٧٨ / ١
﴿فِي أَسْمَاءٍ﴾ ٧١	أَيُّ: ذَوِي أَسْمَاءٍ ٥٧٩ / ١
﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾ ٨٩	إِلَّا وَقْتَ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ. ٥٨٣ / ١
﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ ١٤٢	إِثْنَانِ ثَلَاثِينَ، أَوْ تَمَامَ ثَلَاثِينَ. ٥٩٣ / ١
﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ ١٤٣	ذَا دَكٌّ ٥٩٤ / ١
﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ ١٦٥	بِعَذَابٍ ذِي بَأْسٍ ٦٠١ / ١
﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ : بِالْبَيَاءِ وَالتَّاءِ ١٧٢	مُخَافَةً أَنْ تَقُولُوا ٦٠٣ / ١
﴿تَقُلْتِ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ١٨٧	ثَقُلَ عِلْمُهَا عَلَى أَهْلِ السَّمَاوَاتِ. ٦٠٦ / ١
﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ ١٩٠	جَعَلَا لِغَيْرِهِ شُرَكَاءَ؛ أَيُّ: نَصِيبًا. وَالثَّانِي: جَعَلَا لَهُ ذَا شُرْكَ، ٦٠٧ / ١
<b>سورة التوبة</b>	
﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١٩	أَجَعَلْتُمْ أَصْحَابَ سِقَايَةِ الْحَاجِّ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: كَأَيِّمَانِ مَنْ آمَنَ ٦٣٩ / ٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿يَوْمَ يُحْمَى﴾ ٣٥	عَذَابِ يَوْمٍ ٢/٦٤٢
﴿قُلْ أَذْنُ خَيْرٍ﴾ ٦١	أُذُنُ ذُو خَيْرٍ. ٢/٦٤٨
﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ٦٩	وَعَدًا كَوَعْدِ الَّذِينَ. ٢/٦٥٠
﴿مِنْ أَوَّلٍ﴾ ١٠٨	مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ ٢/٦٦٠
<b>سورة يونس</b>	
﴿جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ ٥	ذَاتِ ضِيَاءٍ. ٢/٦٦٥
﴿وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ ٥	أَيُّ ذَا نُورٍ ٢/٦٦٥
﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ ٥	قَدَرَهُ ذَا مَنَازِلٍ. ٢/٦٦٦
﴿أَسْتَعْجَلَهُمْ﴾ ١١	تَعْجِيلًا مِثْلَ اسْتَعْجَالِهِمْ ٢/٦٦٧
﴿إِلَى ضُرٍّ﴾ ١٢	أَيُّ إِلَى كَشْفِ ضُرٍّ. ٢/٦٦٨
﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ ٣٧	مَا كَانَ الْقُرْآنُ ذَا افْتِرَاءٍ ٢/٦٧٥
﴿وَمَا نَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾ ٦١	أَيُّ مِنْ أَجْلِهِ ٢/٦٧٩
﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ٧١	وَأَمْرَ شُرَكَائِكُمْ ٢/٦٨١
<b>سورة هود</b>	
﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ ١٢	أَيُّ مَخَافَةٍ أَنْ يَقُولُوا. ٢/٦٩١
﴿كَالْأَعْمَى﴾ ٢٤	كَمَثَلِ الْأَعْمَى ٢/٦٩٤
﴿إِنَّهُ عَمَلٌ﴾ ٤٦	إِنَّهُ ذُو عَمَلٍ ٢/٧٠١
<b>سورة يوسف</b>	
﴿وَشَرَّوهُ بِشَمَنِ بَخِيسٍ﴾ ٢٠	ذِي بَخْسٍ ٢/٧٢٧

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ ٣٣	سُكِنِي السَّجْنَ ٢ / ٧٣٢
﴿ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ ﴾ ٤٤	بِتَأْوِيلِ أَضْغَاثِ الْأَحْلَامِ ٢ / ٧٣٣
﴿ وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ ﴾ ٨٢	أَيَّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ٢ / ٧٤٢
<b>سورة الرعد</b>	
﴿ إِلَّا كَبَسِطَ كَفَيْهِ ﴾ ١٤	إِلَّا اسْتَجَابَةً كَاسْتَجَابَةَ بَاسِطٍ كَفَيْهِ. ٢ / ٧٥٥
﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ﴾ ٢٦	فِي جَنْبِ الْآخِرَةِ. ٢ / ٧٥٧
<b>سورة إبراهيم</b>	
﴿ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾ ٤٦	عِلْمُ مَكْرِهِمْ، أَوْ جَزَاءُ مَكْرِهِمْ ٢ / ٧٧٣
<b>سورة الحجر</b>	
﴿ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ٧٠	أَيَّ عَنِ ضِيْفَةِ الْعَالَمِينَ. ٢ / ٧٨٦
<b>سورة النحل</b>	
﴿ أَنْ تَمِيدَ ﴾ ١٥	أَيَّ مَخَافَةَ أَنْ تَمِيدَ. ٢ / ٧٩٢
﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ ٢٦	مِنْ نَاحِيَةِ الْقَوَاعِدِ ؛ وَالتَّقْدِيرُ: أَتَى أَمْرُ اللَّهِ. ٢ / ٧٩٣
﴿ أَنْ تَكُونَ ﴾ ٩٢	أَيَّ مَخَافَةَ أَنْ تَكُونَ. ٢ / ٨٠٥

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
<b>سورة الإسراء</b>	
﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكَيْلًا﴾ ٢	مَخَافَةٌ أَنْ تَتَّخِذُوا ٢ / ٨١٢
﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ ٣٤	إِنَّ ذَا الْعَهْدِ ٢ / ٨٢٠
﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾ ٤٦	مَخَافَةٌ أَنْ يَفْقَهُوهُ أَوْ كَرَاهَةً ٢ / ٨٢٣
﴿وَإِذْ هُمْ نَجَوَى﴾ ٤٧	ذَوو نَجَوَى ٢ / ٨٢٤
﴿إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ ٥٩	إِلَّا إِهْلَاكَ التَّكْذِيبِ ٢ / ٨٢٥
﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ٧٩	ذَا مَقَامٍ ٢ / ٨٣٠
﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾ ١٠٥	وَبِسَبَبِ إِقَامَةِ الْحَقِّ ٢ / ٨٣٥
﴿مِنَ الذَّلِيلِ﴾ ١١١	أَيِّ مِنْ أَجْلِ الذَّلِيلِ ٢ / ٨٣٦
<b>سورة الكهف</b>	
﴿سِينِكَ عَدَا﴾ ١١	ذَوَاتِ عَدَدٍ ٢ / ٨٣٩
﴿مَثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ ٣٢	مَثَلًا مِثْلَ رَجُلَيْنِ ٢ / ٨٤٦
﴿يُصْبِحُ مَاؤُهَا غَوْرًا﴾ ٤١	ذَا غَوْرٍ ٢ / ٨٤٨
﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا﴾ ٥٥	إِلَّا طَلَبَ أَوْ انْتِظَارَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ ٢ / ٨٥٢
﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾ ٥٧	كَرَاهِيَةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ٢ / ٨٥٣
﴿لَا أَبْرِحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ﴾ ٦٠	لَا أَبْرِحُ سَيْرِي ٢ / ٨٥٤
﴿مِنْهُ ذِكْرًا﴾ ٨٣	أَيِّ مِنْ أَخْبَارِهِ ٢ / ٨٥٨
﴿وَإِنَّمَا أَن نَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ ٨٦	أَيِّ أَمْرًا ذَا حُسْنٍ ٢ / ٨٥٩



الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿مِنْ أَمْرٍ أَيْسَرًا﴾ ٨٨	: أَي شَيْئًا ذَا يُسْرٍ ٥٦٠ / ٢
﴿قُوَّةٍ﴾ ٩٥	أَي بِرِجَالِ ذِي أَوْ ذَوِي قُوَّةٍ ٨٦١ / ٢
<b>سورة مريم</b>	
﴿خِفتُ الْمَوَالِي﴾ ٥	أَي عَدَمَ الْمَوَالِي، أَوْ جَوَرَ الْمَوَالِي. ٨٦٦ / ٢
﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ﴾ ١٦	وَأَذْكُرُ خَبَرَ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَدَتْ ٨٦٨ / ٢
﴿فَنَادَتْهَا مِنْ تَحْتِهَا﴾ ٢٤	وَالْمُرَادُ بِهِ عِيسَى <small>عَلَيْهِ السَّلَامُ</small> ؛ أَي مَنْ تَحْتَ ذَيْلِهَا. ٨٧١ / ٢
﴿وَبَرًّا﴾ ٣٢	جَعَلْتَنِي ذَا بَرٍّ ٨٧٤ / ٢
<b>سورة طه</b>	
﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ ٥٣	ذَاتَ مَهْدٍ. ٨٩٣ / ٢
﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾ ٧٧	مَوْضِعَ طَرِيقٍ ، وَ (يَبَسًا) بِفَتْحِ الْبَاءِ: مَصْدَرٌ؛ أَي ذَاتَ يَبَسٍ ٨٩٨ / ٢
﴿جَانِبِ الطُّورِ﴾ ٨٠	إِثْيَانِ جَانِبِ الطُّورِ ٨٩٩ / ٢
﴿إِلَّا مَنْ أذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ ١٠٩	إِلَّا شَفَاعَةً مَنْ أذِنَ ٩٠٥ / ٢
﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ١٣١	ذَوِي زَهْرَةٍ ٩٠٩ / ٢
﴿وَالْعَقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ ١٣٢	أَي لِدَوِي التَّقْوَى ٩٠٩ / ٢
﴿وَمَنْ أَهْتَدَى﴾ ١٣٥	وَأَصْحَابُ مَنْ اهْتَدَى ٩١٠ / ٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
<b>سورة الأنبياء</b>	
﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا ﴾ ٨	ذَوِي أَجْسَادٍ ٩١٢ / ٢
﴿ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا ﴾ ١٥	مِثْلَ حَصِيدٍ ٩١٣ / ٢
﴿ أَنْ تَمِيدَ ﴾ ٣١	مُخَافَةً أَنْ تَمِيدَ ٩١٧ / ٢
﴿ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾ ٤٢	أَيِّ مِنْ أَمْرِ الرَّحْمَنِ ٩١٨ / ٢
﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ ﴾ ٤٧	ذَوَاتِ الْقِسْطِ. ٩١٩ / ٢
﴿ فَجَعَلَهُمْ جَذَاً ﴾ ٥٨	ذَوِي جَذَاذٍ. ٩٢٠ / ٢
﴿ بَرْدًا ﴾ ٦٩	أَيِّ ذَاتِ بَرْدٍ. ٩٢٢ / ٢
﴿ وَلُوطًا ءَايَيْنَاهُ ﴾ ٧٤	وَإِذْ كُرَّ خَبَرَ لُوطٍ ٩٢٣ / ٢
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ١٠٧	ذَا رَحْمَةٍ ٩٢٩ / ٢
<b>سورة الحج</b>	
﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ ٣٢	فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا ٩٤١ / ٢
﴿ وَصَلَوَاتٍ ﴾ ٤٠	أَيِّ وَمَوَاضِعُ صَلَوَاتٍ. ٩٤٤ / ٢
وقرى شاذًا: ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾ ٦٣	ذَاتَ خُضْرَةٍ. ٩٤٧ / ٢
﴿ أَنْ تَقَعَ ﴾ ٦٥	كَرَاهَةً أَنْ تَقَعَ. ٩٤٨ / ٢
﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾ ٧٨	مِثْلَ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ٩٤٩ / ٢
<b>سورة النور</b>	
﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ﴾ ٤	أَيِّ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ٩٦٤ / ٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿أَنْ تَعُودُوا﴾ ١٧	: أَي كَرَاهَةً أَنْ تَعُودُوا ٩٦٧ / ٢
﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ﴾ ٣٥	صَاحِبُ نُورِ السَّمَاوَاتِ ٩٦٩ / ٢
﴿وَوَجَدَ اللَّهُ﴾ ٣٩	أَي قَدَرَ اللَّهُ، أَوْ إِمَاتَةَ اللَّهِ ٩٧٢ / ٢
﴿أَوْ كَظَلَمْتِ﴾ ٤٠	أَوْ كَأَعْمَالِ ذِي ظُلْمَاتٍ ٩٧٢ / ٢
﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ ٥٨	هِيَ أَوْقَاتٌ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ ٩٧٧ / ٢
<b>سورة الفرقان</b>	
﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ٤١	أَي ذَا رَسُولٍ، وَهُوَ الرَّسَالَةُ. ٩٨٧ / ٢
﴿وَأَجْعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ٧٤	ذَوِي إِمَامٍ. ٩٩٢ / ٢
<b>سورة الشعراء</b>	
﴿وَأَلَّا يَكُونُوا﴾ ٣	مَخَافَةَ أَنْ لَا. ٩٩٣ / ٢
﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١٦	ذَوَا رَسُولٍ ٩٩٤ / ٢
﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾ ٧٢	أَي يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُمْ ٩٩٦ / ٢
<b>سورة النمل</b>	
﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ١	وَآيَاتِ كِتَابٍ ١٠٠٣ / ٢
﴿أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ ٨	بُورِكَ مَكَانٌ مَنْ فِي النَّارِ، وَمَكَانٌ مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ. ١٠٠٤ / ٢
<b>سورة القصص</b>	
﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ ٤١	وَأَتْبَعْنَاهُمْ لَعْنَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. ١٠٢١ / ٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ بَطَرَتْ مَعِيْشَتَهَا﴾ ٥٨	جَهَلَتْ شُكْرَ مَعِيْشَتِهَا . على التضمين ١٠٢٣ / ٢
<b>سورة العنكبوت</b>	
﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ﴾ ٢٥	عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ؛ التَّقْدِيرُ: ذُوو مَوَدَّةٍ، وما على هذا موصولة وإذا عدت ما مصدرية فالتقدير إنَّ سَبَبَ اتِّخَاذِكُمْ مَوَدَّةً. والنَّصْبُ عَلَى الصِّفَةِ؛ أَي ذَوِي مَوَدَّةٍ. وما حينئذٍ كافة . بتصرف ١٠٣١ / ٢
﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ ٦٤	: أَيِ إِنَّ حَيَاةَ الدَّارِ ١٠٣٥ / ٢
<b>سورة الروم</b>	
﴿وَجَعَلَهُ كَسَفًا﴾ ٤٨	ذَا كَسَفٍ ١٠٤٢ / ٢
<b>سورة لقمان</b>	
﴿وَهَذَا﴾ ١٤	ذَاتِ وَهْنٍ ١٠٤٤ / ٢
<b>سورة الأحزاب</b>	
﴿وَأَرْوَجُهُمْ لَمَمًا﴾ ٦	أَيِّ مِثْلِ أُمَّهَاتِهِمْ . ١٠٥٢ / ٢
﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ ١٣	ذَاتِ عَوْرَةٍ . ١٠٥٣ / ٢
﴿كَالَّذِي﴾ ١٩	دَوْرَانَا كَدَوْرَانِ عَيْنِ الَّذِي ١٠٥٤ / ٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
<b>سورة سبأ</b>	
﴿غُدُوها شَهْرٌ﴾ ١٢	مُدَّةٌ غُدُوها، لِأَنَّ الْغُدُوَّ مَصْدَرٌ وَلَيْسَ بِزَمَانٍ. ١٠٦٤ / ٢
﴿تَبَيَّنَتْ﴾: عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ ١٤	تَبَيَّنَ أَمْرُ الْجِنِّ. ١٠٦٥ / ٢
﴿أَكُلِ خَمْطٍ﴾ ١٦	أَكُلِ أَكُلِ خَمْطٍ لِأَنَّ الْخَمْطَ شَجَرٌ وَالْأَكْلَ ثَمْرَةً. وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: أَكُلِ ذِي خَمْطٍ. ١٠٦٦ / ٢
<b>سورة فاطر</b>	
﴿أَنْ تَرْوَلَا﴾ ٤١	مُخَافَةً أَنْ تَرْوَلَا ١٠٧٦ / ٢
<b>سورة يس</b>	
﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ ١٣	مَثَلًا مِثْلَ أَصْحَابِ ١٠٧٩ / ٢
﴿وَالْقَمَرِ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ﴾ ٣٩	ذَا مَنَازِلَ ١٠٨٣ / ٢
<b>سورة الصافات</b>	
﴿أَيْفَكَاةَ إِلَهَةٍ﴾ ٨٦	عِبَادَةَ إِلَهَةٍ ١٠٩١ / ٢
<b>سورة الزمر</b>	
﴿أَنْ تَقُولَ﴾ ٥٦	أَنْذَرْنَاكُمْ مُخَافَةً ١١١٢ / ٢
<b>سورة فصلت</b>	
﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ ١٠	أَيَّ فِي تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ١١٢٣ / ٢

تقدير المضاف عنده	الآية ورقمها
<b>سورة الزخرف</b>	
أَيِّ مِنْ إِحْدَى الْقَرْيَتَيْنِ ٢ / ١١٣٩	﴿ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ ﴾ ٣١
بَعْدَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ٢ / ١١٤٠	﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ٣٩
<b>سورة الدخان</b>	
مِنْ عَذَابٍ فِزَعُونَ ٢ / ١١٤٧	﴿ مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾ ٣١
<b>سورة الأحقاف</b>	
ذَا بَدَعَ ٢ / ١١٥٤	﴿ مَا كُنْتُ بِدَعًا ﴾ ٩
وَمُدَّةَ حَمَلِهِ ٢ / ١١٥٦	﴿ وَحَمَلُهُ ﴾ ١٥
تَمَامَ أَرْبَعِينَ ٢ / ١١٥٦	﴿ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ ١٥
أَيِّ جَزَاءِ أَعْمَالِهِمْ ٢ / ١١٥٧	﴿ وَلِيُوقِيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ١٩
أَيِّ مِنْ نَهَارٍ ذِي بَلَاغٍ ٢ / ١١٥٩	﴿ مِنْ نَهَارٍ بَلَّغٌ ﴾ ٣٥
<b>سورة محمد</b>	
أَيُّ أَهْلِ الْحَرْبِ ٢ / ١١٦٠	﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ ﴾ ٤
أَيُّ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ ٢ / ١١٦١	﴿ وَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ١٣
<b>سورة الحجرات</b>	
أَيُّ مَخَافَةٍ أَنْ تَحْبَطَ ٢ / ١١٧٠	﴿ أَنْ تَحْبَطَ ﴾ ٢
هُوَ مِثْلُ: «أَنْ تَحْبَطَ» ٢ / ١١٧٠	﴿ أَنْ تُصِيبُوا ﴾ ٦
<b>سورة ق</b>	
وَقْتَ إِدْبَارِ الشُّجُودِ ٢ / ١١٧٧	﴿ وَأَذْبَرَ الشُّجُودَ ﴾ ٤٠

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
<b>سورة الذاريات</b>	
﴿ فِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ ﴾ ٢٢	أَيَّ سَبَبٍ رِزْقِكُمْ ١١٨٠ / ٢
<b>سورة الواقعة</b>	
﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ ﴾ ٨٢	أَيَّ شُكْرٍ رِزْقِكُمْ ١٢٠٦ / ٢
<b>سورة الحديد</b>	
﴿ بُشِّرْنَكُمْ الْيَوْمَ جَنَّتْ ﴾ ١٢	دُخُولِ جَنَاتٍ. ١٢٠٨ / ٢
<b>سورة الحشر</b>	
﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ ٩	وَدَارَ الْإِيمَانِ ١٢١٦ / ٢
﴿ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً ﴾ ٩	أَيَّ مَسِّ حَاجَةٍ. ١٢١٦ / ٢
<b>سورة الممتحنة</b>	
﴿ إِنَّا بَرَاءٌ وَأَنْتُمْ مَنكُم ﴾ ٤	إِنَّا ذُوو بَرَاءٍ. ١٢١٨ / ٢
﴿ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْبَلُوكُمْ ﴾ ٨	عَنْ بَرِّ الَّذِينَ ١٢١٨ / ٢
<b>سورة الجمعة</b>	
﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ ٥	بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ مَثَلُ الَّذِينَ ١٢٢٢ / ٢
<b>سورة الطلاق</b>	
﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾ ١٠-١١	ذِكْرًا شَرَفَ رَسُولٍ، أَوْ ذِكْرًا ذُكِرَ رَسُولٍ ١٢٢٨ / ٢

الآية ورقمها	تقدير المضاف عنده
<b>سورة الجن</b>	
﴿يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا﴾ ٩	ذَا إِزْصَادٍ ٢ / ١٢٤٤
<b>سورة المزمل</b>	
﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ ١٧	أَيَّ تَتَّقُونَ عَذَابَ يَوْمٍ ٢ / ١٢٤٨
<b>سورة المدثر</b>	
﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٥٦	إِلَّا وَقَتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ ١٢٥٢ / ٢
<b>سورة الإنسان</b>	
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ٦	مَاءَ عَيْنٍ، أَوْ خَمْرٍ عَيْنٍ ٢ / ١٢٥٨
<b>سورة المرسلات</b>	
﴿أَلَّا تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ ٢٥	ذَاتُ كَفْتٍ ٢ / ١٢٦٤
<b>سورة الفجر</b>	
﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ﴿٧﴾ ٦-٧	بِعَادٍ صَاحِبِ إِرَمَ ٢ / ١٢٨٥
<b>سورة العلق</b>	
﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ ١٨	أَيَّ أَهْلَ نَادِيِهِ ٢ / ١٢٩٥
<b>سورة العاديات</b>	
﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ ٦	لِنِعْمِ رَبِّي ٢ / ١٣٠٠
<b>سورة الناس</b>	
﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ ٤	مِنْ شَرِّ ذِي الْوَسْوَاسِ ٢ / ١٣١١



## ضوابط تقدير المضاف

أول ما بدأت البحث في هذا الموضوع طالعت نصًّا للإمام ابن القيم ، وهو قيم كصاحبه يتحدث فيه رحمه الله عن حذف المضاف وتقديره ، وذلك أثناء حديثه عن الإخبار بالرحمة وهي مؤنثة بقريب وهو مذكر مثل قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> حيث قدر بعضهم إن مكان رحمة الله قريب من المحسنين فذكر قولهم بأن: "قريبا في الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف فكأنه قال إن مكان الرحمة قريب من المحسنين ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره"<sup>(٢)</sup> ثم ذكر العلامة ابن القيم رحمه الله حديثا عن النبي عليه الصلاة والسلام وعقب عليه قائلا "ومنه قول النبي ﷺ وقد أخذ بيديه ذهبا وحريرا فقال: "هذان حرام على ذكور أمتي"<sup>(٣)</sup> فقال حرام بالإفراد والمخبر عنه مثنى كأنه قال استعمال هذين حرام " ثم ضعف - رحمه الله - تقديره في الآية قائلا: "وهذا المسلك ضعيف جدا لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا

(١) الأعراف

(٢) بدائع الفوائد ٣/ ٢٤

(٣) مسند الإمام أحمد ح: ٧٥٠، ٢/ ١٤٦

يسوغ ادعاؤه مطلقاً وإلا لالتبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت  
الأدلة<sup>(١)</sup>.

فلم امتنع تقديره في الآية عنده مع إقراره لتقديره في الحديث ؟  
فلا بد إذن من ضوابط لتقدير هذا المضاف الذي لا يسوغ ادعاؤه مطلقاً  
كما قال رحمه الله ، وقد اجتهدت في وضع هذه الضوابط ، ولا أزعم أنها من  
عندي ، ولكنها جمع لما تفرق في أسفار الأئمة .

- أولاً : الأصل عدم التقدير :

وهذا الأصل مقرر عند علماء اللغة ، وقد عد سيبويه الحذف من  
الأعراض التي تطرأ على الكلام<sup>(٢)</sup> ، وهذا الأصل في كلام الناس فما بالك إذا  
كان نصاً من النصوص الشريفة ككلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة  
والسلام ؟ ؛ " إذ ما من لفظٍ أمرٍ أو نهْيٍ أو خيرٍ متضمنٍ مأموراً به ومنهياً عنه  
ومخبراً إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر  
والنهي والخبرية .

(١) بدائع الفوائد ٣ / ٢٤

(٢) الكتاب ١ / ٢٤

فيقول الملحد في قوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾<sup>(١)</sup> أي معرفة حج البيت و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾<sup>(٢)</sup> أي معرفة الصيام وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة"<sup>(٣)</sup>.

- ثانيًا : أن تدعو الحاجة أو الضرورة إلى تقديره :

ففي الآيتين السابقتين ليس ثمة ما يدعو إلى التقدير ، فحين أقول لك : عليك الصلاة أو عليك الصيام ، هذا ظاهره الوجوب ، أما حين أقول : لك الصلاة أو لك الصيام فهذا ظاهره الإباحة .

أما الآية الثانية فليس لقائل أن يقول : إن التقدير هنا : كتب عليكم معرفة الصيام ، لأن الدليل قد دل على أن المقصود وجوب الصيام لا معرفته ، ولا حاجة لتقدير المضاف فالفعل " كتب " يحمل على معنى الفرض والإلزام كما في بعض آي الكتاب كما في قوله تعالى : ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) آل عمران ٩٧

(٢) البقرة ١٨٣

(٣) بدائع الفوائد ٣ / ٢٤

(٤) المائة : ٤٥

وهذه الحاجة أو الضرورة قد تكون لرفع اللبس عن فهم النص كما مر معنا في آيات فصلت وهي قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رُؤُوسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فلولا تقدير المضاف هنا لكانت الأيام ثمانية "يَوْمَانِ فِي الْأَوَّلِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> وَيَوْمَانِ فِي الْآخِرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ فَقَضَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾<sup>(٣)</sup>"<sup>(٤)</sup> فالمضاف المقدر: في تمام أربعة أيام .

أو تكون لاقتضاء النص ذلك التقدير كما مر معنا في دلالة الاقتضاء ، فلا يتم المعنى إلا به ، ويزداد التأكيد على الحاجة هنا فيما يتعلق بالأحكام الشرعية وإنما يضم المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة .

- ثالثاً : أن يدل عليه الدليل :

وقد فصلت هذا في أول البحث ، وهذا الضابط منصوص عليه في كل

(١) فصلت ١٠

(٢) فصلت: ٩

(٣) فصلت: ١٢

(٤) التبيان ٢/ ١١٢٣

مقدر في كتب النحاة كما سبق من كلام ابن جني<sup>(١)</sup> وابن هشام<sup>(٢)</sup> وغيرهما ،  
فلولا الدليل لكان ادعاء التقدير رجماً بالغيب ، ويدخل في الدليل القرينة  
الشرعية .

- رابعاً : ظهوره في نصوص أخرى ، أو الالتفات إليه في الجملة والسياق  
ذاته :

فالقرية في القرآن مثلاً عرفنا تقدير المضاف قبلها في أكثر من موضع  
لوروده مصرحاً به في آيات أخرى كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا  
فَجَاءَهَا بِأَسْنَابِنَّا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> فنظر عند العطف إلى المضاف المحذوف  
فقال : (أو هم قائلون) ، وورد مثل ذلك في سورة الطلاق .

أما وروده في آيات أخرى فقد قال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ  
ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً ﴾<sup>(٤)</sup> ، وظهر مثل هذا المضاف في قوله تعالى : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ  
مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) الخصائص ٢ / ٣٦٢

(٢) المغني ١ / ٧٨٦

(٣) الأعراف : ٤

(٤) النحل : ١١٢

(٥) يس ١٣

ولا نعني بإضماره هنا أنه يجب تقديره؛ فقد أظهر حذفه من جمال الأسلوب وبراعة البيان ، حتى صارت القرية بسكنهم فيها ملابسة لهم في جميع أحوالهم فأمنت ورغدت ، وصارت كائناً حياً دبت فيه الروح ، ولو ظهر لما برزت هذه المعاني .

- خامساً : أن تقتضي الصنعة تبعاً للمعنى هذا التقدير :

ويبرز هذا في باب المبتدأ والخبر حينما يختلفان فيخبر بالجملة عن المعنى أو العكس ، ومثل له النحاة بقولهم : الليلة الهلال ، فليست الليلة الهلال في الحقيقة ، وإنما التقدير : الليلة طلوع الهلال<sup>(١)</sup> حتى يتطابق المبتدأ والخبر .

وهنا مسألة : إذا قصد المتكلم التشبيه البليغ فهل يصح التقدير أو يلزم ؟

يظهر لي والله أعلم أن التشبيه ما عد بليغاً إلا لما لوحظ ذلك المحذوف ، فلما تنوسي وحذف عد ذلك بليغاً ، وحمل الكلام على المبالغة في الوصف إذا أمكن ورامه المتكلم أفضل ، ولكن حين يبعد ذلك فحمله على التقدير أقوى ، فقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) شرح قطر الندى ١ / ١٢٠

(٢) البقرة: ١٧٧

يظهر لي أن من حمّله على التقدير<sup>(١)</sup> قوله أوجه وأقوى ممن قال بحمله على المبالغة في الوصف كأن المؤمن صار برًا يمشي على الأرض له صفاته وسماته<sup>(٢)</sup>؛ لأن صدر الآية لا يمكن تأويله بما أولتم به الثاني، وإنما الذي يستدرك إنما يكون من جنس ما سبقه، فالمنفي في صدر الآية لا يمكن تأويله بالمبالغة، والله أعلم.

- سادسًا: يتعين تقديره إذا قوبل بتقدير أكثر منه :

من الآليات التي وضعها النحاة للتقدير أن المقدر يجب تقليده ما أمكن، ولذلك ترجح تقدير المضاف "كراهة" مع "أن" حين وقوعها موقع المفعول له وهو قول البصريين<sup>(٣)</sup> على تقدير "اللام" و"لا" وهو قول الكوفيين<sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر الكتاب ٢١٢/١، جامع البيان ٣/٣٣٩، إيجاز البيان ١/١٢٣، الجامع لأحكام القرآن

٢/٢٣٨، المحرر الوجيز ١/٢٤٣

(٢) معاني النحو ٣/١٣٧، الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث ١/١٢٥

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٥٤، البحر المحيط ٤/١٥٣، الدر المصون ٤/١٧٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٢٩٨، جامع البيان ٩/٤٤٥

(٥) النحل: ١٥

### الخاتمة

أحمد الله عز وجل على أن يسر لي وأعانني على الكتابة في هذا الموضوع الذي أضاف إلي كثيرًا من المعارف والعلوم ، وتدربت فيه على طرق الاستنباط والاستدلال ، وذلك من فضله الذي لا ينتهي أبدًا .

وقد خلصت في نهاية هذا البحث إلى جملة من النتائج هذا بيانها :

- ١- الدراسات اللغوية القرآنية مجال رحب ، وما بقي مما لم يدرس كثير يتطلب دراسة وتوضيحًا وبيانا ، خلاف ما يظنه بعض المتخصصين ، وكما قيل : كم ترك الأول للآخر .
- ٢- ظاهرة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ظاهرة شائعة في كلام العرب ، ونص على وجودها عدد من الأئمة على رأسهم سيبويه في أكثر من موضع من كتابه .
- ٣- اللغة العربية لغة مؤارة بالمعاني ، وفيها سعة في التعبير لا تكاد توجد في غيرها من اللغات ، وقد تشمل بعض الأساليب في العربية عدة أعاريب ، وهذه الظاهرة مما خرجت عليها بعض تلك الأساليب .
- ٤- أن ما ذكره أبو الفتح ابن جني أن شيوعه في القرآن كثير يربو على المئة آية صحيح وليس فيه مبالغة .



- ٥- أبرزت هذه الدراسة أقوال عدد من الأئمة حول هذه الظاهرة، وما تبع هذه الأقوال من أحكام نحوية وغيرها .
- ٦- الارتباط الوثيق بين علوم العربية وعلوم الشريعة ، فهي تخرج من مشكاة واحدة ، وتصب في مصب واحد ، ولا أدل على ذلك مما ذكرته من ارتباط دلالات الألفاظ بالقواعد النحوية ، كما في دلالة الاقتضاء التي سلطت الضوء عليها وبينت صلتها بحذف المضاف ، وأثر ذلك على الحكم الشرعي والاختلاف فيه بناءً على الاختلاف في المضاف المقدر (المقتضى) .
- ٧- أحدثت هذه الظاهرة إشكالات ومسائل نحوية ولغوية وعقدية وأصولية ومعنوية ظهرت في عدد من المباحث .
- ٨- استثمر هذه الظاهرة عدد من الفرق التي حادت عن منهج أهل السنة في باب الأسماء والصفات ، وقفوا بها آراءهم ومذاهبهم .
- ٩- ظهر أثر هذه الظاهرة في عدد من الأبواب النحوية ، كما في :
- باب المبتدأ والخبر .
  - النعت بالمصدر .
  - الإخبار عن أسماء المعاني بأسماء الزمان .
  - في تعليق شبه الجملة .
  - باب المفعول له .

- باب البدل: بدل الاشتغال .
- دخول من على الزمان لابتداء غايته .
- نيابة المصدر وغيره عن أسماء الزمان والمكان في باب المفعول فيه .
- ١٠- ظهر أثر هذه الظاهرة في بعض مسائل العقيدة ، كما في :
  - باب الأسماء والصفات .
  - مسألة الميزان تعدده وحقيقته .
- ١٠- ظهر أثرها في بعض المباحث الأصولية كما في دلالة الاقتضاء .
- ١١- ظهر أثرها في كثير من الأحكام الفقهية كما في قوله تعالى (الحج أشهر معلومات) ، وقوله (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة) وغيرها .
- ١٢- استعان بهذه الظاهرة جمع من المفسرين على بيان معاني الكتاب العزيز كما مر معنا في هذا البحث .
- ١٣- حذف المضاف كغيره من صور الحذف في العربية ، فلا يُجَنَحُ إليه إلا عن دليل يدل عليه ، سواء كان ذلك الدليل مقاليا أو حاليا أو شرعيا أو معنويا ، ومن تكلف التقدير من غير دليل فلا وجه لقوله .
- ١٤- يتعين تقدير المضاف في القرآن بما دل عليه دليل الشرع سواء في آية أخرى أو حديث شريف ، أو ما دل العقل على تعيينه ويستحيل حمل الآية بدونه .

# الفهارس

## فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة الفاتحة</b>	
٣٥٢	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
<b>سورة البقرة</b>	
٣٥٢	﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ ٧
٣٠٧ ٣٥٢	﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ ١٩
٣٥٢	﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ ٢١
٣٥٢	﴿وَقُوْدُهَا النَّاسُ﴾ ٢٤
٣٥٢	﴿تَجْرِي مِّن تَحْتِهَا﴾ ٢٥
٣٥٢	﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ ٣٠
٣٥٢	﴿وَكُلًّا مِّنْهَا رَعْدًا﴾ ٣٥
٣٥٢ ١٩٠	﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾ ٤٨
٣٥٢	﴿فَرَقْنَا بَيْنَكُمُ الْبَحْرَ﴾ ٥٠
٣٥٢	﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ٥١
٣٥٢	﴿مِّن بَعْدِهِ﴾ ٥١
٣٥٢	﴿قَالُوا أَننَّخِذْنَا هُزُورًا﴾ ٦٧

رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٥٢	﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ٨٣
٣٥٣	﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ ٨٥
٣٥٣	﴿ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ ٩٣
٣٥٣ ٥٣	﴿ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ ﴾ ١٠٢
٣٥٣	﴿ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ ﴾ ١٠٥
٣٥٣	﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ١١٠
٣٥٣ ٢٥٤	﴿ أَنْ يُذَكَّرَ ﴾ ١١٤
٣٥٣	﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا ﴾ ١٢٥
٣٥٣	﴿ وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ١٢٥
٣٥٣	﴿ السُّجُودِ ﴾ ١٢٥
٣٥٣	﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ١٣٠
٣٥٣	﴿ مِن بَعْدِي ﴾ ١٣٣
٣٥٣	﴿ كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ ١٤٢
٣٥٣	﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَابِرِ اللَّهِ ﴾ ١٥٨
٣٥٣	﴿ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ ١٦٧

رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٥٣	﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ﴾ ١٧١
٣٥٤	﴿ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ ﴾ ١٧٤
٣٥٤	﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ ﴾ ١٧٨
٣٥٤	﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ١٨٤
٣٥٤	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ ١٨٥
٩٦٩٧٣٥٤	﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ ﴾ ١٩٧
٣٥٤	﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ ﴾ ١٩٨
٣٥٤	﴿ وَهُوَ الَّذِي الْخَصَّامِ ﴾ ٢٠٤
٣٥٤	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ ٢٢٢
٣٥٤	﴿ هُوَ أَدَى ﴾ ٢٢٢
٣٥٤	﴿ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ ﴾ ٢٢٢
٣٥٤	﴿ أَنْ تَبْرُوا ﴾ ٢٢٤
٣٥٤	﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ ﴾ ٢٢٩
٣٥٤	﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا ﴾ ٢٢٩
٣٥٥	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ ٢٣٤

رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٥٥	﴿مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ ٢٤٠
٣٥٥	﴿مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ ٢٤٦
٣٥٥	﴿وَأَبْنَايَنَا﴾ ٢٤٦
٣٥٥	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ ٢٥٩
٣٥٥	﴿مِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٢٦١
٣٥٥	﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ ٢٦٣
٣٥٥	﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ﴾ ٢٦٤
٣٥٥	﴿وَمِثْلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ ٢٦٥
٣٥٥	﴿إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ ٢٨٠
<b>سورة آل عمران</b>	
٣٥٥	﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ ٤
٣٥٥	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ ٩
٣٥٥	﴿مِنَ اللَّهِ﴾ ١٠
٣٥٥	﴿وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ٢٨
٣٥٥	﴿وَأَمْرًا تِي عَاقِرٌ﴾ ٤٠
٣٥٥	﴿وَالْإِبْكَارِ﴾ ٤١

رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٥٥	﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ ٧٣
٣٥٦	﴿لَمَاءَ اتَّيْتُكُمْ﴾ ٨١
٣٥٦	﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ ١١٧
٣٥٦	﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ﴾ ١٣٣
٣٥٦	﴿مَنْ بَعْدَهُ﴾ ١٦٠
٣٥٦، ١١٠	﴿هُمْ دَرَجَاتٌ﴾ ١٦٣
٣٥٦	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ ١٧٨
٣٥٦	﴿حَتَّىٰ يَأْتِينَا يُقْرَبَانِ﴾ ١٨٣
٣٥٦، ١١٨	﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ ١٩٤
<b>سورة النساء</b>	
٣٥٦	﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ﴾ ١١
٣٥٦	﴿يُورَثُ كَلَلَةً﴾ ١٢
٣٥٦	﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ ٢٥
٣٥٦	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ ٢٩
٣٥٧	﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ﴾ ٣٣
٣٥٧	﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ ٣٤



رقم الصفحة	الآية ورقمها
٦٥٢٠٠٣٥٧	﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾ ٤٣
٣٥٧	﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ﴾ ٨٨
٣٥٧	﴿تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ ٩٢
٢٧٢٣٥٧	﴿إِلَّا مَن أَمَرَ﴾ ١١٤
٣٥٧	﴿أَن تَعْدِلُوا﴾ ١٣٥
٣٥٧	﴿بِمِثْقَلِهِم﴾ ١٥٤
٣٥٧	﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ ١٦٢
٢٦٣٣٥٧	﴿أَن تَضِلُّوا﴾ ١٧٦
<b>سورة المائدة</b>	
٣٥٧	﴿وَلَا أَلْقَيْدَ﴾ ٢
٣٥٧	﴿وَلَا أَمِينَ﴾ ٢
٣٥٧	﴿أَن تَقُولُوا﴾ ١٩
٣٥٧	﴿يَحَارِبُونَ اللَّهَ﴾ ٣٣
٣٥٧/١١٩	﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ ١٠٦
٢١٢٣٥٧	﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ ١١٢

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة الأنعام</b>	
٣٥٨	﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ﴾ ٢
٣٥٨	﴿ مَنْ يُصِرِّفْ عَنْهُ ﴾ ١٦
٣٥٨	﴿ أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾ ٢٥
٣٥٨	﴿ وَاقْفُوا عَلَىٰ رِجْلَيْهِمْ ﴾ ٣٠
٣٥٨	﴿ يَلْبِسْكُمْ شِيْعًا ﴾ ٦٥
٣٥٨	﴿ أَنْ تُبَسَّلَ ﴾ ٧٠
٣٥٨	﴿ وَلِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ ﴾ ٩٢
٣٥٨	﴿ وَمَالِكُمْ أَلا تَأْكُلُوا ﴾ ١١٩
٣٥٨	﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا ﴾ ١٢٥
٣٥٨	﴿ النَّارُ مَثَوْنُكُمْ خَالِدِينَ ﴾ ١٢٨
٣٥٨	﴿ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ ﴾ ١٤١
٣٥٨	﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ ١٥٦
<b>سورة الأعراف</b>	
٣٥٨	﴿ إِلاَّ أَنْ تَكُونَا ﴾ ٢٠
٣٥٨	﴿ وَلباسُ النُّقُوى ﴾ ٢٦

رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٥٩	﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ٣١
٣٥٩	﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ ٥٢
٣٥٩	﴿إِلَّا أَنْ كُذِّبًا﴾ ٥٨
٣٥٩	﴿عَلَى رَجُلٍ﴾ ٦٣
٣٥٩	﴿فِي أَسْمَاءٍ﴾ ٧١
٣٥٩	﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾ ٨٩
٣٥٩	﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ ١٤٢
٣٥٩	﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ ١٤٣
٣٥٩	﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ ١٦٥
٣٥٩	﴿أَوْ نَقُولُوا﴾ : بِالْبَيَاءِ وَالتَّاءِ ١٧٣
٣٥٩	﴿نَقَلْتُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ١٨٧
٣٥٩/١٦٩	﴿جَعَلْنَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ ١٩٠
<b>سورة التوبة</b>	
٣٥٩/٢٢١	﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١٩
٣٦٠	﴿يَوْمَ يُحْمَى﴾ ٣٥
٣٦٠	﴿قُلْ أَدْنُ خَيْرٍ﴾ ٦١

رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٦٠	﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ٦٩
٣٦٠	﴿مِنْ أَوَّلٍ﴾ ١٠٨
<b>سورة يونس</b>	
٣٦٠	﴿جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ ٥
٣٦٠	﴿وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ ٥
٣٦٠	﴿وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ ٥
٣٦٠	﴿أَسْتَعْجِلْهُمْ﴾ ١١
٣٦٠	﴿إِلَىٰ ضُرٍّ﴾ ١٢
٣٦٠	﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾ ٣٧
٣٦٠	﴿وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾ ٦١
٣٦٠	﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ٧١
<b>سورة هود ٣٦٠</b>	
٣٦٠	﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ ١٢
٣٦٠	﴿كَأَلَأَعْمَىٰ﴾ ٢٤
٣٦٠	﴿إِنَّهُ عَمَلٌ﴾ ٤٦

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة يوسف</b>	
٣٦٠	﴿ وَشَرَّوهٖ بِشَمَنِ بَحْسِ ﴾ ٢٠
٣٦١	﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ ٣٣
٣٦١	﴿ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ ﴾ ٤٤
٢٢٩٣٦١	﴿ وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ ﴾ ٨٢
<b>سورة الرعد</b>	
٣٦١	﴿ إِلَّا كَبَسِطَ كَفَيِّهَ ﴾ ١٤
٣٦١	﴿ وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ ﴾ ٢٦
<b>سورة إبراهيم ٣٦١</b>	
٣٦١	﴿ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرَهُمْ ﴾ ٤٦
٣٦١	﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ ﴾ ٤٨
<b>سورة الحجر</b>	
٣٦١	﴿ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ٧٠
<b>سورة النحل</b>	
٣٦١	﴿ أَنْ تَمِيدَ ﴾ ١٥
٣٦١	﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ ٢٦
٣٦١	﴿ أَنْ تَكُونَ ﴾ ٩٢

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة الإسراء</b>	
٣٦٢	﴿الَاتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ ٢
٣٦٢	﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ ٣٤
٣٦٢	﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾ ٤٦
٣٦٢	﴿وَإِذْهُمْ نَجَّوَى﴾ ٤٧
٣٦٢	﴿إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ ٥٩
٣٦٢	﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ٧٩
٣٦٢	﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾ ١٠٥
٣٦٢	﴿مِنَ الذُّلِّ﴾ ١١١
<b>سورة الكهف</b>	
٣٦٢	﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾ ١١
٣٦٢	﴿مَثَلًا لِّرَجُلَيْنِ﴾ ٣٢
٣٦٢	﴿يُصْبِحَ مَاؤُهَُا غُورًا﴾ ٤١
٣٦٢	﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا﴾ ٥٥
٣٦٢	﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾ ٥٧
٣٦٢	﴿لَا أَبْرِحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ﴾ ٦٠

رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٦٢	﴿مَنْهُ ذِكْرًا﴾ ٨٣
٣٦٢	﴿وَأَمَّا أَنْ نُنْخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ ٨٦
٣٦٣	﴿مِنْ أَمْرٍ نَائِسِرًا﴾ ٨٨
٣٦٣	﴿بِقُوَّةٍ﴾ ٩٥
<b>سورة مريم</b>	
٣٦٣	﴿خِفتُ الْمَوْلَى﴾ ٥
٣٦٣	﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ﴾ ١٦
٣٦٣	﴿فَنَادَتْهَا مِنْ تَحْتِهَا﴾ ٢٤
٣٦٣	﴿وَبَرًّا﴾ ٣٢
<b>سورة طه ٣٦٣</b>	
٣٦٣	﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ ٥٣
٣٦٣	﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا﴾ ٧٧
٣٦٣	﴿جَانِبِ الطُّورِ﴾ ٨٠
٣٦٣	﴿إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ ١٠٩
٣٦٣	﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ١٣١

رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٦٣	﴿وَالْعَقِبَةُ لِلنَّقْوَى﴾ ١٣٢
٣٦٣	﴿وَمِنْ أَهْتَدَى﴾ ١٣٥
<b>سورة الأنبياء</b>	
٣٦٤	﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا﴾ ٨
٣٦٤	﴿جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا﴾ ١٥
٣٦٤	﴿أَنْ تَمِيدَ﴾ ٣١
٣٦٤	﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ ٤٢
٣٦٤   ٢٨٢	﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾ ٤٧
٣٦٤	﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا﴾ ٥٨
٣٦٤	﴿بَرْدًا﴾ ٦٩
٣٦٤	﴿وَلُوطًا إِتَيْنَهُ﴾ ٧٤
٣٦٤	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ ١٠٧
<b>سورة الحج</b>	
٣٦٤	﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ ٣٢
٣٦٤	﴿وَصَلَوَاتٍ﴾ ٤٠
٣٦٤	﴿فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ ٦٣



رقم الصفحة	الآية ورقمها
٣٦٤	﴿أَنْ تَقَعَ﴾ ٦٥
٣٦٤	﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ﴾ ٧٨
<b>سورة النور</b>	
٣٦٤	﴿فَأَجْلِدُوهُمْ﴾ ٤
٣٦٥	﴿أَنْ تَعُودُوا﴾ ١٧
٣٦٥	﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ﴾ ٣٤ :
٣٦٥	﴿وَوَجَدَ اللَّهُ﴾ ٣٩
٣٦٥	﴿أَوْ كُظِّمَتْ﴾ ٤٠
٣٦٥	﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ ٥٨
<b>سورة الفرقان</b>	
٣٦٥	﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ٤١
٣٦٥	﴿وَأَجْعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ٧٤
<b>سورة الشعراء</b>	
٣٦٥	﴿وَأَلَّا يَكُونُوا﴾ ٣
٣٦٥	﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١٦
٣٦٥	﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾ ٧٢

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة النمل</b>	
٣٦٥	﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ ١
٣٦٥	﴿ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ٨
<b>سورة القصص</b>	
٣٦٥	﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴾ ٤١
٣٦٦	﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ٥٨
<b>سورة العنكبوت</b>	
٣٦٦	﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ ٢٥
٣٦٦	﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ ﴾ ٦٤
<b>سورة الروم</b>	
٣٦٦	﴿ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا ﴾ ٤٨
<b>سورة لقمان</b>	
٣٦٦	﴿ وَهَذَا ﴾ ١٤
<b>سورة الأحزاب</b>	
٣٦٦	﴿ وَأَزْوَاجَهُمْ أَمْهَنَهُمْ ﴾ ٦
٣٦٦	﴿ إِنَّ يَوْمَنَا عَوْرَةٌ ﴾ ١٣
٣٦٦	﴿ كَالَّذِي ﴾ ١٩

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة سبأ</b>	
٣٦٧	﴿غُدُوها شَهْرٌ﴾ ١٢
٣٦٧	﴿تَيَّنَتْ﴾ : عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ ١٤
٣٦٧	﴿أَكَلِ خَمَطٍ﴾ ١٦
<b>سورة فاطر</b>	
٣٦٧	﴿أَنْ تَزُولَا﴾ ٤١
<b>سورة يس</b>	
٣٦٧	﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ ١٣
٣٦٧	﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ ٣٩
<b>سورة الصافات</b>	
٣٦٧	﴿أَيْفَكَّا إِلهَةً﴾ ٨٦
<b>سورة الزمر</b>	
٣٦٧	﴿أَنْ تَقُولَ﴾ ٥٦
<b>سورة فصلت</b>	
٣٦٧	﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ ١٠

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة الزخرف</b>	
٣٦٨	﴿ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبَيْنِ ﴾ ٣١
٣٦٨	﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ ٣٩
<b>سورة الدخان</b>	
٣٦٨	﴿ مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾ ٣١
<b>سورة الأحقاف</b>	
٣٦٨	﴿ مَا كُنْتُ بِدَعَا ﴾ ٩
٣٦٨	﴿ وَحَمَلُهُ ﴾ ١٥
٣٦٨	﴿ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ ١٥
٣٦٨	﴿ وَلِيُوفِّيَهُمْ أَعْمَلَهُمْ ﴾ ١٩
٣٦٨	﴿ مِّنْ نَّهَارٍ بَلَّغٌ ﴾ ٣٥
<b>سورة محمد</b>	
٣٦٨	﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ ﴾ ٤
٣٦٨	﴿ وَكَأَيِّنْ مِّنْ قَرِيبَةٍ ﴾ ١٣
<b>سورة الحجرات</b>	
٣٦٨٥	﴿ أَنْ تَحْبَطَ ﴾ ٢
٣٦٨	﴿ أَنْ تُصِيبُوا ﴾ ٦

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة ق</b>	
٣٦٨	﴿وَأَذِّنْ لِلشُّجُودِ﴾ ٤٠
<b>سورة الذريات</b>	
٣٦٩	﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ ٢٢
<b>سورة الواقعة</b>	
٧١٢٤٢٣٦٩	﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ ٨٢
<b>سورة الحديد</b>	
١٣٤٣٦٩	﴿بَشِّرْكُمْ الْيَوْمَ جَنَّتْ﴾ ١٢
<b>سورة الحشر</b>	
٣٦٩	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ ٩
٣٦٩	﴿وَلَا يَحِدُّونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾ ٩
<b>سورة الممتحنة</b>	
٣٦٩	﴿إِنَّا بَرَاءُؤُا مِنْكُمْ﴾ ٤
٣٦٩	﴿عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَنِّلُواكُمْ﴾ ٨
<b>سورة الجمعة</b>	
٣٦٩	﴿يَسْ مَثَلُ الْفُؤَادِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ ٥

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة الطلاق</b>	
٣٦٩	﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَسُولًا ﴿١١﴾﴾
<b>سورة الجن</b>	
٣٧٠	﴿يَجِدَلُهُمْ شَهَابًا رَصَدًا ﴿٩﴾﴾
<b>سورة المزمل</b>	
٣٧٠	﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴿١٧﴾﴾
<b>سورة المدثر</b>	
٣٧٠	﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿٥٦﴾﴾
<b>سورة الإنسان</b>	
٣٧٠	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴿٦﴾﴾
<b>سورة المرسلات</b>	
٣٧٠	﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾﴾
<b>سورة الفجر</b>	
٣٧٠	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرْمَ ﴿٧﴾﴾
<b>سورة العلق</b>	
٣٧٠	﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴿١٧﴾﴾

رقم الصفحة	الآية ورقمها
<b>سورة الزلزلة</b>	
٢١٩	﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ٧
<b>سورة العاديات</b>	
٣٧٠	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ ٦
<b>سورة الناس</b>	
٣٧٠	﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ﴾ ٤

## فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
١١٢	«الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ»
٨٦	أصدق ذو اليمين.
٢٩٣	أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصاراً
٢٩٣	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْتَخْلِصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.
٨٤	إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ
١٩٩	جنبوا مساجدكم صبيانكم و مجانينكم
٢٧٩	كَلَامُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ مَا خَلَا أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ ذِكْرَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
٢٩٣	كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم
٧٧	المستبان ما قاله فعلى البادي ما لم يعتد المظلوم



الصفحة	الحديث
١١٢	«النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ»
٥٤	نَعَمْ صِبِّي أُمَّكَ.

فهرس الشواهد الشعرية

البيت	الصفحة
<b>الهمزة</b>	
لا أَقْعُدُ الجبنَ عن الهَيْجاءِ	٢٨٨ ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ
<b>الباء</b>	
وَكَيْفَ نُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ	١٤٤ خِلاكَتُهُ كَأبي مَرَحِبِ
تُخَيِّرَنَ مِنْ أزمانِ يومِ حَلِيمَةٍ	٣٣٠ إلى اليومِ قد جُرِّبَنَ كلَّ التجارِبِ
<b>الدال</b>	
وإني لعبد الضيف ما دام ثاويا	١٧٣ وما فيّ إلاّ تلك من شيمة العبد
وقفتُ فيها أَصِيلانًا أُسائلها	٢٧٥ عَيَّت جوابا وما بالربعِ مِنْ أَحِدِ
إِلاّ الأوارِيّ لَأَيّا ما أُبيّنها	٢٧٥ والنوى كالحوضِ بالمظلومة الجلد
فيا لَقُصَيّ ما زوى اللهُ عَنْكُمْ	١٧٠ بِهِ مِنْ فَخارٍ لا يُبارى وَسُودِدِ
<b>الراء</b>	
لمن الدير بقنة الحجر	٧٤٣٣٠ أقوين من حجج ومن دهر
	١٤١١٤٤ فَإِنَّها هِيَ إِقبالٌ وَإِدبارُ
أكل امرئ تحسبين امرأ	٥٦ ونارٍ توقد بالليل نارا
<b>السين</b>	
وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِها أَنْيسُ	٢٧٤ إِلاّ اليَعافيرُ وإِلاّ العيسُ
<b>العين</b>	
رأينا ما رأى البُصراءُ فيها	٢٦٥ فألينا عليها أَنْ تُباعا

### الفاء

٢٤	وليس فيها لعمري مثل كشافي	إن التفاسير في الدنيا بلا عدد
٢٤	فالجهل كالداء والكشاف كالشافي	إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته
٣٠٠	ثَنِيْدِي أُمَّ تَحَالَفَا	رَضِيْعِي لِبَنَانِ

### القاف

١٤٣	وَمَا هِيَ ، وَيَبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ	حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا!
-----	---	---------------------------------------

### اللام

١٤٨	على وعل في ذى القفارة عاقل	وقد خفت حتى ما تزيد مخافتى
٧١٣٠٨٣١٤	بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ	يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِم
١١٠	رَجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ	أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ

### النون

٢١	تساقط من عينك سمطين سمطين	وقائلة ما هذه الدرر التي
٢١	أبو مضر أذني تساقط من عيني	فقلت هو الدر الذي كان قد حشا
٢٤٧	كَيِّ الصَّحِيحَاتِ وَفَقَّءُ الْأَعْيُنِ	مَكَانُ شُكْرِ الْقَوْمِ عِنْدَ الْمَنَنِ

### الهاء

٢٤٥	وَذُقُ الرِّوَاعِدِ جَوْدُهَا فَرَاهُمَهَا	رُزِقْتُ مَرَابِيعَ النُّجُومِ وَصَابَهَا
-----	--	---

### الألف

٢٠	وأستبدل الدنيا الدنية بالأخرى؟	أأبتاع بالفوز الشقاوة خاسرًا
٢٠	على حرم الله استفزنتني الذكرى	إذا خطرت بالبال ذكرى إناختي

### الياء

١٤٧	وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتَى نَدِي	لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبَتَ اللَّحَى
-----	---	--

### فهرس المصادر والمراجع

- ١- أحكام القرآن ، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي ، تحقيق: محمد صادق القمحاوي - عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، ١٤٠٥ هـ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢- أحكام القرآن ، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي ، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا ، ط ٣ - ١٤٢٤ هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- ٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى ، ط ١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٤- أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط ١ - ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- ٥- أسباب نزول القرآن ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي ، تحقيق : عصام بن عبد المحسن الحميدان ، ط ٢ - ١٤١٢ هـ ، دار الإصلاح - الدمام .

٦- أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنه منها ، محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، ط ١ - ١٤٢٤ هـ ، دار الشريعة .

٧- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط ١ مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت .

٨- أصول السرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، ط ١ ، دار الكتب العلمية .

٩- أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهلهُ ، عياض بن نامي بن عوض السلمي ، ط ١ - ١٤٢٦ هـ ، دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية .

١٠- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي ، عام النشر ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان .

١١- إعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط ١ - ١٤٢١ هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت .

- ١٢- إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج ، علي بن الحسين بن علي ، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي ، تحقيق : إبراهيم الإياري ، ط ٤ - ١٤٢٠ هـ ، دارالكتاب المصري - القاهرة ودارالكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت .
- ١٣- إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش ، ط ٤ - ١٤١٥ هـ ، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية .
- ١٤- الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، الزركلي الدمشقي ، ط ١٥ - أيار / مايو ٢٠٠٢ م ، دار العلم للملايين .
- ١٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد عبد السلام إبراهيم ، ط ١ - ١٤١١ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٦- ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله ، جمال الدين ، دار التعاون .
- ١٧- الأم ، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي الشافعي القرشي المكي ، سنة النشر : ١٤١٠ هـ ، دار المعرفة - بيروت .

١٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي ، ط ١ ، المكتبة  
العصرية .

١٩- الأنساب ، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي ،  
أبو سعد ، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره ، ط ١ مجلس  
دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد .

٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ،  
عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين  
الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ١ - ١٤٢٤ ، المكتبة  
العصرية .

٢١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن  
محمد الشيرازي البيضاوي ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، ط ١ -  
١٤١٨ هـ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق يوسف  
الشيخ ، دار الفكر للطباعة والنشر .

٢٣- إيجاز البيان عن معاني القرآن ، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين ، تحقيق : الدكتور حنيف بن حسن القاسمي ، ط ١ - ١٤١٥ هـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .

٢٤- بحر العلوم ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ، تحقيق د. محمود مطرجي ، ط ١ ، دار الفكر .

٢٥- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ ، دار الفكر - بيروت .

٢٦- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسيني الأنجري الفاسي الصوفي ، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان ، ط ٢ ١٤١٩ هـ ، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة .

٢٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين ، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي ، ط ٢ - ١٤٠٦ هـ ، دار الكتب العلمية .

٢٨- بدائع الفوائد ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ، الناشر : دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان .



٢٩- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ ، مدار الحديث - القاهرة .

٣٠- البداية والنهاية ، أبو الفداء ابن كثير ، تحقيق عبد الله التركي ، ط ١ ، دار هجر .

٣١- البرهان في علوم القرآن ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ - ١٣٧٦ هـ

٣٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، المعروف بابن نجيم المصري ، ط ٢ ، دار الكتاب الإسلامي .

٣٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : المكتبة العصرية - لبنان / صيدا

٣٤- البلاغة العربية ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي ، ط ١ - ١٤١٦ هـ ، دار القلم ، دمشق ، دار الشامية ، بيروت .

٣٥- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ، تحقيق د. طه عبد الحميد ط ١ ١٤٠٠ هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣٦- تأويلات أهل السنة ، محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي ، تحقيق د. مجدي باسلوم ، ط ١ - ١٤٢٦ ، دار الكتب العلمية .

٣٧- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٣٨- التحرير والتنوير ، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي ، ط ١ ١٩٨٤ م ، الدار التونسية للنشر - تونس .

٣٩- التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي ، ط ٦ - ١٤٢١ هـ ، مكتبة العبيكان - الرياض .

٤٠- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط ١ - ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

- ٤١- تفسير مجاهد ، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي  
المخزومي ، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل ، ط ١ -  
١٤١٠ هـ ، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر .
- ٤٢- تفسير التستري ، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستري،  
جمعها: أبو بكر محمد البلدي تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط ١ -  
١٤٢٣ ، دارالكتب العلمية - بيروت .
- ٤٣- تفسير القرآن العزيز ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد  
المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمِين المالكى ، تحقيق: أبو عبد الله  
حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز ، ط ١ - ١٤٢٣ هـ ،  
الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة .
- ٤٤- تفسير الماوردي (النكت والعيون) ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن  
حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود  
ابن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان .
- ٤٥- تفسير السمعاني ، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد  
المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي ، تحقيق: ياسر بن إبراهيم  
وغنيم بن عباس بن غنيم ، ط ١ - ١٤١٨ هـ ، دار الوطن، الرياض -  
السعودية .

٤٦- تفسير الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، تحقيق: د. محمد عبد العزيز بسيوني ، جزء ١: (المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة) ، ط ١-١٤٢٠ ، كلية الآداب - جامعة طنطا . جزء ٢ ، ٣: (من أول سورة آل عمران - وحتى الآية ١١٣ من سورة النساء) ، تحقيق: د. عادل بن علي الشّدي ، ط ١-١٤٢٤ هـ ، دار الوطن - الرياض .

٤٧- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي ، تحقيق: يوسف علي بديوي ، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو ، ط ١-١٤١٩ هـ ، دار الكلم الطيب، بيروت .

٤٨- تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ، تحقيق: سامي بن محمد سلامة ، ط ٢-١٤٢٠ هـ ، دار طيبة للنشر والتوزيع .

٤٩- تفسير الإمام ابن عرفة ، محمد بن محمد ابن عرفة الوردغمي التونسي المالكي ، أبو عبد الله ، تحقيق: د. حسن المناعي ، ط ١-١٩٨٦ م ، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس .

٥٠- التسهيل لعلوم التنزيل ، أبو القاسم ، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ،  
ابن جزى الكلبي الغرناطي ، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي ، ط ١ -  
١٤١٦ هـ ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت .

٥١- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، عبد الرحيم بن الحسن بن علي  
الإسنوي الشافعي ، أبو محمد ، جمال الدين ، تحقيق: د. محمد حسن هيتو ،  
ط ١ - ١٤٠٠ هـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

٥٢- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، عبد الله بن عباس - رضي الله  
عنهما - ، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار  
الكتب العلمية - لبنان .

٥٣- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ، أبو منصور ، تحقيق:  
محمد عوض مرعب ، ط ١ - ٢٠٠١ م ، دار إحياء التراث العربي -  
بيروت .

٥٤- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق  
الحسيني ، أبو الفيض ، الملقب بمرتضى ، الزبيدي ، تحقيق: مجموعة من  
المحققين . دار الهداية .

٥٥- جامع البيان في تأويل القرآن ، جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري تحقيق: أحمد محمد شاكر ، ط ١- ١٤٢٠هـ ، مؤسسة الرسالة.

٥٦- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الحزرجي شمس الدين القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ط ٢- ١٣٨٤هـ ، دار الكتب المصرية - القاهرة.

٥٧- الجدول في إعراب القرآن الكريم ، محمود بن عبد الرحيم صافي ، ط ٤- ١٤١٨هـ دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيوان، بيروت

٥٨- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري) ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ط ١- ١٤٢٢هـ ، دار طوق النجاة .

٥٩- الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ، الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، ط ١- ١٤١٨هـ دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٠- الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، ط ٤- ١٤٠١هـ ، دار الشروق - بيروت.

- ٦١- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، ط ١  
١٤٠٤ هـ ، دار المأمون .
- ٦٢- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، د. محمد فاضل  
السامرائي ، ط ٢ ، ١٤٣٠ ، دار عمار عمان .
- ٦٣- الحذف والتقدير في النحو العربي لعلي أبو المكارم ، ط ١ ، دار غريب .
- ٦٤- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية ، تحقيق محمد علي النجار  
ط ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٦٥- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ،  
تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط ٤ - ١٤١٨ هـ ، مكتبة الخانجي ،  
القاهرة .
- ٦٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس ، شهاب الدين ،  
أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق:  
الدكتور أحمد محمد الخراط ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق .
- ٦٧- الدر المنثور ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق  
د. عبد الله التركي ، ط ١ ، دار الفكر - بيروت .

٦٨- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي ط ١-١٤١٧ هـ ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، توزيع : مكتبة الخراز - جدة .

٦٩- دلالة الاقتضاء وأثرها على الأحكام الفقهية ، دنادية العمري ، ط ١ ، دار هجر .

٧٠- دلالة الاقتضاء وعموم المقتضى ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، أحمد محمد محمود ، إشراف أ.د. فؤاد عبد المنعم أحمد ١٤١١ هـ .

٧١- دلالة الاقتضاء ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين ، كلية الدراسات العليا قسم الشريعة الإسلامية ، رمضان مصطفى ، إشراف د.علي السرطاوي ١٤٢٣ هـ .

٧٢- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه ، تحقيق عبد أ علي مهنا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية .

٧٣- ديوان الخنساء ، شرح وضبط الدكتور عمر الطباع ، ط ١ دار القلم .

٧٤- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعارف .



- ٧٥- ديوان الطرماح، دار الشرق العربي، تحقيق عزة حسن، ط ٢، ٢٠٠٧ .
- ٧٦- ديوان القطامي تحقيق د. إبراهيم السامرائي أحمد مطلوب ، ط ١ ، دار الثقافة .
- ٧٧- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن خلدون ، تحقيق خليل شحادة ، ط ٢ ، دار الفكر .
- ٧٨- ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، مكتبة العبيكان - الرياض .
- ٧٩- رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط ١ دار الفكر عمان .
- ٨٠- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوقي، المولى أبو الفداء، ط ١، دار الفكر - بيروت .
- ٨١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت .

٨٢- الرياض النضرة في مناقب العشرة، أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري، ط ٢، دار الكتب العلمية.

٨٣- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط ١-١٤٢٢هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

٨٤- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضحاک، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، ط ٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

٨٥- سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١ دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٨٦- السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، ط ٢-١٣٧٥هـ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٨٧- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط ١ ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

٨٨- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، ط ١ ، دار هجر للطباعة والنشر.

٨٩- شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ١١ ، دار الطلائع ، القاهرة.

٩٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠ - ١٤٠٠ هـ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة .

٩١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي ، ط ١ - ١٤١٩ هـ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٩٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ،  
خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين  
المصري، ط ١- ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.

٩٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود  
الأرناؤوط، ط ١، دار ابن كثير .

٩٤- شرح المفصل ، موفق الدين ابن يعيش ، تقديم إميل يعقوب ، ط ١، دار  
الكتب العلمية .

٩٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد  
الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤- ١٤٠٧هـ، دار  
العلم للملايين - بيروت.

٩٦- الصحيح المسند من أسباب النزول ، مُقْبَلُ بْنُ هَادِي بْنِ مُقْبَلِ بْنِ قَائِدَةَ  
الهُمْدَانِي الْوَادِعِيُّ، ط ٤- ١٤٠٨هـ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٩٧- طبقات الحنابلة ، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد ، تحقيق: محمد  
حامد الفقي ، دار المعرفة - بيروت.

٩٨- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر حمودة، ط ١، الدار الجامعية .

- ٩٩- غريب القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق : أحمد صقر ، ط ١ ، دار الكتب العلمية .
- ١٠٠- غرائب القرآن و رغائب الفرقان ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ، تحقيق : الشيخ زكريا عميرات ، ط ١ - ١٤١٦ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٠١- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، ١٣٧٩ ، دار المعرفة - بيروت .
- ١٠٢- فتح القدير ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ، ط ١ - ١٤١٤ هـ ، دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب - دمشق ، بيروت .
- ١٠٣- الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ، تحقيق : محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر .
- ١٠٤- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة ، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي ، تحقيق : غزوة بدير ، ط ١ - ١٤١٨ هـ ، دار الفكر ، دمشق - سورية .
- ١٠٥- الفقه الإسلامي وأدلته ، أ.د. وهبه الزحيلي ، ط ٤ ، دار الفكر بسورية .

١٠٦- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ،  
تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة إشراف: محمد نعيم  
العرقشوسي ، ط ٨ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت  
- لبنان .

١٠٧- القيامة الكبرى ، عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي ، ط ٦ -  
١٤١٥ هـ ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن .

١٠٨- الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي ،  
أبو إسحاق ، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، ط ١ - ١٤٢٢ هـ ، دار  
إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

١٠٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن  
أحمد ، الزمخشري جار الله ، ط ٣ - ١٤٠٧ هـ ، دار الكتاب العربي -  
بيروت .

١١٠- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ، عبد العزيز بن أحمد بن محمد ،  
علاء الدين البخاري الحنفي ، تحقيق عبد الله محمود ، ط ١ ، دار الكتاب  
الإسلامي .

١١١- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب  
سيبويه ، عبد السلام محمد هارون ، ط ٣- ١٤٠٨ هـ ، مكتبة الخانجي ،  
القاهرة.

١١٢- الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية،  
عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد،  
جمال الدين ، تحقيق: د. محمد حسن عواد ، ط ١- ١٤٠٥ هـ ، دار عمار  
- عمان - الأردن.

١١٣- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن  
عمر الشّيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن ، تحقيق و تصحيح محمد  
علي شاهين ، ط ١- ١٤١٥ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١١٤- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل  
الحنبلي الدمشقي النعماني ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود  
والشيخ علي محمد معوض ، ط ١- ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية -  
بيروت

١١٥- لطائف الإشارات ، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري  
إبراهيم البسيوني ، ط ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر.

- ١١٦- اللمع في أصول الفقه ، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، ط ٣-١٤٢٤ هـ ، دار الكتب العلمية .
- ١١٧- المبسوط ، محمد بن أحمد الملقب بشمس الأمة السرخسي ، دار المعرفة بيروت ١٤١٤ هـ .
- ١١٨- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري ، محمد فواد سزكين ، ط ١ ، ١٣٨١ هـ ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ١١٩- مجاز القرآن ، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي سلطان العلماء ، حققه د. محمد مصطفى الحاج ، ط ١ ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية .
- ١٢٠- المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار ، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني ، ط ١ ، مكتبة وهبة .
- ١٢١- محاسن التأويل محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ
- ١٢٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ



١٢٣- المحصول في الأصول ، فخر الدين الرازي ، تحقيق طه العلواني ، ط ٣، مؤسسة الرسالة .

١٢٤- المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، ط ١، دار الكتب العلمية .

١٢٥- المحلى بالآثار ، ابن حزم ، القرطبي الظاهري ، دار الفكر .

١٢٦- مختار الصحاح ، زين الدين الرازي ، تحقيق يوسف الشيخ محمد ، ط ٥، المكتبة العصرية .

١٢٧- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، ط ١، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

١٢٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد ، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .

١٢٩- مشكل إعراب القرآن أبو محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي ، د. حاتم صالح الضامن، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٣٠- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، ط ١ ، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.

١٣١- معاني القرآن وإعرابه ، إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، ط ١ - ١٤٠٨ هـ ، عالم الكتب - بيروت.

١٣٢- معالم التنزيل في تفسير القرآن ، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط ١ - ١٤٢٠ هـ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٣٣- معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، شركة العاتك لصناعة الكتب ، ط ١

١٣٤- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، تحقيق إحسان عباس ، ط ١ ، دار الغرب الإسلامي .

١٣٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، ط ٦ ، دار الفكر دمشق .

- ١٣٦- مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، ط ٣، دار إحياء التراث العربي .
- ١٣٧- المفردات في غريب القرآن المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المحقق: صفوان عدنان الداودي، ط ١، دار القلم، - دمشق .
- ١٣٨- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تحقيق د. علي بوم ملحم، ط ١، مكتبة الهلال .
- ١٣٩- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر ١٣٩٩ هـ
- ١٤٠- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط ١، عالم الكتب .
- ١٤١- منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي - جدة، بإشراف الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع .
- ١٤٢- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، محمد الأمين الشنقيطي، ط ٤، الدار السلفية .

١٤٣- المهذب في فقه الإمام الشافعي ، أبو إسحاق الشيرازي ، دار الكتب العلمية .

١٤٤- نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم السهيلي ، ط ١ دار الكتب العلمية .

١٤٥- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر ، أبو الفرج ابن الجوزي ، تحقيق محمد الراضي ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة .

١٤٦- نظم الدرر في تناسب الآي و السور ، برهان الدين البقاعي ، تحقيق عبد الرازق غالب المهدي ، ط ١ دار الكتاب الإسلامي .

١٤٧- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره ، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه ، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي ، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة ، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي ، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة الطبعة: الأولى ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

١٤٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد الحميد هندراوي ، ط ١ ، المكتبة التوفيقية بمصر .

- ١٤٩- الوافي بالوفيات ،صلاح الدين الصفدي ،تحقيق أحمد الأرناؤوط ،  
ط ١، دار إحياء التراث .
- ١٥٠- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،أبو الحسن الواحدي ،تحقيق صفوان  
عدنان ،ط ١، دار القلم .
- ١٥١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،أبو العباس ابن خلكان ،تحقيق  
إحسان عباس ، دار صادر بيروت .

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء والشكر	٣.....
المقدمة	٤.....
أهمية الموضوع وأهدافه	٦.....
أسباب اختيار الموضوع	١٠.....
الإشكالية التي يحاول البحث الإجابة عنها	١١.....
خطة البحث	١٣.....
منهجي في دراسة المسائل	١٥.....
التمهيد وفيه مباحث	١٨.....
١- الترجمة للزمخشري وكشافه	١٩.....
٢- الترجمة للعكبري وتبيانها	٣١.....
٣- ظاهرة الحذف وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في العربية	٣٧.....
٤- ظاهرة الحذف في العربية	٣٧.....
تعريف الحذف لغة واصطلاحاً	٣٧.....
مرادفات الحذف	٤٠.....
أسباب الحذف	٤٦.....

الموضوع	الصفحة
شروط الحذف	٥٠
كيفية التقدير وألوياته	٥٣
أسس تقدير المحذوف	٥٤
صور الحذف في العربية	٥٥
صور حذف المضاف	٥٦
أنواعه	٦٠
ظاهرة حذف المضاف وعلوم العربية وعلوم الشريعة	٦٨
أحكام المضاف النحوية بعد حذفه	٦٩
حذف المضاف والأبواب النحوية	٧٣
حذف المضاف وتفسير آيات الكتاب العزيز	٧٧
حذف المضاف ودلالة الاقتضاء	٨١
دلالات المنطوق غير الصريح عند الأصوليين	٨٢
دلالة الإشارة	٨٢
دلالة الإيحاء	٨٢
دلالة الاقتضاء	٨٣
علاقتها بحذف المضاف	٨٣

الموضوع	الصفحة
أمثلة دلالة الاقتضاء حين كان المقتضى مضافا محذوف	٨٤
أثر التقدير على المعنى والحكم الشرعي فيها	٨٥
حذف المضاف في باب الأسماء والصفات	٨٩
حذف المضاف والأحكام الفقهية	٩١
<b>الفصل الأول: حذف المضاف عمدة</b>	٩٥
المبحث الأول: حذف المضاف إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية المجردة	٩٦
المسألة الأولى: حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿الْحُجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾	٩٦
نص الزمخشري والعكبري في تفسير وإعراب هذه الآية	٩٦
الدراسة وأقوال أهل العلم في المسألة	٩٧
تلخيص الأقوال	١٠٤
أثر الاختلاف على المعنى والحكم الشرعي	١٠٥
المسائل النحوية وأثر التقدير على الصنعة	١٠٦
الترجيح	١٠٧
المسألة الثانية: حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿هُم دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾	١٠٩
نص الزمخشري والعكبري فيها	١٠٩
الدراسة وأقوال أهل العلم فيها	١١٠



الموضوع	الصفحة
تلخيص الأقوال	١١٥
الترجيح	١١٦
المسألة الثالثة : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا	
شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾	١١٨
نص الزمخشري والعكبري	١١٨
الدراسة وأقوال أهل العلم فيها	١١٩
تلخيص الأقوال	١٢٦
مسائل مرتبطة بالآية	١٢٧
سبب النزول	١٢٧
معنى الشهادة	١٢٧
الترجيح	١٣١
المسألة الرابعة : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ بُشِّرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٍ ﴾	١٣٣
نص الزمخشري والعكبري	١٣٣
الدراسة	١٣٣
هل تقع البشرى بالجثث؟	١٣٧
الترجيح	١٣٧

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : حذف المضاف إذا كان أحد ركني الجملة الاسمية	
المنسوخة .....	١٣٩
المسألة الأولى : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ .....	١٤٠
نص الزمخشري والعكبري .....	١٤٠
الدراسة .....	١٤١
تلخيص الأقوال .....	١٥٠
أسباب الخلاف فيها .....	١٥١
الترجيح .....	١٥٢
المبحث الثالث : حذف المضاف فاعلاً .....	١٥٤
المسألة الأولى : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ... ﴾ .....	١٥٥
نص الزمخشري والعكبري .....	١٥٥
الدراسة .....	١٥٥
الترجيح .....	١٦٦
المسألة الثانية : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ... ﴾ .....	١٦٧
نص الزمخشري والعكبري .....	١٦٧

الموضوع	الصفحة
الدراسة	١٦٩
تلخيص الأقوال	١٨٠
الترجيح	١٨١
<b>الفصل الثاني: حذف المضاف فضلة</b>	١٨٦
المبحث الأول: حذف المضاف مفعولاً به	١٨٧
المسألة الأولى: حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي	
نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	١٨٨
نص الزمخشري والعكبري	١٨٨
الدراسة	١٨٨
تلخيص الأقوال	١٩٣
الترجيح	١٩٥
المسألة الثانية: حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا	
لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ ..﴾	١٩٧
نص الزمخشري والعكبري	١٩٧
الدراسة	١٩٨
ما نتج عن خلاف المفسرين فيها من أحكام	٢٠٥
تلخيص الأقوال	٢٠٧

الموضوع	الصفحة
الترجيح	٢٠٩ .....
المسألة الثالثة : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّنَا ﴾ .....	٢١٠
نص الزمخشري والعكبري	٢١٠ .....
الدراسة	٢١١ .....
الأجوبة عن الإشكال الوارد في فهم قراءة الجمهور	٢١٧ .....
الترجيح	٢١٨ .....
المسألة الرابعة : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ أَجْعَلْتُمْ سَقَايَةَ	
الحاج .. ﴾	٢١٩ .....
نص الزمخشري والعكبري	٢١٩ .....
الدراسة	٢٢٠ .....
سبب النزول	٢٢٤ .....
الترجيح	٢٢٥ .....
المسألة الخامسة : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ .....	٢٢٧
نص الزمخشري والعكبري	٢٢٧ .....
الدراسة	٢٢٨ .....
هل حذف المضاف من المجاز ؟	٢٣٢ .....

الموضوع	الصفحة
تلخيص الأقوال .....	٢٣٧
الترجيح .....	٢٣٨
المسألة السادسة : حذف المضاف في قوله تعالى ﴿ وتجعلون رزقكم	
أنكم تكذبون ﴾ .....	٢٤٠
نص الزمخشري والعكبري .....	٢٤٠
الدراسة .....	٢٤٠
سبب النزول .....	٢٤٦
الترجيح .....	٢٤٩
المبحث الثاني : حذف المضاف مفعولا له .....	
المسألة الأولى حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ ومن أظلم ممن منع ﴾ ...	٢٥١
نص الزمخشري والعكبري .....	٢٥١
الدراسة .....	٢٥٢
الترجيح .....	٢٥٩
المسألة الثانية : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ يبين الله لكم أن	
تضلوا ﴾ .....	٢٦٠
نص الزمخشري والعكبري .....	٢٦٠
الدراسة .....	٢٦٠

الموضوع	الصفحة
الترجيح	٢٦٦
المبحث الثالث : حذف المضاف تابعا	٢٦٨
المسألة الأولى : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ لاخير في كثير من نجواهم .. ﴾	٢٦٩
نص الزمخشري والعكبري	٢٦٩
الدراسة	٢٧٠
الترجيح	٢٧٧
المسألة الثانية : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ ونضع الموازين القسط .. ﴾	٢٧٩
نص الزمخشري والعكبري	٢٧٩
الدراسة	٢٧٩
تلخيص الأقوال	٢٨٧
حقيقة الميزان وتعددده	٢٨٧
الترجيح	٢٩٢
المسألة الثالثة : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ قتل أصحاب الأخدود ﴾	٢٩٣
نص الزمخشري والعكبري	٢٩٣

الموضوع	الصفحة
الدراسة	٢٩٣
الترجيح	٣٠١
المبحث الرابع : حذف المضاف مجرورًا بحرف	٣٠٢
المسألة الأولى : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ أو كصيب من السماء ﴾	٣٠٣
نص الزمخشري والعكبري	٣٠٣
الدراسة	٣٠٤
تلخيص الأقوال	٣٠٩
هل لتقدير المضاف ضرورة معنوية وصناعية؟	٣٠٩
ما موضع جملة يجعلون من الإعراب	٣١٢
الترجيح	٣١٢
المسألة الثانية : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ ربنا وآتنا ما وعدتنا	
على رسلك ﴾	٣١٤
نص الزمخشري والعكبري	٣١٤
الدراسة	٣١٥
الترجيح	٣٢١
المسألة الثالثة : حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ لمسجد أسس على	
التقوى من أول يوم ﴾	٣٢٣

الموضوع	الصفحة
نص الزمخشري والعكبري .....	٣٢٣
الدراسة .....	٣٢٣
الترجيح .....	٣٢٨
الملاحق .....	٣٣١
مواضع حذف المضاف في الكشف .....	٣٣٢
مواضع حذف المضاف في التبيان .....	٣٤٨
ضوابط تقدير المضاف .....	٣٦٧
الخاتمة .....	٣٧٤
فهرس الآيات القرآنية .....	٣٧٨
فهرس الأحاديث النبوية .....	٣٩٨
فهرس الأبيات الشعرية .....	٤٠٠
فهرس المصادر والمراجع .....	٤٠٢
فهرس الموضوعات .....	٤٢٨